أبو بكر بن عبيدة الإشبيلي (٦٢٧ - ٧٠٦هـ) وآراؤه النحوية والتصريفية

الدكتور

عبد الله بن محمد بن سليمان السديس

الأستاذ المشارك في قسم الإعداد اللغوي ـ معهد تعليم اللغة العربية ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

العدد الثاني والعشرون

للعام ١٤٣٩هـ / ٢٠١٨م

الجزء الثاني

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٨م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على نبيِّنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعدُ:

فكنت قد فرغتُ من قبلُ من بحثٍ عنوانُه: "موقفُ ابن الفخَّار الإلبيري في شرح الجمل من آراء ابن مالك جمعًا ودراسةً"(١)، عرضتُ فيه لعددٍ من المسائل التي تعقَّب فيها ابنُ الفخَّار ابنَ مالك بالمخالفة لبعض ما ذهب إليه، وموافقته في بعضها الآخر، وكان تلميذُه الشاطبيُّ هو مَن دلَّني على تلك المسائل في شرحه ألفية ابن مالك المسمى "المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية"، وفي أثناء اشتغالي بها كانت تقع عيني، ويردُ على سمعي اسمُ عَلَمٍ من أعلام النحويين الأندلسيين هو "ابن عبيدة"، فعَلِق في ذاكرتي لقُرب اسمه من اسم أبي عبيدة معمر بن المثنى صاحب المجاز، فكنتُ أُسجِّل ما يردُ عليَّ من آرائه حتى تجمَّع لديَّ منها قَدْرٌ صالحٌ؛ ثم طلبتُ ترجمته، وطفقتُ أستنطق المصادر لعلها تدلُّني على شيءٍ من خبره أو الإشارة إليه بإشارةٍ ما، إنْ في المظان أم في غيرها؛ فكان أنْ وجدتُ أطرافًا من أخباره مبثوثةً في بطون الكتب، فهو من نحويي الأندلس، ومن حاضرة سبتةَ تحديدًا، وهو أحدُ تلاميذ أبي الحسن الدَّبَّاج الإشبيلي (ت ٦٤٦هـ)، وأبي الحسين بن أبي الربيع الإشبيلي (ت ٦٨٨هـ)، وكانت وفاته سنة ست وسبع مئة (٧٠٦هـ)، وله مصنفاتٌ نحويةٌ ضاعت فيما ضاع من تراث الأمة، وهو معَ ذلك نحويٌّ مغمورٌ لا يكادُ يعرفه أحدٌ من المشتغلين بالنحو اليومَ، فآثرتُ أن أنفُض عن سيرته وحياته وعن آرائه النحوية والتصريفية غبارَ النسيان وتصرُّمَ الليالي والأعوام رعايةً لحقه، وتنويهًا بمنزلته في العربية،

(١) نُشِر في مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية، العدد ١٨، ذو الحجة ١٤٣٧هـ، وكان قد قُبِلَ للنشر فيها في تاريخ ١٤٣٨/٦/٢٩هـ.

وتقديرًا لمنزلة شيخه ابن أبي الربيع، معَ ما في دراسة آرائه واختياراته من تُعرِّفنا معالم شخصيته، وتكشف منهجه وفكره النحوي، ويضاف إلى هذا أنه لم ينَلْ -حسب علمي- حظَّه من اهتمام الباحثين وعنايتهم؛ فجاء هذا البحث محققًا لهذه الأهداف ولغيرها. وحقًّا فقد قضيتُ زمنًا ليس بالقصير في جرد كتب المتأخرين من النحويين الذين عاصَرُوه أو تَلَوه طمعًا في الوقوف على إشارةٍ ما إلى سيرته أو بعض خبره، أو لمحةٍ من ذكر رأيٍ له؛ ولكن بأسفٍ بالغٍ لم أقف إلا على إشاراتٍ عوابرَ لا تكاد تُروي غُلَّة الصادي، وهي معَ ذلك دالةٌ في بعض جوانب منها على منزلة الرجل في النحو والعربية، والأدب والشعر. وكانت آراؤه النحوية والتصريفية التي وقفتُ عليها مبثوثةً في ثلاثة مصادرَ فحسبُ، وهي وفق الترتيب الزمني: شرح الجمل لابن الفخَّار الألبيري (ت ٧٥٤ه)، وذكر له عشرة آراء: تسعة في النحو، وواحد في التصريف. والتقييد على الجمل لأبي سعيد بن لُبٍّ الغرناطي (ت ٧٨٢ه)، وذكر له أربعة آراء، كلها في النحو. والمقاصد الشافية لأبي إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠ه)، وذكر له رأيين في التصريف، وشارك ابنَ الفخار في أحد آرائه النحوية؛ فيكون مجموع ما تحصَّل لديَّ من من آرائه -بتوفيق الله وحدَه- ستة عشر رأيًا، ثلاثة عشر رأيًا في النحو، والثلاثة الباقية في التصريف، وأما غيرُ تلك المصادر فقد ضَنَّت بأي إشارةٍ إليه، ولله الأمرُ.

هذا وقد اقتضت طبيعةُ البحث تقسيمه وفق الآتي:

- **الفصل الأول- حياة أبي بكر بن عبيدة**:

وتحدَّثتُ فيه عن اسمه وكنيته ولقبه ومولده وبلده، وعلومه وصفاته، وشعره، وشيوخه الذين أخذ عنهم، وتلاميذه الذين أخذوا عنه، ومُصنَّفاته، وختمتُه بالحديث عن وفاته.

- **الفصل الثاني- آراؤه النحوية والتصريفية**:

وتحدَّثتُ فيه عمَّا نُسِب إليه من آراءٍ، واختياراتٍ، وتوجيهاتٍ نحوية أو تصريفية، ودرستُها دراسةً مفصلةً حسب ما وسعني، وبينتُ فيها رأيَه ومذهبَه، وميَّزتُ آراءَه في النحو عن آرائه في التصريف.

واتَّبعتُ في دراسة آرائه الطريقةَ الآتيةَ:

١. وضعتُ عنوانًا مناسبًا لكل مسألةٍ يُلائم موضوعَها.
٢. جعلتُ آراءه في مسائل، ورتَّبتُها بحسب ترتيب كتاب الجمل للزجاجي؛ لأن مصدرَين من مصادر آرائه وهما شرح ابن الفخَّار، وتقييد ابن لب مختصَّان بكتاب الجمل، ولكون ابن عبيدة له كتاب في شرح الجمل.
٣. قدَّمتُ للمسألة بذكر نُبذةٍ مختصرةٍ عنها في الغالب، أو بعرض الخلاف فيها إن كان ثمةَ خلاف مستوفيًا أقوال النحويين مدلولًا عليه في مُصنَّفاتهم ما وسِعَني ذلك.
٤. ذكرتُ رأي أبي بكر بن عبيدة كما ذكره مصدرُه، وبيَّنتُ قيمة رأيه ضمن آراء النحويين موافقة أو مخالفة.
٥. لم أُعْنَ بتاتًا بتخريج الشواهد الشعرية الواردة في المسائل لأنها على طرف الثُّمام فلا تكاد تخفى على أهل التخصص والبحثُ مُوجَّهٌ إليهم، ولئلا أُثقل حواشي البحث.
٦. لم أُعْنَ تمامًا بالترجيح بين الأقوال في المسائل التي عرضتُها إلَّا فيما لا خَطَرَ له.

- **الفصل الثالث- منهجه النحوي**: **وبينتُ فيه معالِمَ منهجه وتفكيره النحوي**.
- **الخاتمة**: وأجملتُ فيها أهمَّ ما توصَّل إليه البحثُ من نتائج.

وفي الختام أسألُ اللهَ سبحانه أن يجعل أعمالَنا خالصةً لوجهه الكريم، والحمدُ لله أولًا وآخرًا.

- **الفصل الأول- حياة أبي بكر بن عبيدة(١):**

– اسمه وكنيته ولقبه ومولده وبلده: هو محمد بن عبد الله[٢] بن محمد بن عبيدة الأنصاري العَبْدي الأندَلُسي الإِشْبِيلي السَّبْتي، ويُكْنى بأبي بكر[٣]، ويُعرَف بابن عبيدة، ونَسَبُه هذا هو ما ذكره تلميذُه التُّجَيبي (ت ٧٣٠ه)[٤]، وهو أكملُ نَسَبٍ وقفتُ عليه له، واقتصر بقيةُ المترجمين على اسمه واسم جده عبيدة. وكانت ولادته سنةَ سبع وعشرين وست مئة ٦٢٧ه، نبَّه إلى ذلك الذهبي (ت ٧٤٨ه)[٥] دون أن يُضيف شيئًا آخر، ولكنَّ ابن القاضي (ت ١٠٢٥ه)[٦] حدَّد ولادته تحديدًا دقيقًا فذكر أنه وُلِد في إشبيلية في يوم عيد الفطر من تلك السنة. وأما بلدُه فمن خلال مسرد نسبه المذكور نستشفُّ أن أجداده الأوائل كانوا سكنوا المدينةَ النبويةَ حينًا من الدهر ثم نزحوا منها إلى الأندلس، وإن كنا لا نعلم على وجه القطع متى كان ذلك، ثم استوطنوا إشبيلية ووُلِد فيها ابنُ عبيدة، ثم لَمَّا آنس

---

(١) ينظر في ترجمته: ملء العيبة ٤٨/٧أ، وبرنامج التُّجِيبي ٣٤، وطبقات القراء ١٢٢٨/٣، وبرنامج الوادي آشي ١٢٦، واختصار الأخبار ١٧، وغاية النهاية ١٨٢/٢، وبغية الوعاة ١٧٠/١، ودرة الحجال ٢٥٩/٢، ولقط الفرائد ٥٨٢/٢، ومعلمة المغرب ٥٩٧١/١٨، وموسوعة أعلام المغرب ٥٨٢/٢، ورحلة ابن رشيد ٢٧٤، ومقدمة التحقيق لكتابَيْ شيخه ابن أبي الربيع: البسيط ٦٢/١، والملخص ٣٣-٣٤. وأُشير إلى أن الونشريسي (ت ٩١٤ه) لم يذكره في كتابه الوفيات مع أنه خصَّصه لذكر المتوفين بين عامي ٧٠١-٩١٢ه من الأندلسيين.

(٢) ورد في مطبوعة درة الحجال ٢٥٩/٢: عبيد الله، ولعله تحريف لمخالفته ما ذكره غيرُه من المترجمين.

(٣) هذه كنيته المعروفة عند المترجمين، وخالف ابنُ القاضي في درة الحجال ٢٥٩/٢ فذكر أن كنيته أبو عبد الله.

(٤) في برنامجه ٣٤.

(٥) في طبقات القراء ١٢٢٨/٣، وتبعه ابنُ الجزري في غاية النهاية ١٨٢/٢.

(٦) في درة الحجال ٢٥٩/٢.

من نفسه الرشد وبلغ مبلغًا من السن انتقل فنزل سَبْتةَ[١] واستقرَّ فيها، ذكر ذلك جميعُ من ترجم له، وممن نصَّ عليه أيضًا ابنُ القاسم السَّبْتي (ت بعد ٨٢٥هـ)[٢]. ونِسْبتُهُ إلى الأنصار تُلْمح من وجهٍ إلى أنه يرجع إلى أُصُولٍ عربيةٍ، وأما العَبْدي فهو نسبةٌ معروفةٌ إلى قبيلة عبد القيس[٣]، وهي القبيلةُ العربية الربَعِيَّة العدنانية المتحدِّرة من ربيعةَ بن نزار بن معد بن عدنان[٤]، ونُسِب إليها كثيرٌ من الصحابة والتابعين والخطباء والشعراء في الجاهلية والإسلام، ولكنَّا لا ندري أهو عَبْديٌّ صَليبةً أم ولاءً؟ وإن كانت نسبتُه إلى الأنصار تَشِي بصحة نسبه العربي، والعلمُ عند الله، وأما الإشبيلي فنسبة إلى إشْبِيْلِيَة[٥]، ويبدو أن إشبيلية كانت موطنًا لعدد من العلماء المنتسبين إلى قبيلة عبد القيس[٦]. وأما ضبطُ عين "عبيدة" التي

(١) ينظر: ملء العيبة ٤٨/٧أ، وبرنامج التُّجِيبي ٣٤، وطبقات القراء ١٢٢٨/٣، وبرنامج الوادي آشي ١٢٦، وغاية النهاية ١٨٢/٢، وبغية الوعاة ١٧٠/١، ودرة الحجال ٢٥٩/٢، وهي مدينة مشهورة من مدن المغرب. ينظر: معجم البلدان ١٨٢/٣.

(٢) في اختصار الأخبار عما كان بثغر سبتة من سني الآثار ١٧.

(٣) ينظر: الأنساب للسمعاني ١٣٥/٤، والأنساب المتفقة ٢٠٧-٢٠٨، واللباب لابن الأثير ٣١٤/٢.

(٤) ينظر: جمهرة أنساب العرب ٢٩٥-٢٩٧، والأنساب للصحاري ١٥٨/١-١٦١، وعجالة المبتدي ٨٨.

(٥) هي مدينة عظيمةٌ من مدن الأندلس، قريبةٌ من البحر، ويطلُّ عليها جبلُ الشَّرَف المليء بصنوف الشجر والفاكهة، وتُسمَّى حِمصَ أيضًا، ويُنسب إليها جمٌّ غفيرٌ من علماء الأمة. ينظر: معجم البلدان ١٩٥/١.

(٦) ترجم ابنُ عبد الملك المراكشي في الذيل والتكملة لعدد منهم، ينظر: ٥٢٩/١، ١٤٦/٢-١٤٨، ٤٠٥/٣-٤٠٧، ٥٥٢، ٣٩٢/٤.

اشتُهر بها فلم أقف حقيقةً على شيءٍ أطمئنُّ إليه فيها؛ ففي حين ضبطت بعضُ مطبوعات ترجمته بالفتح فإن بعضَها الآخر يضبطها بالضم[١]، والله أعلمُ.

– علومه وصفاته: كان ابنُ عبيدة معنيًّا بعلومٍ عدة برز فيها وأتقنها وعلَّمها الوافدَ إليه من طالبٍ ومُريدٍ؛ ولعل العلم الذي نبغ فيه واشتُهر به هو النحو، فهو معدودٌ ضمن تلاميذ ابن أبي الربيع الإشبيلي السبتي (ت ٦٨٨ه) صاحب البسيط في شرح الجمل، ومن الملازمين له. كما اشتُهر أيضًا بإقراء القرآن، ويذكر الذهبي[٢]، والوادي آشي (ت ٧٤٩ه)[٣] أنه تلا بالسبع على أبي الحسن الدبَّاج، وأجازه فيها، وعُرِف أيضًا بالأدب، وقد وصفه ابنُ رُشَيد السبتي (ت ٧٢١ه)[٤] بالتمكُّن من هذه العلوم الثلاثة فذكر أنه كان أديبًا نحويًّا بارعًا، وأستاذًا مُقرئًا، ولعل وصفَه إياه بذلك كان نتيجة مُباحثةٍ ومُجالسةٍ إذ هو من أقرانه ومعاصريه، وإن كان ليس بين أيدينا شيءٌ يُفيد بذلك، ويدلُّ على صحة وصفه لابن عبيدة بالنحو والإقراء أن التُّجَيبي[٥] تلميذَه وصفه بالأديب والنحوي، وبأنه كان خاتمة الْمُقْرئين. وزاد الذهبي فوصفه بالإمامة والتقدُّم في الآداب، وشاركه في وصفه بالإمامة لسانُ الدين بن الخطيب (ت ٧٧٦ه)[٦]، كما وصفه

(١) وهناك عالم نحويٌّ نُصَّ على فتح العين من نَسَبه، وهو أبو محمد الحسن بن علي بن بركة بن عبيدة (ت ٥٨٢ه)، ينظر لترجمته: مرآة الزمان ٣١٤/٢١، وإنباه الرواة ٣٥١/١، ومعجم الأدباء ٩٣٩/٢، وطبقات القراء ٨٤٠/٢، وتاريخ الإسلام ٧٤٧/١٢، والمختصر المحتاج ٢٨٥/١، والوافي بالوفيات ١٣٠/١٢، وغاية النهاية ٢٢٤/١، وبغية الوعاة ٥١١/١، فإلَّا يكن الْتَبَس اسمُ هذا العلم على مَن ضبط اسم صاحبِنا بالفتح فلا أدري ما وجهُه.

(٢) في طبقات القراء ١٢٢٨/٣.

(٣) في برنامجه ١٢٦.

(٤) في ملء العيبة ٤٨/٧أ.

(٥) في برنامجه ٣٤.

(٦) في الإحاطة ٢٤٢/٢، وينظر أيضًا: ١٤٤/٣، ١٢/٤.

بالأستاذ الإمام، والأستاذ النحوي، واكتفى النُّباهِي (ت بعد ٧٩٢هـ)[١] بوصفه بالأستاذ، ووصفه ابن القاسم السبتي[٢] بالشيخ النحوي الأديب الأنبل، ووصفه ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)[٣] بالمقرئ والأديب.

- شعره: وصف الذهبي[٤] شعرَه بأنه شعرٌ رائقٌ، وساق له ابنُ رُشَيد السبتي[٥] أربعة عشَرَ بيتًا في الإجابة عن استدعاء أبي الفضل محمد بن علي التجاني، أولُها:

أَيُّهَا الْمُبْتَغِي الإِجَازَةَ حَدِّثْ ... عَنْ أَخِيكُم مُحَمَّدٍ بِالإِجَازَهْ
وَلَهُ فِي عبيدَةَ نَسَبٌ إِنْ ... ذُكِرَ ابْنٌ وَإِنْ عَدَاهُ وَجَازَهْ

وذكر ابنُ عبيدة فيها أنه كتب إجابتَه هذه في العشر الأول من رجب عام ستة وثمانين وست مئة ٦٨٦هـ.

وساق له الذهبي أبياتًا أربعةً في الاشتياق، يقول فيها:

أَنجِدُوا فَلْيُنجِدِ الدَّمْعَ الغَرَامُ ... وَعَلَى نَجْدٍ وَأَهْلِيهَا السَّلاَمُ
خَيَّمُوا بَينَ أُثَيْلَاتِ النَّقَا ... فَفُؤَادِي سَاكِنٌ حيثُ الخِيَامُ
لاَ يَضُمُّ الصَّدْرُ قَلْبِي بَعْدَهُم ... حَيثُ صَارُوا فَهْوَ لِلرَّكْبِ إِمَامُ
لاَ أَزَالُ الدَّهْرَ أَبْكِي بَعْدَهُم ... فَتَنَاسِيْهِم عَلَى القَلْبِ حَرَامُ

وعلى الرغم مما في هذه الأبيات خصوصًا من روح الشعر إلا أن عامة ما ذُكر له منه يصدُقُ عليه أنه من أشعار العلماء التي تميل إلى النظم المجرد البعيد عن العاطفة .

---

(١) في المرقبة العليا ١٤١، ١٥٣.
(٢) في اختصار الأخبار ١٧.
(٣) في غاية النهاية ١٨٢/٢.
(٤) في طبقات القراء ١٢٢٨/٣-١٢٢٩، وتبعه ابنُ الجزري في غاية النهاية ١٨٢/٢.
(٥) في ملء العيبة ١٤٨/٧أ.

– شيوخه: نال ابنُ عبيدة حظًّا وافرًا من لُقْيا علماء عصره والأخذ عنهم، وذكر ضمن أبياته التي ساقها ابنُ رُشيد بعضًا منهم، ولعلهم كانوا الأقوى أثرًا في مسيرته العلمية، يقول:

شَـيخُهُ فِـي القُـرَانِ شَـيخٌ جَلِيـلٌ ... هُـوَ أَسْـنَى شُـيُوخِهِ الْمُسْـتَجَازَهْ
عَـن عَلِـيِّ بْـنِ جَـابِرٍ وَهُـوَ الدَّبْـ ... ـبَاجُ فَاسْمَعْ مِن مُؤْثِرٍ إِيْجَـازَهْ
وَلَـهُ فِـي أَئِمَّـةِ النَّحْـوِ شَـيخٌ ... لَـم يُفَارِقْـهُ مُنْـذُ جَـازَ مَجَـازَهْ
فَخْـرُ حِمْـصٍ أَبُـو الرَّبِيـعِ أَبُـوهُ ... مُنْتَهَـى الخَـيرِ أَنْ يَكُـونَ مَجَـازَهْ

فذكر شيخَه في القراءة أبا الحسن الدبَّاج، وشيخَه في النحو ابنَ أبي الربيع، وهما من خاصة شيوخه، وهذا مسردٌ بمن وقفتُ عليه منهم مُرتَّبين ألفبائيًّا:

١. عبد الله بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاري، أبو محمد بن سِتاري (ت ٥٦٤٧)[(١)].
٢. عُبيد الله بن أحمد بن عُبيد الله القُرَشي، أبو الحسين بن أبي الربيع الإشبيلي (ت ٥٦٨٨)[(٢)].
٣. علي بن جابر بن علي بن محمد اللَّخْمي، أبو الحسن الدَّبَّاج الإشبيلي (ت ٥٦٤٦)[(٣)].

---

(١) ينظر في ترجمته: تكملة ابن الأبار ٢٩٩/٢، وصلة الصلة ١٤٧/٣، وبرنامج شيوخ ابن أبي الربيع ٦٤، ونيل الابتهاج ٢١٤.

(٢) ينظر في ترجمته: ملء العيبة ١٠٨/٣، وبرنامج شيوخ ابن أبي الربيع ٥٥، وإشارة التعيين ١٧٤، وبرنامج التجيبي ١٦، وتاريخ الإسلام ٦١١/١٥، والوافي بالوفيات ٣٥٩/١٩، وغاية النهاية ٤٨٤/١، وبغية الوعاة ١٢٥/٢، ودرة الحجال ١٢٨/١، ١٧/٣، ٧٠، ونفح الطيب ٢١٠/٢، ٦١٩.

(٣) ينظر في ترجمته: التكملة لابن الأبار ٢٤٠/٣، وبرنامج شيوخ الرعيني ٨٨، وصلة الصلة ١٤٢/٤، والذيل والتكملة ١٦٦/٣، وبرنامج شيوخ ابن أبي الربيع ٥٧، وسير أعلام النبلاء ٢٠٩/٢٣، وتاريخ الإسلام ٥٥٢/١٤، وطبقات القراء ١١٢٠/٣، وغاية النهاية ٥٢٨/١، وبغية الوعاة ١٥٣/٢، ونفح الطيب ٤٧٨/٣، شذرات الذهب ٢٣٥/٥.

٤. علي بن عبد الله بن عبَّاس الكَلْبي، أبو الحسن الزيَّات الإشبيلي (ت ٦٧٣هـ)[١].

٥. فُضيل بن محمد بن عبد العزيز بن سِماك المعافِري، أبو محمد الإشبيلي (ت ٦٥٠هـ)[٢].

٦. محمد بن حسن بن عمر الفِهْري السَّبْتي، أبو عبد الله بن المحلِّي (ت ٦٦١هـ)[٣].

– تلاميذه: لَمَّا كان ابنُ عبيدة متفننًا في علومٍ شتى كان ذلك داعيًا للطلاب أن يأخذوا عنه ويُقْبلوا عليه؛ ولذا رأينا بعضًا منهم من الأئمة المشهورين بالتصنيف، وهذا مسردٌ بمن وقفتُ عليه منهم مُرتَّبين ألفبائيًّا:

١. الحسن بن يوسف بن يحيى الحسيني، أبو علي السبتي (ت ٧٥٤هـ)[٤].

٢. سَلْمون بن علي بن عبد الله بن سلمون، أبو القاسم الكناني (ت ٧٦٧هـ)[٥].

٣. سعيد بن إبراهيم بن عيسى بن داود، أبو عثمان الحِمْيري[٦].

٤. عبد المهيمن بن محمد بن عبد المهيمن بن محمد، أبو محمد الحضرمي (ت ٧٤٩هـ)[٧].

---

(١) ينظر في ترجمته: عنوان الدراية ١٩٧، والذيل والتكملة ١٩٧/٣، ونيل الابتهاج ٣٢١.
(٢) ينظر في ترجمته: التكملة لابن الأبار ٦٨/٤، وصلة الصلة ٣٧١/٤، والذيل والتكملة ٤٥٦/٣، وبغية الوعاة ٢٤٧/٢.
(٣) ينظر في ترجمته: صلة الصلة ٣٢/٣، والذيل والتكملة ١٧١/٥، وبغية الوعاة ١٩٧/١.
(٤) ذُكر أخذه عنه في نفح الطيب ٢٣٢/٥.
(٥) ذُكر أخذُه عنه في الإحاطة ٣١١/٤، والديباج المذهب ٣٩٨/١، وشجرة النور الزكية ٢١٤/١.
(٦) ذُكر أخذُه عنه في الديباج المذهب ٣٩٣/١.
(٧) ذُكر أخذُه عنه في الإحاطة ١٢/٤، وبغية الوعاة ١١٦/٢.

٥. علي بن علي بن عتيق بن أحمد الهاشمي (ت ٧٤٤هـ)[١].

٦. القاسم بن أبي بكر بن مسافر بن أبي بكر اليمني، أبو القاسم التونسي (ت ٧٣٠هـ)[٢].

٧. القاسم بن يوسف بن محمد بن علي التُّجَيبي، أبو القاسم السبتي (ت ٧٣٠هـ)[٣].

٨. محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد الجُذامي، أبو بكر بن شَبْرين (ت ٧٤٧هـ)[٤].

٩. محمد بن جابر بن محمد بن القاسم القَيْسي، أبو عبد الله الوادي آشي التُّونسي (ت ٧٤٩هـ)[٥].

١٠. محمد بن عبد الله بن عبد العظيم بن أرقم، أبو عامر النُّمَيري (ت ٧٤٠هـ)[٦].

١١. محمد بن عبد المنعم الصنهاجي السبتي، أبو عبد الله الحِمْيري (ت ٧٢٧هـ)[٧].

---

(١) ذُكر أخذُه عنه في الإحاطة ١٩٩/٤.

(٢) ذُكر أخذُه عنه في نيل الابتهاج ٣٦٢.

(٣) ينظر في ترجمته: الوافي بالوفيات ١٧٣/٢٤، والدرر الكامنة ٢٤٠/٣، ونيل الابتهاج ٣٦٢، وينظر برنامجه ففيه سيرته، وذكر روايتَه عن ابن عبيدة فيه ٣٤، وذكرها التنبكتي في نيل الابتهاج ٣٦٢.

(٤) ذُكر أخذُه عنه في طبقات القراء ١٢٢٨/٣، والإحاطة ٢٤٢/٢، والمرقبة العليا ١٥٣، وغاية النهاية ١٨٢/٢، والدرر الكامنة ٨١/٥.

(٥) ينظر في ترجمته: معجم الشيوخ ١٨٠/٢، الوافي بالوفيات ٢٨٣/٢، والديباج المذهب ٢٩٩/٢، وغاية النهاية ١٠٦/٢، والدرر الكامنة ٤١٣/٣، ودرة الحجال ١٠٢/٢، ونفح الطيب ٢٠٠/٥، وترجم لابن عبيدة شيخه في برنامجه ١٢٦.

(٦) ذُكر أخذُه عنه في الإحاطة ٨٩/٣، والدرر الكامنة ٢٢١/٥.

(٧) ذُكر أخذُه عنه في طبقات القراء ١٢٢٨/٣، وغاية النهاية ١٨٢/٢، وذكره ابن الخطيب في الإحاطة ١٣٤/٣، وابن القاسم في اختصار الأخبار ٢٠ ولم ينُصَّا على أخذه عنه، ولم يحدد أحدٌ منهم سنةَ وفاته، وحدَّدها ابنُ حجر في الدرر الكامنة ٢٨٢/٥، وخالف صاحبُ بلغة الأمنية ١٧٥-١٧٦ فحدَّدها في سنة ٧٥٠هـ، والله أعلمُ.

١٢. محمد بن علي بن هاني اللَّخْمي، أبو عبد الله السَّبْتي (ت ٧٣٣هـ)[١].

١٣. محمد بن يحيى بن محمد بن يحيى بن أحمد الأشعري، أبو عبد الله المالقي (ت ٧٤١هـ)[٢].

– مُصنفاته: الظنُّ بابن عبيدة أنه عَكَفَ على التصنيف فيما مَهَرَ به من علومٍ ومعارفَ، ولكني لم أرَ أحدًا ممن ترجم له حَفَلَ بذكر شيءٍ من مصنفاته اللهمَّ إلا إشارة عابرة لابن القاسم السبتي[٣] ذكر فيها أن له شرحًا لجُمل الزجاجي، وهذا الشرح مندرجٌ ضمن عناية الأندلسيين عُمومًا بكتاب الجُمَل شرحًا وتقييدًا وتعليقًا. ولَمَّا لم أجد بُغْيتي لدى المترجمين يمَّمتُ وجهيَ قِبَلَ الكتب النحوية التي عُنِيت بذكر بعض آرائه؛ فظفرتُ بإشارةٍ لابن الفخَّار الإلبيري (ت ٧٥٤هـ)[٤] ذكر فيها أن لابن عبيدة شرحًا للكتاب، ولا أدري ماذا يقصدُ بالكتاب؟ أتُراه يعني المتبادِر إلى أذهان النحويين عند الإطلاق من أنه كتابُ سيبويه؟ أم أنه يعني به كتاب الجُمل الذي عُنِي بذكر بعض آرائه فيه؟ والقطعُ بشيءٍ من ذلك مُتعذرٌ، إلا أن الثانيَ أقرب؛ لاشتغالهما معًا –ابن عبيدة وابن الفخار– بشرح جمل الزجاجي، والعِلمُ عند الله. وزاد الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)[٥] مُصنَّفًا آخر وهو مختصرٌ لكتاب البسيط لشيخِه ابن أبي الربيع، وهذه المصنفاتُ جميعًا لا أثرَ لشيءٍ منها، ولله الأمرُ.

---

(١) ذُكر أخذُه عنه في طبقات القراء ١٢٢٨/٣، والإحاطة ١٤٤/٣، وغاية النهايــة ١٨٢/٢، وبلغة الأمنية ١٧٥، وبغية الوعاة ١٩٢/١، وسلم الوصول ٢٠٥/٣.

(٢) ذُكر أخذُه عنه في الإحاطة ١٧٩/٢، والمرقبة العليا ١٤١.

(٣) في اختصار الأخبار ١٧.

(٤) في شرح الجمل ١٠١٩/٣.

(٥) في المقاصد الشافية ٤٥٩/٩.

- وفاته: بعد جهادٍ طويلٍ في ميدان التعلُّم والتعليم لَقِيَ ابنُ عبيدةَ وجهَ ربه في رابع عشر ذي القعدة سنة ست وسبع مئة ٧٠٦ه في بَلَدِهِ سَبْتَةَ، نصَّ على هذا التحديد الدقيق في تأريخ وفاته ابنُ القاضي(١)، وأما بقيةُ المترجمين فاكتفوا بذكر السنة فقط. وإذا ما استحضرنا التحديد الدقيق أيضًا لابن القاضي لولادته بأنها في يوم عيد الفطر من سنة سبع وعشرين وست مئة ٦٢٧ه؛ فإن عُمُرَ ابن عبيدة عند وفاته يكون تسعًا وسبعين سنة، وشهرًا واحدًا، وثلاثة عشر يومًا. ويبدُو أن ابنَ عبيدة عانى في أُخْريات حياته من مرضٍ ألزمه الفراش معَ صحة ذهنه وقوة تمييزه وفهمه، ذكر ذلك تلميذُه التُّجيبي(٢). رحم الله أبا بكر بنَ عبيدة رحمةً واسعةً، وجزاه خيرَ ما جزى عبادَه الصالحين.

(١) في درة الحجال ٢/٢٥٩.

(٢) في برنامجه ٣٤.

الفصل الثاني- آراؤه النحوية والتصريفية:

أولًا- آراؤه النحوية:

١. **المسألة الأولى**- عامل النصب في قولهم: "مررتُ بزيدٍ وعَمرًا":

الأصلُ في المعطوف أن يكون جاريًا على لفظ المعطوف عليه، وهو ما تقتضيه القاعدةُ النحويةُ؛ فيُعطف المرفوع على المرفوع، والمنصوب على المنصوب، والمجرور على المجرور، وهذا الأصلُ هو الكثيرُ والغالبُ، وهو ما ورد في جملة كلام العرب نظمًا ونثرًا(١)، إلا أن العرب تفنَّنوا في ضروبٍ من القول فجاء في بعض كلامهم ما خالف ظاهرُه هذا الأصلَ العامَّ، وهو العطف على موضع المجرور بحرف جر أصلي، ومن ذلك ما حكاه سيبويه(٢) من قولهم: "مررتُ بزيدٍ وعَمرًا"، فعُطف المنصوبُ على المجرور في الظاهر، وحَكَمَ عليه سيبويه بأنه أسلوبٌ عربيٌّ، وعلَّله بأنه فعلٌ والمجرور في موضع مفعولٍ منصوبٍ، ومعناه: أتيتُ(٣). ويذكر الزجاجي(٤) أن نحو: "ضربتُ زيدًا"، و"مررتُ بزيدٍ" سواءٌ في المعنى في أنهما مفعولٌ بهما إلا أن أحدهما أوصلَكَ الفعلُ إليه

---

(١) ويستثنى من ذلك إذا كان المعطوف عليه له لفظ وموضع فيجوز حينئذٍ العطف على اللفظ، أو على الموضع في مواضع ذكرها النحويون، ينظر: شرح ابن عصفور ٢٥٢/١-٢٥٤، وشرح الأبذي ٦٦٤-٦٦٦ (تحقيق سعد)، وتقييد ابن لب ١٢٧/١-١٣٧.

(٢) في الكتاب ٩٤/١، وينظر: شرح السيرافي ١٣٩/٣-١٤٠، والحجة للقراء ١٥٧/١، ٢١٥/٣، والخصائص ١٠٦/١، ٣٤٢، والإنصاف ٢٨٤-٢٨٥، والبديع ٣٨٢/١/١، وشرح ابن عصفور ٥٠٧/١، والمقاصد الشافية ١٤٢/١.

(٣) وينظر: المقتضب ١١٢/٤، ١٥٤، والأصول ٦٥/٢-٦٦، وسر الصناعة ١٤٧/١، والخصائص ١٠٦/١، والمقتصد ٢٣٤/١، وشرح الإيضاح ٢٦١/١-٢٦٢، وينظر أيضًا: الحمل على المعنى في العربية ٧١، وفيه مزيدُ تخريج.

(٤) في الإيضاح في علل النحو ١٢٨.

بغير حرف خفضٍ، والآخر وصل إليه بحرف خفض. وبيَّن ابنُ جني[١] أن الفعل إذا أوصله حرفُ الجر إلى الاسم الذي بعده، وجرَّه الحرفُ، فإن الجار والمجرور جميعًا في موضع نصب بالفعل الذي قبلهما، واستدلَّ على صحة ذلك من وجهين: الأول معنوي وهو أن عبرة هذا الفعل المتعدي بحرف الجر قد توجد فيما يتعدَّى بنفسه إذا كان بمعناه فـــ: "مررت بزيدٍ" في معنى "جُزتُ زيدًا"، و"نظرتُ إلى عمروٍ" في معنى: "أبصرتُ عَمرًا"، والثاني لفظي وهو أن العرب قد نصبت ما عطفته على الجار والمجرور جميعًا؛ لأنهما منصوبَا الموضع، وذلك قولهم: "مررت بزيدٍ وعَمرًا"، و"نظرتُ إلى محمدٍ وخالدًا". وواضحٌ من مذهب ابن جني هنا[٢] أنه يُجيز عطف "عَمرًا" على موضع المجرور "بزيدٍ"؛ لأن موضعه نصبٌ، ووافقه ابنُ يعيش[٣]، ونسبه الشاطبي[٤] إلى ابن خروف.

وينقُلُ ابنُ أبي الربيع[٥]، وابنُ الفخَّار[٦]، وابنُ لُبٍّ[٧] عن ابن أبي العافية أنه يمنع من العطف على الموضع إلا بشرطين: الأول أن يكون الطالب بالموضع ظاهرًا. والثاني أن يكون مما يجوز أنْ يظهر. فـــ "زيد" في نحو: "مررتُ بزيدٍ"، وإن كان مخفوضًا بالباء فهو في موضع نصبٍ لأنه مفعولٌ في المعنى، يدلُّ على ذلك نصبُه في الاضطرار كما في قوله:

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَم تَعُوجُوا .....

(١) في سر الصناعة ١/١٣٠.
(٢) وهو مذهبه أيضًا في الخصائص ١/١٠٧-١٠٨، ٣٤١-٣٤٢.
(٣) في شرح المفصل ٨/٩-١٠.
(٤) في المقاصد الشافية ٥/١٧٠.
(٥) في البسيط ٢/٧٩٣.
(٦) في شرح الجمل ١/١٨٧.
(٧) في تقييده على الجمل ١/١٣٥، ١٣٧.

والشرط الثاني فائتٌ هنا؛ لأنه لا يجوز في فصيح الكلام أن يُقال: "مررتُ زيدًا" وإن كان هو الأصلَ لأنه لا يجوز التلفُّظ به، فما يتعدى بحرف جر ولا يجوز إسقاطُه لا يجوز العطف فيه على الموضع؛ لأن الموضع مما لا يجوز أنْ يظهر، فإن جاء ما ظاهرُهُ ذلك نحو: "مررتُ بزيدٍ وعَمرًا" حُمل على أنه منصوبٌ على إضمار فعلٍ، ومشى على هذا أبو حيان[١]، وابنُ هشام[٢]، ونسبه إلى المحققين، وقوَّاه ابنُ الفخَّار[٣]، ونسبه ابنُ لبٍّ[٤] إلى كثير من المتأخرين، وسار عليه الشاطبي[٥]، والسيوطي[٦]، وعبد القادر البغدادي[٧]، والصبَّان[٨]. وعلى هذا يكون مرادُ سيبويه من تجويزه قولَ العرب ذلك أنه يعني أن يكون منصوبًا على إضمار فعل تقديره "أتيتُ"، وهذا الفعل المضمر معطوفٌ على "مررتُ". وأما إذا كان الفعل يتعدى بحرف جر ويجوز إسقاطُه فالعطف على الموضع جائزٌ بلا خلافٍ، وعندما قرأ الجمهورُ قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلأَرْحَامَ﴾ (النساء: ١) بالنصب ذُكر من وجوهه أنه معطوفٌ على موضع المجرور؛ لأن موضعه نصبٌ، ويُؤيِّده قراءةُ ابن مسعود والأعمش بالباء[٩]. وهذا الذي ذهب إليه ابنُ أبي العافية وتُوبع

---

(١) في التذييل والتكميل ١٨٥/٥.
(٢) في مغني اللبيب ٤٦٦/٥-٤٦٧.
(٣) في شرح الجمل ٣٤١/٢.
(٤) في التقييد ١٣٥/١.
(٥) في المقاصد الشافية ١٦٩/٥.
(٦) في همع الهوامع ٢٧٧/٥، والأشباه والنظائر ٢٠٩/٣.
(٧) في خزانة الأدب ٥٦٦/٩، ٥٦٧.
(٨) في حاشيته ١٣١/٣.
(٩) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢٢٥/١، والكشاف ٤٩٢/١، والتبيان ٣٢٧/١، وتفسير البيضاوي ٥٨/٢، والبحر المحيط ٤٩٨/٣، والدر المصون ٥٥٤/٣، وتحفة الأقران ١٦٥.

فيه من قِبَل بعض النحويين ليس مُلتزَمًا عند آخرين؛ فقد أجاز الفارسيُّ[١] العطفَ على المحل في قوله تعالى: ﴿وَأُتْبِعُوا۟ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ (هود: ٦٠)؛ إذ عطف "يوم" على اسم الإشارة على الرغم من أن النصب لا يمكن ظهورُه في فصيح الكلام، وتابعه تاج القراء الكرماني[٢]، وجوَّزه مكيٌّ[٣]، والباقولي[٤]، والأنباري[٥]، والعكبري[٦] في آيةٍ مماثلةٍ للآية السابقة وهي قوله تعالى: ﴿وَأَتْبَعْنَٰهُمْ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ (القصص: ٤٢)، واقتصر عليه أبوحيان[٧].

وذكر ابنُ الفخَّار[٨] أن أبا بكر بن عبيدة أجاز في النصب أن يكون معطوفًا على الصالح في الموضع من باب الحمل على المرادِف لأنه إذا قال: "مررتُ بزيدٍ" فكأنه قال: لقيتُ، فقال: "وعمرًا" اعتبارًا بهذا المعنى، ومعنى هذا أنه يراه منصوبًا بالحمل على المعنى أو ما يسمى بالتضمين النحوي، وهو أن يُتوسَّع في استعمال لفظ توسُّعًا يجعله مُؤديًا معنى لفظٍ آخرَ مناسبٍ له، فيعطي الأول حكم الثاني في التعدي واللزوم[٩]، وعند بعضهم أنه إشرابُ لفظٍ معنى لفظٍ آخرَ، وإعطاؤُه حكمَه؛

---

(١) في الحجة للقراء ٢٨/١، وهو عنه في التفسير البسيط ٤٠٣/١٧، ومغني اللبيب ٤٦٧/٥، ودراسات لأسلوب القرآن ٥١٦/٣/١.

(٢) في غرائب التفسير ٥٠٨/١.

(٣) في مشكل إعراب القرآن ٩٨/٢.

(٤) في كشف المشكلات ١٠٢٥/٢، وإعراب القرآن المنسوب خطأً للزجاج ٧٠٩/٢.

(٥) في البيان ٢٣٤/٢.

(٦) في التبيان ١٠٢١/٢.

(٧) في البحر المحيط ٣٠٧/٨.

(٨) في شرح الجمل ١٨٧/١-١٨٩.

(٩) ينظر: الخصائص ٣٠٨/٢، ٤٣٥.

لتصير الكلمةُ تؤدي معنى الكلمتين[١]. والغرضُ منه إعطاءُ مجموع المعنيين وذلك أقوى من إعطاء معنى واحدٍ[٢]. وهو بابٌ واسعٌ في العربية خُرِّجت عليه عددٌ من الآي وأقوال العرب نثرًا ونظمًا، وهنا ضُمِّن الفعلُ القاصرُ "مرَّ" معنى الفعل المتعدي "لَقِيَ" فنصب المفعول بنفسه. ووضَّح ابنُ يعيش[٣] أحد جوانب التضمين، وهو تضمينُ ما يتعدى بحرف جر معنى ما يتعدى بحرف جر آخر فيُتوسَّع في الفعل فيتعدى بحرف جر ليس من المألوف تعديته به، وذلك أن الفعل تضمَّن معنى فعلٍ يتعدى بذلك الحرف فيُجاء معه بالحرف المعتاد تعديته به معَ ما هو في معناه. والذي ألجأ ابنَ عبيدة إلى القول بالتضمين هنا هو السببُ الذي لأجله عمد النحويون إلى القول به واللجإ إليه في مواطنَ شتى وهو تقويمُ بعض الأساليب الواردة في فصيح كلام العرب إذا رأوا فيه خروجًا عن الكثير الشائع[٤]. ونظَّر ابنُ الفخار لمذهب ابن عبيدة هنا بمسألة أبي علي الفارسي[٥]: "رأيتُ التَّيْميَّ تيمِ عَديٍّ" بخفض "تيم" عطفًا على المعنى؛ لأن "رأيت التيمي" في معنى رأيت المنسوب إلى تيمٍ فقال: "تيمِ عدي" على البدل. وعلى هذا فقد اتخذ ابنُ عبيدة طريقًا وسَطًا بين القولين من جهة أن ذلك المعطوف منصوبٌ بفعل مرادفٍ للفعل العامل في المعطوف عليه، وليس منصوبًا به، ففيه نظرٌ لما أشار إليه ابنُ جني من التقدير بالمرادف، وموافقة لمذهب مَن يرى وجوب تقدير عامل غير المذكور لتصحَّ المسألةُ، والله أعلمُ.

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ٦٧١/٦-٦٧٦، وحاشية الصبان ١٣٨/٢.

(٢) ينظر: الكشاف ٧١٧/٢، والأشباه والنظائر ٢٤١/١.

(٣) في شرح المفصل ١٥/٨.

(٤) ينظر: التضمين النحوي في القرآن ١٠٦، والتضمين النحوي وأثره في المعنى ٣٠٥.

(٥) في التكملة ٥٠.

٢. **المسألة الثانية**- الفاء الداخلة على الفعل المُقدَّم معمولُه في الأمر والنهي:

اختلف النحويون في الفاء الداخلة على الفعل الذي تقدَّم معمولُه في الأمر والنهي نحو: "زيدًا فأَكرِمْ"، و"عَمرًا فلا تُهِنْ"، و"بزيدٍ فامرُرْ" على أقوالٍ:

الأول: أنها واقعةٌ في جواب شرط مُقدَّر، والتقديرُ: "مهما يكن من شيءٍ فأَكْرِمْ زيدًا"، وعاملُ النصب هو الفعل المؤخَّر، ونسبه ابنُ ولَّاد[١] إلى سيبويه، وقال الأخفش[٢]: "تقول: زيدًا فاضرِبْ، فالعامل اضرب هذه، والفاء معلقة بما قبلها، ويدلُّك على أن هذه هي العاملة قولُك: بزيدٍ فامرُرْ كما تقول: أمَّا بزيد فامرُرْ، فهذه الفاء أضافت الفعلَ الذي معَه الفاء إلى زيد". وجعله الزجاجُ[٣] مذهبًا لجميع البصريين، وقدَّره بـ: "إنْ كان الأمرُ على ما تصِفُ فاضرِبْ زيدًا"[٤]. وهو مذهبُ ابن لُب[٥] إذ جعل هذا ونحوه مما حُذِف منه الشرطُ وبقي الجوابُ، وشرَطَ له شروطًا ثلاثةً[٦]: أن تكون الجملة فعليةً، وأن يكون الفعل طلبيًّا، وأن يُقدَّم شيءٌ من الجملة على الفاء. فالأمثلة السابقة حُذِف منها الشرطُ وفعلُه وبقي الجوابُ متصلًا بالفاء فقبُح وقوعُها أولَ الكلام فقُدِّم المفعولُ إصلاحًا للفظ، وتأوَّل عليه قولَه تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ (المدثر: ٣-٥). وتأوَّلها

(١) في الانتصار ٧٨.
(٢) في حواشي الكتاب ١٤١/١ (الحاشية الخامسة)، ونقل نحوَه عنه ابنُ ولاد في الانتصار ٧٨.
(٣) في معاني القرآن ١٧٣/٤.
(٤) ينظر: الكتاب ١٣٨/١-١٤١، والأصول ١٧٢/٢، والانتصار ٧٧-٧٨، وشرح السيرافي ١٠/٤-١١، والإيضاح للفارسي ٥٣، والمسائل البصريات ٦٦٦/١، وسر الصناعة ٢٦٠/١، والمحتسب ١٠٠/٢، والمقتصد ٣١٢/١، وأمالي ابن الشجري ١٣٦/١، ٨٩/٣-٩٠، وشرح ابن يعيش ٩٥/٨، وشرح التسهيل ٣٣١/١، والبسيط ٥٧٤/١، والملخص ١٨٠-١٨١، والكافي ٣٨٢/٢، ٤٨٧-٤٨٨، والارتشاف ١٤٦٩/٣، ١٨٥٧/٤، وتمهيد القواعد ١٠٥٠/٢، والمقاصد الشافية ٢/ ٤٣٦، والهمع ٥٦/٢-٥٩.
(٥) في التقييد ٣٦٩/٢ ، وينظر أيضًا: ٤٢٢/٢.
(٦) أفادها من ابن أبي الربيع في الملخص ١٨٠-١٨١، والكافي ٤٨٧/٢-٤٨٨، ونقلها عنه أيضًا ناظر الجيش في التمهيد ١٠٥٣/٢.

الزجاج[١] بأن الفاء واقعة في جواب الجزاء، والتقدير: "قُمْ فكبِّرْ ربك"[٢]. وقيل إن العامل ليس الفعل المؤخَّر، وإنما هو فعلٌ مضمر؛ لأن الأمر والنهي لا يتقدَّمهما منصوبُهُما لأن لهما الصدارة في الكلام، ونسبه ابنُ السراج[٣] إلى قومٍ لم يُسمِّهم. وهذا الموضعُ هنا مثلُ "أمَّا" المضمَّنة معنى الشرط نحو: "أمَّا زيدٌ فمُنطلِقٌ"، إذ التقديرُ: "مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ منطلقٌ"[٤]؛ فحُذفت أداةُ الشرط وما اتَّصل بها من فعل الشرط وفاعله اختصارًا، وتقدَّم شيءٌ مما بعد الفاء عليها لقُبْح ولاية الفاء لـ "أمَّا" إصلاحًا للفظ وإزالةً لقبحه؛ ولهذا يلزمُ دخولُ الفاء على ما بعدها مطلقًا بلا شرطٍ. فإذا وقع بعدها اسمٌ منصوب فالصحيحُ أن العامل فيه ما بعد الفاء، فليس لها هنا الصدارة في الكلام فيعمل ما بعدها فيما قبلها؛ لاقتضاء ما بعد الفاء إياه، ولأنه قُدِّم على عامله ليكون عوضًا عن الفعل المحذوف، ولأن الاسم المقدَّمَ عليها إنما قُدِّم لإصلاح اللفظ وإزالة القُبح[٥] كما في:

---

(١) في معاني القرآن ٢٤٥/٥، ونقله عنه الواحدي في التفسير البسيط ٣٩٥/٢٢، والقرطبي في تفسيره ٦١/١٩.

(٢) وينظر: إعراب القرآن ٦٥/٥، وشرح ابن يعيش ٩٥/٨، والبحر المحيط ٣٢٥/١٠، والتذييل والتكميل ١٠٧/٤، والدر المصون ٥٣٤/١٠، وأوضح المسالك ١١٥/٢-١١٦، والتصريح ٤١٨/١، والتاج ٤٤٣/٤٠.

(٣) في الأصول ١٧٢/٢، وكذا نسبه أبو حيان في التذييل ١٠٧/٤، والارتشاف ١٨٥٧/٤.

(٤) ينظر: الكتاب ١٣٧/٣، ٢٣٥/٤، ومعاني الأخفش ٧٥/١، والمقتضب ٧٠/٢-٧١، ٣٥٣، ٢٧/٣، ومعاني الزجاج ١٠٥/١، والأصول ٢٧٤/١، ٢٨٠، وحروف المعاني ٦٤، والكافية ٥٦، ورصف المباني ١٨١، والتسهيل ٢٤٥، والجنى الداني ٥٢٢، والمغني ٣٦٣/١، والهمع ٣٥٦/٤.

(٥) ويراجع: جواهر الأدب ٥١٧، وشرح ابن يعيش ١١/٩، وإيضاح ابن الحاجب ٢٥٥/٢، وشرح الرضي ١٤٢٠/٢/٢، ورصف المباني ١٨١، والتذييل ١٩٩/٥أ، والارتشاف ١٨٩٥/٤، والجنى الداني ٥٢٦، والمغني ٣٦٦/١، وأوضح المسالك ١١٥/٢، والمساعد ٢٣٧/٣، والتمهيد ٤٥٠٩/٩، والمقاصد الشافية ١٩٤/٦، ومصابيح المغاني ١٣٧، والتصريح ٤٢٩/٢، والهمع ٣٥٥/٤-٣٥٧.

﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ﴾ [١] (الضحى: ٩).

الثاني: أنها عاطفةٌ جملةً فعليةً على مثلها، والأصل: "تنبَّهْ فاضربْ زيدًا"، أو "تأهَّبْ"، أو "تعمَّد"؛ فحُذف الفعل المعطوف عليه فلزم تأخيرُ الفاء لئلا تقع صدرًا، ولذلك تقدَّم المعمول عليها، وذهب إليه السيرافي[٢]، وأجازه الفارسي[٣]، ورجَّحه العكبري[٤]، وأبو حيان[٥]، وجماعة[٦].

الثالث: أنها زائدةٌ، وهو مذهبُ الأخفش[٧]، لكونه يُجيز دخول الفاء على خبر المبتدأ الذي لا يُشبه الشرط، ونقله ابنُ ولَّاد[٨] عن المبرد، وأجازه

(١) وينظر: الكامل ٣٧٧/١، وغرائب التفسير ١١٨٠/٢، وأمالي ابن الشجري ١٣٠/٣، ومشكل الإعراب ٣٦١/٢، وكشف المشكلات ١٣١٩/٣، والبيان ٥٢٠/١، والتبيان ١٢٩٢/٢، وشرح الرضي ٥٢٩/١/١، ٥٦٢.

(٢) في شرح الكتاب ١٠/٤-١١، وتابعه الأعلم في النكت ٢٦٥/١.

(٣) في المسائل البصريات ٦٦٦/١، وينظر: الجنى الداني ٧٣.

(٤) في شرح الإيضاح ٣٥٤/١.

(٥) في البحر المحيط ٢٨٥/١، ٢٤٩/٤، ٢٩/٨، ٢٢٥/١٠.

(٦) ينظر: الدر المصون ٣١٤/١، ٢٢٤/٦، ٥٣٤/١٠، وتمهيد القواعد ١٠٥١/٢، والأشباه والنظائر ١٦٥/١، ١٦٦، ٢٧٤/٥.

(٧) نصَّ في معاني القرآن ١٣٢/١ على حكاية الزيادة في قولهم: "أخوك فوَجَدَ، بل أخوك فجَهَدَ"، ولكنه يقولُ في موطن آخر ٨٦/١-٨٧: "لو قلتَ: عبدُ الله فينطَلقُ؛ لم يحسُن". ونُسب إليه القولُ بالزيادة مطلقًا في: الانتصار ٧٨، والبغداديات ٣٠٩، وكتاب الشعر ٣٢٦/١، وسر الصناعة ٢٦٠/١، والمقتصد ٣١٣/١، وشرح الإيضاح ٣٥٣/١، وشرح ابن يعيش ١٠١/١، ٩٥/٨، وشرح التسهيل ٣٣٠/١، وشرح الرضي ١٣١٤/٢/٢، والبسيط ٥٧٤/١، والملخص ١٨٠، والكافي ٤٨٣/٢، والتذييل ١٠٧/٤، والجنى الداني ٧١، والمغني ٤٩٩/٢، والتمهيد ١٠٥٣/٢، والهمع ٥٩/٢، وينظر ما لحظه ابنُ مالك فيما نُقِل عنه في شرح الكافية الشافية ٣٧٨/١-٣٧٩.

(٨) في الانتصار ٧٨.

الفارسي[١]، وابن جني[٢]، وجماعة[٣]، ونقله ابنُ بَرْهان[٤] عن البصريين جميعًا فقال: "الفاء تكون زائدةً عند أصحابنا جميعًا".

ويروي ابنُ لُبٍّ[٥] عن أبي بكر بن عبيدة أنه حمل قولَه تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ (النصر: ١) على الوجه الأول، وهو أن الفاء واقعةٌ في جواب شرط محذوف؛ فذكر أن الفاء في ﴿فَسَبِّحْ﴾ جواب شرطٍ محذوف، و﴿إِذَا﴾ متعلقةٌ به، وهو العاملُ فيها، وحُذِف الشرطُ لتوافر الشروط الثلاثة السابقة، والأصل: "مهما يكن من شيءٍ فسبِّح بحمد ربك واستغفره إذا جاء نصرُ الله والفتحُ"، فلَمَّا حُذِف الشرطُ قُدِّم معمولُ الفعل وهو الظرفُ على الفاء كراهةً لوقوع الفاء في صدر الكلام. والذي دعا ابنَ عبيدة إلى حمل الآية على هذا الوجه وعدم جَعْل الفاء جوابَ "إذا" أنه لو فعل ذلك لم يجُزْ لفعل الأمر "سَبِّحْ" أن يعمل في "إذا"؛ لأن الفاءَ الداخلةَ عليه حينئذٍ تكون باقيةً على أصلها في طلب صدارة الكلام، فلجأ إلى القول بالشرط المحذوف هنا لأنه قد تقدَّم أن الفاء الواقعة جوابًا لا تخرج عن الصدارة إلا إن كانت جوابَ شرط محذوف. وتعقَّبه ابنُ لب بأنه يمكن إبقاءُ الآية على الظاهر من كون الفاء جوابًا لـ "إذا" من غير ادِّعاء شرطٍ محذُوفٍ، ويكون العاملُ في "إذا" هو معنى الجملة الواقعة جوابًا وهي: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ (النصر: ٣)؛ لأن هذا أمرٌ للنبي ﷺ بلُزُوم تعظيم الله تعالى وتمجيده وتسبيحه عند

---

(١) في كتاب الشعر ٢٩٤/١، ٣٢٦، والمسائل البغداديات ٣٠٩، والحجة للقراء ٢٤٧/٢.
(٢) في سر الصناعة ٢٦٠/١.
(٣) ينظر: معاني الحروف المنسوب خطأً للرماني ٤٥-٤٦، والإعراب للواحدي ٥٦٩، والمقتصد ٣١٣/١، وأمالي ابن الشجري ١٣٦/١، ٩٠/٣، وإعراب القرآن المنسوب خطأً للزجاج ٧٤٤/٢، وشرح ابن يعيش ٩٥/٨.
(٤) في شرح اللمع ٢٤٣/١.
(٥) في التقييد ٣٧٠/٢-٣٧١.

ذلك، فصار المعنى: إذا جاء نصرُ الله والفتحُ لَزِمتَ التعظيمَ والتمجيدَ والتسبيحَ واشتغلتَ بذلك إذ قد كُفِيتَ عِنادَ المعانِدين لمجيء النصر والفتح ودخول الناس في الدين، فالعاملُ في ﴿إِذَا﴾ معنى: ﴿ فَسَبِّحْ﴾. ونظَّر له بما قاله ابنُ جني[١] في قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ (المؤمنون: ١٠١) حين جعل الفاء في ﴿فَلَآ أَنسَابَ﴾ جواب ﴿إِذَا﴾، والعامل فيها معنى الجملة لأنهم إذا لم تكن بينهم أنسابٌ فقد تقاطَعُوا وتعادُوا؛ فكأنه قال: فإذا نُفِخَ في الصُّور تقاطَعُوا. ولا يتأتَّى هنا ما ذكره ابنُ عبيدة؛ لأن الجملةَ ليست فعليةً ولا طلبيةً، فلا سبيلَ إلى ادِّعاء حذف الشرط. وهذا الذي ذكره ابنُ لب عن ابن عبيدة أعياني البحثُ عنه فيما بين يديَّ من مصادرَ؛ إنْ في مظانه أم في غير مظانه ولم أَحْلَ بطائلٍ، ولم أقف على أحدٍ قدَّر هذا التقديرَ الذي ذكره في هذه الآية، بَلْهَ أن أقف على أحدٍ تابعه عليه، ولا أعلمُ بعدُ إن كان يطرد حكمه هذا على جميع الآي التي جاء الشرط فيها بـ "إذا" وكان الجواب جملة طلبية مقترنةً بالفاء؟[٢] أم هو مقصورٌ على هذه الآية بخصوصها؟ وإن كان ما ذكره من أن ﴿إِذَا﴾ متعلقةٌ بالفاء في ﴿ فَسَبِّحْ﴾ ، وهو العامل فيها هو ما ذهب إليه الزمخشري[٣] حين نصَّ على أن "إذا" منصوبٌ بـ "سبح"، وصحَّحه الرضي[٤]، وهو مذهبُ جمهور النحويين الذين يرون أن الناصب لـ "إذا" جوابها، وهو ما مشى عليه ابنُ لُب هنا، وخالفهم

---

(١) في الخاطريات ١٤٨، وينظر: الخصائص ٣٩٨/٢، وهو من حديث شيخه أبي علي في البغداديات ٢١٨، ونقله الواحدي في تفسيره البسيط ٦٩/١٦، ٣١٩/١٨، وينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٨٨٢/٣، والتبيان ٩٦٠/٢، والتذييل ٣٠٢/٧، والبرهان ١٩٨/٤.

(٢) ذكر الشيخُ عُضيمة في دراسات لأسلوب القرآن ١٨٠/١/١-١٨١ أزيد من خمسة وثلاثين موضعًا جاءت وفق ذلك.

(٣) في الكشاف ٨١٠/٤.

(٤) في شرح الكافية ٥٢٩/١/١.

أبو حيان[١] وصحَّح أن الناصب لها شرطُها، وضعَّف مذهب الجمهور بوجُوهٍ عدة[٢]. ومَن وقفتُ على كلامهم في الآية الكريمة أمَرُّوها في غالب أحوالهم على ظاهرها من كون الفاء جوابًا لـ "إذا" من غير ادِّعاء شرطٍ محذُوفٍ[٣]. كما يمكن أن يُستشَفَّ وجهٌ آخرُ للجواب غير ذلك، وهو أن يكون محذوفًا، والفاء متعلقةٌ به، وهذا التقدير موافقٌ لما فهمه ابنُ عباس من سياق الآية، وأيَّده فيه عمرُ رضي الله عنهم، روى البخاريُّ[٤] عن ابن عباس أن عمر سأله عن قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ ، فقال: أَجَلُ رسول الله ﷺ أعلَمَهُ إياه. قال عمرُ: ما أعلمُ منها إلا ما تعلم. فيكون التقدير حينئذٍ: "إذا جاءك نصرُ الله والفتحُ حَضَرَ أجلُك فسبح"، فتكون الفاء على هذا رابطةً للأمر "سبح" بالفعل المحذوف، وعلى الرأي الآخر تكون رابطةً لجواب الشرط الذي في "إذا"، وأجاز الوجهين معًا ابنُ سيده[٥]، والباقولي[٦]، والأنباري[٧]، وجزم السُّهيلي[٨] بأن الثاني هو الصوابُ.

---

(١) ينظر هنا: البحر المحيط ٥٦٢/١٠، وردَّ عليهم أيضًا في التذييل ٣١٥/٧-٣١٦.

(٢) ونسبه ابنُ هشام في المغني ٨٧/٢ إلى المحققين، وصرَّح البغدادي في شرح أبياته ٢٤٦/٢ بأن جميع ما ذكره ابن هشام في العامل في "إذا" هو عبارة أبي حيان في شرح التسهيل. وينظر للمسألة: التبيان ١٦٢/١، والجنى الداني ٣٦٩-٣٧٠، وتمهيد القواعد ١٩٥٠/٤، والهمع ١٨١/٣.

(٣) ينظر: تفسير الطبري ٧٠٧/٢٤، وإعراب القرآن ٣٠٣/٥، والصاحبي ١٥١، والهداية ٨٤٧٨/١٢، والنكت والعيون ٣٥٩/٦، والتفسير البسيط ٤٠١/٢٤، ومفردات الراغب ٦٢٢، وغرائب التفسير ١١١٢/٢، والمحرر الوجيز ٥٣٢/٥، وتفسير القرطبي ٢٣٢/٢٠، وتفسير البيضاوي ٣٤٤/٥.

(٤) في صحيحه بألفاظٍ مختلفةٍ ٥٣٥/٢ (٣٦٢٧)، ١٨١/٣ (٤٤٣٠)، ٣٣٢ (٤٩٦٩).

(٥) في المحكم ٢٧٧/٢.

(٦) في كشف المشكلات ١٤٨٨/٢.

(٧) في البيان ٥٤٣/٢.

(٨) في الروض الأنف ٣٨٢/٧.

وفي هذا السياق يرد قولُ الشاعر:

لاَ تَجْزَعِـي إِنْ مُنْفِسًـا أَهْلَكْتُـهُ وَإِذَا هَلَكـتُ فَعِنْـدَ ذَلِـكَ فَـاجْزَعِي

ولا بدَّ أن تكون إحدى الفاءين زائدة؛ لأن "إذا" إنما يقتضي جوابًا واحدًا، ومن هنا صرَّح الفارسي(١) بأن الثانية هي الزائدة، ونظَّر له بزيادتها في قوله تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾ (يونس: ٥٨)، والظرف "عند" متعلقٌ بالفعل "اجزعي"، وهو ما يرويه عنه ابنُ جني(٢)، ومشى عليه ابنُ سيده(٣)، والواحدي(٤)، وعبد القاهر(٥)، وعليه فالثانية هي الزائدة، والأولى جوابُ "إذا"، وتكون "عند" منصوبة بـــ "اجزعي"؛ والتقدير: "وإذا هلكتُ فاجزعي عند ذلك"، ونفى الفارسي كون الأولى هي الزائدة والثانية جواب "إذا"؛ لأن الظرف معمول "اجزعي"، فلو كانت الفاء الثانية هي جوابَ الشرط لما جاز تعلُّق الظرف بـــ "اجزعي"؛ لأن ما بعد هذه الفاء لا يعملُ فيما قبلها. ويذكر البغدادي(٦) أن الفارسي ذهب في المسائل القَصْرية إلى أن الأولى هي الزائدة، والثانية فاء الجزاء. ثم إنه قال: "اجعَلِ الزائدةَ أيَّهما شئتَ". ومعنى هذا أنه يقطع بزيادة إحداهما لا بعينها، وهو ما مشى عليه في بعض مصنفاته(٧)، وسار العكبري(٨) على أن الأولى هي الزائدة.

---

(١) في الحجة للقراء ٤/٢٨١-٢٨٢، وتبعه الواحديُّ بلفظه في التفسير البسيط ١١/٢٣٠.
(٢) في الخاطريات ٨٣، ونسبه ابنُ لب في التقييد ٢/٤٤٢-٤٤٤ إلى ابن جني نفسه، وهو إنما رواه عن شيخه.
(٣) في المحكم ٢/١٤٩، وتُوبع في اللسان (عمر) ٤/٦٠٤.
(٤) في التفسير البسيط ١١/٢٣٠ بلفظه.
(٥) في المقتصد ١/٣١٣.
(٦) في الخزانة ١/٣١٥، ١١/٣٦.
(٧) ينظر: كتاب الشعر ١/٧٧-٧٨، ٣٢٦، والحجة للقراء ١/٤٤، ٣/١٠٩، والبصريات ٢/٨٩٩، وتُوبع في النص على الزيادة دون تعيين في أمالي المرزوقي ١٥٧، والتفسير البسيط ٢/٥٨١، ٦/٢٤٧، وشرح ابن برهان ١/٢٤٣، ومعاني الحروف المنسوب خطأً للرماني ٤٦، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٥٧، وشرح الرضي ٢/٢/١٣١٤، والجنى الداني ٧٢، والمغني ٢/٥٠١.
(٨) في اللباب ١/٤٢٢.

ويذكر ابنُ لب[١] أن أبا بكر بن عبيدة ذهب إلى أن الفاء الأُولى هي جواب "إذا"، والثانية جوابُ شرطٍ محذوفٍ، و"عند" منصوبٌ بـــ "اجزعي"، على حدِّ قوله تعالى: ﴿لِمِثْلِ هَٰذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ﴾(الصافات: ٦١)، والأصلُ عنده: "وإذا هلكتُ فمهما يكن من شيءٍ فاجزعي عندَ ذلك"، ثم حُذِف الشرطُ فصار: "وإذا هلكتُ فاجزعي عند ذلك"؛ فقُدم الظرفُ إصلاحًا للفظ وإزالةً لقُبحه، والفاءُ في مثل هذا تخرُجُ عن الصدرية فيعمل ما بعدها فيما قبلها. وهذا النقلُ عن ابن عبيدة والتقديرُ للآية الكريمة هو رأي شيخه ابن أبي الربيع[٢] الذي استدلَّ بالآية على كون الفاء واقعةً في جواب شرط مُقدَّر، وجعلها مثلَ قوله تعالى: ﴿وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرْ﴾(المدثر: ٧). ومثلُها أيضًا قوله تعالى: ﴿وَفِي ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾ (المطففين: ٢٦)، وقوله: ﴿وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَبْ﴾ (الشرح: ٨)[٣]. ومن قبلُ كان النحاسُ[٤] أشار إلى جعل الجار والمجرور متعلقًا بالفعل الذي بعد الفاء، وذكر أنه إذا اعتُرض عليه بأن الفاء في العربية تدلُّ على أن الثاني بعد الأول، فكيف صار ما بعدها يُنوى به التقديمُ؟ فجوابُه أن التقديمَ مثلُ التأخير؛ لأن حقَّ حروف الخفض وما معَها أن تكون متأخرةً. والله أعلمُ.

---

(١) في التقييد ٤٤٣/٢-٤٤٤.

(٢) في الكافي ٤٨٧/٢-٤٨٨، ورواه عنه ناظر الجيش في التمهيد ١٠٥٣/٢، وذكر ابن لـــب في التقييد ٣٦٩/٢ أن هذا مما جاء على تقدير شرط محذوف، وأن الأصل: "مهما يكن من شيءٍ فليعمل العاملون لمثل هذا"؛ فحُذِف الشرط وقُدِّم المجرورُ مَعَ ما أُضيف إليه.

(٣) وقال به من المحدَثين محمود صافي في الجدول في إعراب القرآن ٦١/٢٣، ومحمد الدرة في تفسير القرآن وإعرابه وبيانه ٣٨/٨.

(٤) في إعراب القرآن ٤٢٤/٣، ونقله القرطبي في تفسيره ٨٤/١٥ دون عزوٍ.

٣. **المسألة الثالثة**- العاملُ في الحالَينِ في قولهم: "هذا بُسرًا أَطيبُ منه رُطَبًا":

كنتُ فرغتُ من دراسة هذه المسألة في بحثي السابق الذي أشرتُ إليه في مُقدَّمة البحث، وبما أن لابن عبيدة مشاركةً في هذه المسألة رأيتُ إعادة ما ذكرتُه هناك رابطًا إياه بما قاله ابنُ عبيدة هنا؛ فأقولُ: القياسُ في "أفعل" التفضيل عندما يقتضي حالَينِ، ويكون عاملًا فيهما أن تتأخَّر الحالان عنه؛ لأنه لو اقتضى حالًا واحدة وجب تأخيرُها عنه، إلا أنه استُثني من ذلك إذا كان أفعل التفضيل عاملًا في حالين لاسمين مُتَّحدي المعنى أو مختلفَين وأحدُهما مُفضَّلٌ على الآخر فإنه يجب تقديمُ حال الفاضل كهذا المثال. واختلف النحويون في العامل في هذين الحالَين على أربعة أقوال[(١)]:

١. أن يكونا منصُوبَين بـأفعل التفضيل "أطيبُ"، فـ "بُسرًا" حالٌ من الضمير المستكن في "أطيبُ"، و"رطبًا" حالٌ من الضمير المجرور في "منه"، والعاملُ فيهما جميعًا "أفعل"، وذهب إلى هذا المازنيُّ[(٢)]، وابنُ كيسان، والفارسي في

(١) ينظر: الأصول ٢٢٠/١، ٣٦٠/٢، والمسائل الشيرازيات ٢٨٤/١، والإعراب للواحدي ٣٦٨، والمفصل ١١٢، وشرح الإيضاح ٩٤٨/٣، وأوضح المسالك ٣٣١/٢، وشرح ابن عقيل ٢٧٣/٢، والمقاصد الشافية ٤٧٩/٣، والتصريح ٥٩٧/١، والهمع ٣١/٤. وللسيوطي رسالةٌ صغيرةٌ سمَّاها "تُحفة النُّجَبا في قولهم: هذا بسرًا أطيبُ منه رُطبا" أودعها آخر الأشباه والنظائر ٢٩٠/٨-٣٠٠، وهي ماخوذةٌ برُمَّتها من كلام ابن القيم في بدائع الفوائد ٥٧٧/٢-٥٩٢، وعوّل ابنُ القيم على ما ذكره السُّهيلي في نتائج الفكر ٣٩٩-٤٠٥، نبَّه إلى ذلك كله د. الطناحيُّ في حواشيه على أمالي ابن الشجري ٧/٣.

(٢) ينظر في مذهبه: التذييل ١١٢/٩، والارتشاف ١٥٨٨/٣، ومنهج السالك ٢٠٢، وتوضيح المقاصد ٧١٤/٢، والمساعد ٣٠/٢.

تذكرته، وابن جني[١]، وابن خَروف[٢]، وابن مالك[٣]، وذهب إليه آخرون[٤]. وإنما أجازوا إعمال "أفعل" في الحالين؛ لأنه تضمَّن معنى فعلٍ يتعلَّق بمصدرَين، وتقديرُ الكلام: "هذا يَزيدُ طيبُه بُسرًا على طيبِه رُطبًا"، ثم حُذف، وضُمِّن أفعل التفضيل معنى "يزيد" المتعلِّق بمصدرَين، فـ "بُسرًا" و"رُطبًا" في الحقيقة معمولان لمصدرٍ محذوفٍ، فلما ضُمِّن أفعل معنى هذين المصدرَين لدلالته على "يزيد" المتعلِّق بهما جاز عمله فيهما مراعاةً للأصل.

٢. أن يكون "بُسرًا" منصوبًا بـ "هذا" بما فيه من معنى الإشارة، أو بحرف التنبيه، ويكون "رطبًا" منصوبًا بأفعل التفضيل، واقتصر عليه الفارسيُّ في مسائله المنثورة[٥]، وجوَّزه في الحلبيَّات[٦]، وأشار إلى أنه يمكن فهمُه من كلام سيبويه، ونقل ابنُ الفخار[٧] عن أبي بكر بن عبيدة أنه نصَّ على مذهب

---

(١) ينظر في مذهبهم جميعًا: شرح التسهيل ٣٤٥/٢، وشرح ابن الناظم ١٣٢، والتذييل ١١٢/٩، والارتشاف ١٥٨٨/٣، ومنهج السالك ٢٠٢، والمساعد ٣٠/٢، والمقاصد الشافية ٤٨٠/٣.

(٢) ينظر في مذهبه: التذييل ١١٢/٩، والارتشاف ١٥٨٨/٣، ومنهج السالك ٢٠٢، وشرح ابن الفخار ٢٥١/١، والمساعد ٣٠/٢، والمقاصد ٤٧٩/٣.

(٣) في شرح التسهيل ٣٤٤/٢-٣٤٥، وشرح عمدة الحافظ ٤٣٨/١، وشرح الكافية الشافية ٧٣٢/٢.

(٤) ينظر: نتائج الفكر ٣٩٩-٤٠٠، والتبيان ٣٠٨/١، والإيضاح لابن الحاجب ٣٠٢/١، والمقرب ١٥٥/١، وشرح ابن الناظم ١٣١، وشرح الرضي ٦٦٥/٢/١، والتذييل ١١٣/٩، والارتشاف ١٥٨٨/٣، وتوضيح المقاصد ٧١٤/٢، ومغني اللبيب ٣٠١/٥.

(٥) ص ٣٥.

(٦) ص ١٧٨، ونُسب إليه هذا في نتائج الفكر ٤٠٤، وإيضاح ابن الحاجب ٣٠٢/١، وشرح ابن يعيش ٦٠/٢، وشرح الرضي ٦٦٥/٢/١، وشرح ابن الفخار ٢٥١/١، ٢٥٤.

(٧) في شرح الجمل ٢٥١/١.

الفارسي هذا، ولعله كان يُرجِّحه، وردَّه ابنُ الحاجب بردودٍ عدة[١]، كما ردَّه السهيلي[٢]، وابنُ الفخَّار[٣].

٣. أن يكونا منصُوبَين بـــ "كان" الناقصة المضمَرة على أنهما خبران لها، ونسبه أبو حيان إلى بعض أصحابه[٤].

٤. أن يكونا منصُوبَين بـــ "كان" التامة المضمرة؛ صلةً لـــ "إذا" في المستقبل، ولـــ "إذْ" في الماضي؛ والتقدير: "هذا إذا كان بسرًا أطيبُ منه إذا كان رطبًا"، وذلك عندما تُشير إليه وهو بَلَحٌ، فإن أشرتَ إليه وهو تَمرٌ قلتَ: "هذا إذْ كان بسرًا أطيبُ منه إذْ كان رطبًا"، فـــ "بُسرًا" في التأويلين حالٌ من الضمير المستتر في كان الأولى، و"رطبًا" حالٌ من الضمير المستتر في "كان" الثانية، ويكون العاملُ في الظرفين حينئذٍ أفعل التفضيل حتى وإن كان أحدُهما مُتقدِّمًا عليه؛ لأن الظروف والمجرورات تتقدَّم على عاملها وإن كان معنى فعلٍ، وهو مذهب المبرد[٥]، والزجاج، وابنُ السرَّاج[٦]، والسيرافي[٧]، والفارسي في أحد

---

(١) تُراجَع في الإيضاح ٣٠٢/١-٣٠٥، وتعقبه الرضيُّ في شرح الكافية ٦٦٦/٢/١ في بعضها.

(٢) في نتائج الفكر ٣٩٩-٤٠٠.

(٣) في شرح الجمل ٢٥١/١-٢٥٢.

(٤) في التذييل ١١٢/٩، والارتشاف ١٥٨٨/٣، ومنهج السالك ٢٠٢.

(٥) في المقتضب ٢٥٠/٣-٢٥١.

(٦) ينظر مذهب الرجلين في التذييل ١١٠/٩، والارتشاف ١٥٨٧/٣، ومنهج السالك ٢٠٢، والمساعد ٣٠/٢.

(٧) في شرح الكتاب ١٩/٦.

أقواله[١]، وغيرهم[٢]. وردَّ ابنُ مالك[٣] هذا الوجهَ وخصَّ السيرافيَّ بردِّه بأنه خلافُ قول سيبويه[٤]، وأن فيه تكلُّفَ إضمار ستة أشياء من غير حاجةٍ، وهي: "إذا" أو "إذْ"، و"كان" أو "يكون"، والضميرُ المستتر فيهما.

ويتبيَّن من هذه الآراء أن الرأي المختار هو الأولُ لسلامته من الحذف والتقدير؛ لأن إضمار "كان" فيه ادِّعاءُ شيءٍ لم تلفظ به العربُ قطُّ[٥]، كما أن "كان" لا تُضمَر كما صرَّح به سيبويه[٦]، وإذا لم يجز إضمارها على انفرادها فكيف يجوز إضمار شيءٍ معها؟! وأنه لو قال أحدٌ: "سآتيك جاء زيدٌ"، يريد: سآتيك إذا جاء زيدٌ، كان خَلْفًا من الكلام بإجماعٍ، فإذا كان إضمارُ الظرف هاهنا بعيدًا كلَّ البُعد فإضماره مع "كان" أبعدُ[٧]. ومما رُدَّ به هذا التقدير أنه لا يعُمُّ جميع المسائل؛ لأنه عند الإخبار عن المحكوم عليه بأفعل التفضيل حالةَ التباسه بإحدى الحالين فإنه لا يصحُّ هذا التقدير، كما يلزمُ منه مخالفة سائر العوامل القوية في العمل من حيث نصبُ أفعل التفضيل لظرفين من غير عطفٍ ولا بدَلٍ، فيترجَّح بذلك العاملُ الضعيفُ على العامل القوي وهو الفعل[٨]، والله أعلمُ.

---

(١) في الإيضاح ٢٠١-٢٠٢، والمسائل الحلبيات ١٧٩-١٨٠، والتعليقة ٢١٣/١-٢١٤.

(٢) ينظر: المقتصد ٦٨١/١، والنكت ٤١٩/١، وأمالي ابن الشجري ٧/٣، وشرح ابن يعيش ٦٠/٢، والتذييل ١١٠/٩، وشرح ابن الفخار ٢٥١/١، والمساعد ٣٠/٢، وتقييد ابن لب ٢٨٧/١-٢٨٨، ٣٨٧/٢.

(٣) في شرح التسهيل ٣٤٤/٢، وأشار الشاطبي في المقاصد الشافية ٤٨٠/٣ إلى أن أصل أدلَّته من كلام ابن خروف.

(٤) ينظر: الكتاب ٤٠٠/١.

(٥) قاله أبو حيان في التذييل ١١٣/٩.

(٦) في الكتاب ٢٦٤/١.

(٧) ينظر: نتائج الفكر ٤٠٥.

(٨) ينظر: التذييل ١١٣/٩.

٤. **المسألة الرابعة**- مجيء الجملة الطلبية خبرًا عن المبتدأ:

يُقسِّم جمهورُ النحويين الجملةَ قسمين: الخبرية وهي التي تحتمل الصدقَ والكذبَ لذاتها. والإنشائية وهي التي لا تحتمل الصدق والكذب. ومجيءُ الجملة الخبرية خبرًا عن المبتدأ مُتَّفقٌ عليه بين النحويين، وأما الجملة الإنشائية فالذي عليه جمهورُ النحويين سيبويه ومَن معَه جوازُ وقوعها خبرًا عن المبتدأ؛ لأنه لا يُشترط في الجملة الواقعة خبرًا أن تكون مُحتمِلةً للصدق والكذب، فيُقال: "زيدٌ أكرِمْهُ"، و"عمرٌو لا تُهِنْهُ"، فيكون موقع هاتين الجملتين الطلبيتين الرفع على أنهما خبر للمبتدأ، يقول سيبويه(١): "وقد يكون في الأمر والنهي أن يُبْنى الفعلُ على الاسم وذلك قولك: عبدُ الله اضربْه، ابتدأتَ عبدَ الله فرفعته بالابتداء، ونبَّهتَ المخاطَبَ له لتُعرِّفَه باسمه، ثم بنيتَ الفعلَ عليه كما فعلتَ ذلك في الخبر". ويقول أيضًا(٢): "كما أنك إذا قلتَ: عبدُ الله هل رأيتَه؟ فهذا الكلام في موضع المبني على المبتدأ الذي يعملُ فيه فيرفعُه". ووافقه في الجواز جمعٌ غفيرٌ من النحويين(٣). بل نقل ابن السِّيْد(٤) إجماعَ النحويين على جوازه، وحكاية الإجماع عنهم لا تصحُّ كما سيتضح بعدُ.

---

(١) في الكتاب ١٣٨/١.

(٢) السابق نفسه ٢٣٦/١.

(٣) ينظر: المقتضب ١٢٨/٤، والكامل ٨٢١/٢، والجمل ٣٩، وشرح السيرافي ١٠/٤، والإيضاح ٣٦، وعلل النحو ٣١٣، وشرح ابن خروف ٣٨٨/١، وشرح الإيضاح ٢٦٧/١، والبسيط ٦٣٣/١، وشرح ابن عصفور ٣٤٧/١، والتسهيل ٤٨، وشرح التسهيل ٣٠٩/١، وشرح الأبذي ٨٨٩ (تحقيق سعد)، وشرح الرضي ٢٦٧/١/١، والتذييل ٢٦/٤، والارتشاف ١١١٥/٣، ومنهج السالك ٣٩، وشرح ابن الفخار ٢٩٣/١، والمغني ١٦١/٥، والمساعد ٢٣٠/١، وتقييد ابن لب ٣٤١/٢، والمقاصد الشافية ٦٢٥/١، ٦٣٤/٤، وتعليق الفرائد ٨٩/٣، والهمع ١٤/٢، والأشباه ٢٣٦/٦.

(٤) في رسائله في اللغة ٣٨٣، ونقله عنه السيوطي في الأشباه والنظائر ٢٣٦/٦.

ومنع ابنُ السرَّاج[١] ومَن وافقه من البصريين، وأبو بكر بنُ الأنباري[٢] ومن وافقه من الكوفيين الإخبارَ بالجملة الطلبية لأن الخبر حقُّه أن يكون مُحتمِلًا للصدق والكذب، والجملة الطلبية ليست كذلك، وما جاء ظاهرُه ذلك فهو محمولٌ على إضمار القول[٣]؛ فإذا قيل: "زيدٌ أكرِمْه" أو "لا تُهِنْه" فإنه على تقدير: زيدٌ أقول لك: أكرِمْه، أو لا تُهِنْه، وذلك المقدَّرُ هو خبرُ المبتدأ، والمذكورُ معمولُه، فالجملة في محل نصب للقول المحذوف، وإنْ قدَّرتَه: زيدٌ مقُولٌ فيه ذلك فالجملة في موضع رفعٍ على النيابة عن الفاعل. وهو أحدُ تأويلَيْ عبد القاهر[٤]، والعكبري[٥] ومشى عليه ابن الحاجب[٦]، وقيل هو محمولٌ على المعنى، وذلك أن المعنى: أُوجِبُ عليك إكرامَه، فيكون حينئذٍ خبرًا، فلما تُصُوِّر فيه هذا المعنى

(١) ذُكر عنه في شرح ابن عصفور ٣٤٦/١، والتسهيل ٤٨، والتذييل ٢٧/٤، والارتشاف ١١١٥/٣، ومنهج السالك ٣٩، وشرح ابن الفخار ٢٩٣/١، والمغني ١٣٨/٥، وتمهيد القواعد ٩٧١/٢، وشرح ابن عقيل ١٩٩/٣، والمساعد ٢٣١/١، والمقاصد الشافية ٦٢٦/١، وتعليق الفرائد ٩٣/٣، والهمع ١٤/٢.

(٢) ذُكر عنه في التسهيل ٤٨، وشرحه ٣٠٩/١، وشرح الرضي ٢٦٧/١/١، والتذييل ٢٦/٤، والارتشاف ١١١٥/٣، وشرح ابن عقيل ٢٠٠/٣، والمساعد ٢٣٠/١، وتمهيد القواعد ٩٧٠/٢، والمقاصد الشافية ٦٢٦/١، ٦٣٥/٤، وتعليق الفرائد ٨٩/٣، والهمع ١٤/٢.

(٣) نَسَبَ غيرُ واحدٍ من النحويين المنعَ إلى ابن السراج بهذا التأويل كابن عصفور وابن مالك وأبي حيان وابن الفخار وابن هشام وناظر الجيش وابن عقيل والشاطبي والدماميني والسيوطي، ولكن الذي وقفتُ عليه من كلامه في الأصول ٧٢/١، ١٧٢/٢ يدلُّ على تجويزه إياه اتِّساعًا، ولم أقف على تقدير القول الذي ذُكر عنه. وذكر ابن عقيل في شرح الألفية ٢٠٠/٣ أن الفارسي وافقه في المنع وتقدير القول.

(٤) في المقتصد ٢٥٢/١-٢٥٣.

(٥) في اللباب ١٣٥/١.

(٦) في أماليه ٥٤٢.

استُجيز وقوعُه موقعَ الخبر، وهذا تأويلُ الورَّاق البغدادي[١]، وأحدُ تأويلي عبد القاهر، والعكبري، ومشى عليه ابنُ الأثير[٢]، وابن يعيش[٣].

وضعَّف النحويون هذا المذهبَ بما ذكره غيرُ واحدٍ[٤]، وذلك من وجوهٍ:

١. أن هذا التقدير لا يفي بالمطلوب؛ لأن "أكرِمْه" طلبٌ للإكرام، والقولُ المضمر ليس بطلبٍ، وإنما هو إخبارٌ بأنه مقُولٌ فيه ذلك، وهذا التقدير مُخلٌّ بالمعنى، فكان غيرَ مستقيمٍ. وأن الذي دعاهم إلى هذا التقدير هو تشبيهُهم جملة الخبر بالجملة الواقعة صفةً وصلةً؛ فتلكما الجملتان لا تكونان إلا خبريَّتين، وأنت لو قلت: "زيدٌ مقُولٌ فيه اضرِبْه" لكان مخالِفًا لمعنى "اضرِبْه" فقد أوقعهم هذا التقديرُ في مثل ما فرُّوا منه، والخبرُ في هذا المعنى مخالفٌ للصلة والصفة؛ إذ المعنى على تقدير القول فيهما مُستقيمٌ وموافقٌ للمعنى المراد، وهو في الخبر مُخالِفٌ للمعنى المراد، فلا قياسَ مع وجود الفارق.

٢. أن المانع من ذلك وهو كونُ تلك الجملة غير مُحتمِلة للصدق والكذب موجودٌ في الخبر المفرد، ووقوعُه خبرًا جائزٌ باتفاقٍ، فالخبر المفرد من حيث هو غير مُحتمِل للصدق والكذب ومعَ هذا جاز مجيئه خبرًا نحو: "كيف زيدٌ؟"، و"أين عمرٌو؟"، فالجملة الواقعةُ موقعَه لا يشترط احتمالها للصدق والكذب؛ لأنها نائبةٌ عمَّا لا يحتملها، كما أن وقوع الخبر مفردًا طلبيًّا جائزٌ اتِّفاقًا كما في

---

(١) في علل النحو ٣١٤.

(٢) في البديع ٦٦/١/١.

(٣) في شرح المفصل ٣٧/٢.

(٤) ينظر: شرح ابن عصفور ٣٤٦/١، وشرح التسهيل ٣١٠/١، وشرح الرضي ٢٦٧/١/١، والكافي ٣٨٠/٢، والتذييل ٢٦/٤، وشرح ابن الفخار ٢٩٣/١، والمساعد ٢٣١/١، وتمهيد القواعد ٩٧٠/٢، والمقاصد الشافية ٦٢٧/١، وتعليق الفرائد ٨٩/٣-٩٠.

نحو: "كيف أنت؟"، وعليه فلا يمتنع ثبوتُه جملةً طلبية بالقياس ولو كان غيرَ مسموعٍ.

٣. أن الخبر لفظٌ مُشترَك فيه، فتارة يطلق ويُراد به ما يُقابِل الإنشاء من الجمل المحتملة للصدق والكذب، ويطلق أيضًا على الجزء المسنَد إلى مبتدأ مفردًا كان أم جملة سواء كانت الجملة خبرية أم طلبية.

وذهب ابنُ الشجري[١] إلى أن الإخبار بالطلب جائزٌ على ضعفٍ، واتَّبعه العكبري[٢].

واستدلَّ المجيزُ للإخبار بالجملة الطلبية بمجيئه في آيٍ عدة[٣] نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ (مريم: ٧٥)[٤]، وقوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًۢا بِكُمْ﴾ (ص: ٦٠)[٥]، وفي الشعر كقول الشاعر:

---

(١) في أماليه ٢/٨٠.

(٢) في اللباب ١/١٣٥.

(٣) ينظر فيها بحث "الإخبار بالجملة الإنشائية"، د. محمد عمار درين، مجلة الجمعية العلمية السعودية، ع٥، ١٤٣١هـ، ١٩٦-٢٠١.

(٤) يحتمل أن يكون على معناه من الطلب ويكون دعاءً، وجاء الدعاءُ على صيغة الطلب لأنه الأصلُ، ويحتمل أن يكون خبرًا في المعنى وصورتُه صورةُ الأمر. ينظر: معاني القرآن للزجاج ٣/٣٤٣، والحجة للقراء ٢/٢٠٥، وكتاب الشعر ٢/٤٤٠، والشيرازيات ١/٣٩٥، والبغداديات ١٦٦، والعسكريات ١٣٠، والخصائص ٢/٣٠١، والتفسير البسيط ١٤/٣٠٦، والكشاف ٣/٣٩، وأمالي ابن الشجري ١/٤١٢، وكشف المشكلات ٢/٨٠٦، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢/٦٢٩، ٦٧٠، والبيان ٢/١٣٥، والتبيان ٢/٨٨٠، والبحر المحيط ٧/٢٩١، والدر المصون ٧/٦٣٣.

(٥) ينظر: غرائب التفسير ٢/١٠٠٥، والكشاف ٤/١٠٢، والتبيان ٢/١١٠٥، وتفسير البيضاوي ٥/٣٣، والبحر المحيط ٩/١٦٩، والدر المصون ٩/٣٩٢، ودراسات لأسلوب القرآن ١/٢/٥٥٤.

قَلْبُ(١) مَنْ عِيلَ صَبرُهُ كَيفَ يَسْلُو صَالِيًا نَارَ لَوعَةٍ وَغَرَامِ

وقوله:

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُم أَمْسِ سَيِّدَهُم لاَ تَحسَبُوا لَيلَهُم عَن لَيلِكُم نَامَا

ويمكن أن يكون السبب الذي دعاهم إلى منع وضع الجملة غير الخبرية موضع ما أصله أن يكون بالمفرد تعذُّرُ تأويلها بالمفرد الذي يعطي معناها وفقًا للقاعدة المعلومة في ذلك الموضوعة مواضع المفردات، فلما جاء ما ظاهرُه ذلك لزم التأويلُ عندهم. وعند الاحتياج إلى التأويل فإنه يمكن في الكلام غير ما ذُكر من إضمار القول، وهو أن الجملة في نحو: "زيدٌ أكرِمْه" أو "لا تُهِنْه" موضوعةٌ موضعَ مفردٍ يُفيد الأمر والنهي وإن لم يُنطَق به على ذلك المعنى استغناءً عنه بهذا الذي نُطِق به، ونظائرهُ كثيرةٌ في التعجب والنداء وما أشبههما، وهذا التأويلُ لابن أبي الربيع(٢). والثاني تأويلُ أبي بكر بن عبيدة، رواه عنه ابنُ الفخَّار(٣)، والشاطبي(٤)، وهو أن أصل الخبر أن يكون بالمفرد، لأنه الذي أفاد بالتركيب، وأما الجملة فتُفيد وحدَها، وإنما وقعت الجملةُ الخبريةُ موقعَ المفرد لأن تقديرَها به لا يُخِلُّ بالمطلوب، ووقع الإخبار بالجملة والأمريَّة حملًا على الخبرية.

ومما مرَّ نلحظُ أن الخلاف بين المجيز والمانع ليس في ورود الأدلة السماعية التي جاء فيها الإخبار بالجملة الطلبية، وإنما هو في التأويل؛ ففي حين

---

(١) وفي بعض المصادر: "قُلتُ"، وهو بيتٌ مفردٌ؛ فلا يمكن القطعُ بصحة أحدهما.

(٢) ذكره عنه ابن الفخار في شرحه ٢٩٤/١، وتبعه تلميذُه الشاطبي في المقاصد ٦٢٩/١، ولكن الذي وقفتُ عليه في الكافي ٣٨٠/٢، والبسيط ٦٣٣/١ أنه يرى أن تلك الجملة ليست موضوعةً موضعَ المفرد، وإنما هي شبيهةٌ بما وُضع موضعه؛ لأنه إذا قيل: "زيدٌ أكرِمْه" فأصله: "أكرِمْ زيدًا" فقدموا زيدًا وشغلوا الفعل بضميره؛ فيكون زيد قد ذُكِر مرتين ظاهرًا ومضمرًا، وتكون قد أمرتَ بإكرامه مؤكدًا.

(٣) في شرح الجمل ٢٩٥/١.

(٤) في المقاصد الشافية ٦٢٩/١.

يُجيز الجمهور ذلك بلا تقدير ولا تأويل يرى فريقٌ آخرُ أنه لا بدَّ من التأويل لتصحَّ المسألةُ. ولأجل هذا الاختلاف في وجه الرفع كان النصبُ أجودَ الوجهين فيقال: "زيدًا أكرِمْه"؛ لصعوبة تقدير الخبر بالمفرد لما في الإخبار عن المبتدأ بفعل الأمر والنهي من الإشكال، ولأن الأمر والنهي لا يكونان إلا بالفعل، فتكون المسألة من باب الاشتغال، والله أعلمُ.

٥. **المسألة الخامسة**- الاسم السابق في الاشتغال بين المشاكلة في الرفع وطلب الهمزة والأمر والنهي:

يُعرَّف الاشتغالُ بأنه(١): "أن يتقدَّم اسمٌ، ويتأخر عنه فعلٌ متصرف أو ما جرى مجراه يعمل في ضميره أو في سَبَبِيِّه"، نحو: "زيدًا أكرمتُه"، و"زيدًا أكرمتُ أباه"، وأركانه ثلاثة: المشغول عنه وهو الاسم المتقدم أو السابق، والمشغول وهو الفعل المتأخر، والمشغول عنه وهو الضمير أو السببي. وللاسم السابق أحوالٌ يجبُ في بعضها النصبُ أو يترجَّح، ويجب في بعضها الرفع أو يترجَّح، ويستوي فيه الأمران، على خلافٍ بين النحويين في بعضها، ولا يكاد يخلو كتابٌ في النحو من تفصيلها وعرض مسائلها، ويُهِمُّنا منها هنا مسألتان لهما ارتباطٌ برأي ابن عبيدة، وهما:

الأولى: أن يجوز في الاسم السابق الرفعُ بالابتداء، والنصبُ بالحمل على إضمار فعلٍ، والمختارُ فيه النصبُ، وذلك إذا جاء الاسم بعد شيءٍ الأحسنُ والغالبُ أن يليَه فعلٌ فيكون التقدير بالجملة الفعلية، ويضعُفُ أن يليَه اسمٌ فيكون التقدير بالجملة الاسمية، وذلك في ثلاثة مواضع(٢):

- إذا دخلت همزة الاستفهام نحو: "أزيدًا أكرمتَه؟" شريطة ألا يُفصل بينها وبين الاسم بفاصلٍ عدا الظرف والمجرور، فيُختار هنا نصبُ الاسم السابق بفعلٍ مُضمَر يُفسره الفعلُ المتأخر، ويجوز رفعُه على ضعفٍ؛ لأن الغالب والأحسن فيما يلي الهمزة أن يكون جملة فعلية لما فيها من الشبَه بحرف الشرط، ومما ورد عليه من الآي قولُه تعالى: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾

(١) هذا تعريف ابن عصفور في شرح الجمل ٣٦١/١، والمقرب ٨٧/١.
(٢) مأخوذةٌ من حديث ابن أبي الربيع في الكافي ٣٣٦/٢-٣٣٨، والبسيط ٦٤٣/٢-٦٥٢، والملخص ٢٠٠-٢٠١، وأفادها منه وأسهب في التمثيل لها ابنُ لب في التقييد ٤٤٥/٢-٤٦٥.

(القمر: ٢٤)، وهذا مذهبُ جمهور النحويين[١]. وخالفهم ابنُ الطراوة[٢] فذهب إلى أنه إن كان الاستفهام عن الفعل فهو على إضماره، وإن كان عن الاسم فيجب الرفعُ، ولا يجوز النصبُ، وردَّ النحويون مذهبَه بما أنشده سيبويه[٣]:

أَثَعْلَبَةَ الفَوَارِسَ أَمْ رِيَاحًا عَدَلتَ بِهِم طُهَيَّةَ وَالخِشَابَا

وأنه لم يُروَ إلا بنصب "ثعلبة".

- أن يكون العامل المتأخر طلبيًّا كالأمر والنهي نحو: "محمدًا أكرِمْه"، و"خالدًا لا تُهِنْه"؛ فنصبُ الاسم السابق بفعلٍ مضمر يُفسِّره الفعل المتأخر أرجحُ من رفعه على الابتداء، وسبق أن تحدثتُ في المسألة الثالثة عن مجيء الجملة الطلبية خبرًا عن المبتدأ بما أغنى عن إعادته هنا.

- طَلَبُ المشاكَلة، وله ثلاثةُ مواضع:

- أن تُعطَف جملةُ الاشتغال على جملةٍ فعليةٍ؛ فيُختار نصبُ الاسم السابق بفعلٍ مضمر لتكون جملةُ الاشتغال معطوفةً على جملةٍ فعليةٍ مثلِها نحو: "أكرمتُ زيدًا وعَمرًا أهنتُه"، ويجوز الرفعُ على ضعفٍ لعدم المشاكلة بين الجملتين. ومما جاء من الآي على الوجه المختار قولُه تعالى: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًۢا﴾ (الإنسان: ٣١)، فنُصِب

(١) ينظر: الكتاب ٩٩/١-١٠١، ١١٥/٣، والمقتضب ٧٣/٢-٧٤، والأصول ٢٥٢/٢، والجمل ٣٩-٤٠، وشرح السيرافي ١٥١/٣-١٦٤، والإيضاح للفارسي ٣١-٣٢، والتبصرة ٣٣٢/١، وشرح الإيضاح ٢٦٧/١، وشرح ابن يعيش ٣٤/٢-٣٥، وشرح ابن عصفور ٣٧٠/١، والبسيط ٦٣٢/٢، وشرح التسهيل ١٤١/٢، وشرح الرضي ٥٣٢/١/١، والتذييل ٣١٧/٦، والارتشاف ٢١٦٧/٤، وشرح ابن الفخار ٢٩٢/٢، وأوضح المسالك ١٦٥/٢، والمساعد ٤١٥/١، وتقييد ابن لب ٤٤٥/٢، وتعليق الفرائد ٢٨٧/٤، والهمع ١٥٤/٥.

(٢) ينظر: ابن الطراوة النحوي ٢٥٠-٢٥٢، ومصادره ثَمَّة.

(٣) في الكتاب ١٠٢/١، ١٨٣/٣.

المعطوفُ لأنه معمولٌ لفعل مُضمَرٍ، والتقديرُ: "ويُعذِّب الظالمين" لتحصل المشاكَلةُ بين الجملتين. وقولُه تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ (الأعراف: ٣٠)، فالمعطوف منصوبٌ بإضمار فعل، والتقديرُ: "وأضلَّ فريقًا".

- أن تقع جملةُ الاشتغال جوابًا لسُؤالٍ بجملةٍ فعليةٍ نحو: "زيدًا أكرمتُه" في جواب: "أيَّهُم أكرمتَ؟"؛ فجاء السؤالُ جملةً فعليةً فيُختار في الجواب حينئذٍ أن يكون جملةً فعليةً مثلها، والرفع جائزٌ على ضعفٍ.

- أن تقع جملة الاشتغال تفسيرًا لجملةٍ فعليةٍ نحو: "أيَّهُم أكرمتَه؟ أزيدًا أكرمتَه أم عَمرًا؟"؛ فيُختار هنا النصبُ لوجهين؛ أولهما دخولُ همزة الاستفهام عليه وهي مما يغلب دخولُها على الفعل، وثانيهما كونها تفسيرًا للجملة قبلها وهي: "أيَّهُم أكرمتَه؟" التي هي جملةٌ فعليةٌ.

الثانية: أن يجوز في الاسم السابق الرفعُ بالابتداء، والنصبُ بالحمل على إضمار فعل، والمختارُ فيه الرفع، وذلك بأن يقترن بالجملة ما يُرجح كونَها اسميةً بأن تكون معطوفةً على جملةٍ اسميةٍ مثلها نحو: "زيدٌ أخوك وعَمرٌو أكرمتُه"، أو تكون جوابًا لسؤال بجملةٍ اسميةٍ نحو: "أيُّهُم أكرمتَه؟" فيُختار أن يكون الجوابُ بالجملة الاسمية طلبًا للمشاكَلة فيُقال: "زيدٌ أكرمتُه"، ويجوزُ النصبُ على ضعفٍ.

ويتبيَّن من هذا أن ما اختير فيه الرفعُ للمُشاكَلة راجعٌ لأمر لفظيٍّ لا تعلُّقَ له بالمعنى، وأما ما اختير فيه النصبُ فمنه ما هو راجعٌ لأمر معنويٍّ كتقدُّم همزة الاستفهام، وكون الفعل المتأخر طلبيًّا، وهذه الأشياءُ -كما يقول ابنُ لب[1]- تطلب الفعلَ من جهة المعنى، وجانبُ المعنى مُغلَّبٌ على جانب اللفظ، فإذا ما اجتمع في مسألةٍ طلبُ المشاكلة بالرفع بالابتداء، وطلبُ الهمزة أو الأمر أو النهي فإن الحكم يكون للهمزة وللأمر وللنهي، فإذا قيل: "زيدًا أكرِمْهُ" في جواب من قال: "أيَّهُم

(١) في التقييد ٢/٤٧٧-٤٧٨.

أكرمه؟"، أو "زيدًا لا تُكرمه" في جواب من قال: "أيَّهُم لا تُكرمه؟"، فالمختارُ نصبُ الاسم بإضمارِ فعل لأجل الطلب، وإن كانت المشاكَلةُ بينهما وبين جملة السؤال تطلب الرفع بالابتداء، وكذا إن قيل: "أيَّهُم أكرمتَهُ؟ أزيدًا أم عَمرًا؟" فالمختارُ النصبُ لأجل الهمزة وإن كانت المشاكَلةُ بين هاتين الجملتين تطلب الرفع؛ لأن الثانية تفسيرٌ للأولى.

ويروي ابنُ لب[١] عن أبي بكر بن عبيدة أنَّ طلب الهمزة والأمر والنهي مُغلَّبٌ على طلب المشاكَلة مطلقًا للتعليل السابق ذكرُه. ولكنَّ شيخَه ابن أبي الربيع[٢] يُغلِّب طلب المشاكلة في جملة التفسير على طلب الهمزة فيذكر أن المختار أن يُقال: "أزيدٌ ضربتَه أم عمرٌو؟" في جواب: "أيُّهم ضربتَه؟" لكون الجملة تفسيرًا لجملةٍ اسميةٍ. وظاهر كلامه أنه يُغلِّب المشاكلة على طلب الهمزة، إلا أن يُتأوَّل كلامُه على أن الهمزة إذا كانت سؤالًا عن تعيين أحد الاسمين لا يُختار في الاسم بعدها الحملُ على الفعل؛ لأنها حينئذٍ ليست سؤالًا عن الفعل فلم تطلبْهُ، فلعله غلَّب المشاكلة هنا لما كانت الهمزة غير طالبةٍ بالفعل من حيث هي لتعيين أحد الاسمين حين لم يعرض أمرٌ آخرُ يطلب بالرفع بالابتداء. والله أعلمُ.

(١) السابق نفسه ٤٧٨/٢.

(٢) في الكافي ٣٤٠/٢، والبسيط ٦٥١/٢.

٦. **المسألة السادس**– بناء اسم المفعول من "كان" الناقصة:

اختلف النحويون في هذه المسألة، ومردُّه اختلافُهم في فهم قول شيخ الصَّنْعة سيبويه[١]: "وتقول: كُنَّاهُم، كما تقول: ضَرَبْناهُم، وتقول: إذا لم نَكُنْهُم فمَن ذا يكُونُهُم، كما تقول: إذا لم نَضرِبْهم فمَن يَضرِبُهُم . . . فهو كائِنٌ ومَكُونٌ، كما تقول: ضارِبٌ ومَضرُوبٌ". فبنى سيبويه اسم المفعول "مَكُون" من "كان" الناقصة، ويقتضي ذلك جوازَ مجيئها على صورة ما لم يُسمَّ فاعلُه فيُقال: "كِيْنَ" معَ كونه غيرَ مسموع، ومَن ثَمَّ انقسم النحويون في تأويل قوله، وكان لهم موقفان:

الأول: المنع؛ وهو مذهبُ جمعٍ من النحويين كابن السراج[٢]، والفارسي[٣]، وابن بَرْهان[٤]، وابن السِّيْد[٥]، وابن خروف[٦]، وابن مالك[٧]، وابن أبي الربيع[٨]، وأبي حيان[٩]، ورواه ابنُ لب[١٠] عن أبي بكر بن عبيدة، ونسبه الصيمري[١١]، وأبو حيان[١٢]، والسيوطي[١٣] إلى البصريين، ونقل ناظرُ الجيش[١٤]

---

(١) في الكتاب ٤٦/١.
(٢) في الأصول ٨١/١.
(٣) في البصريات ٢٣٢/١-٢٣٣.
(٤) في شرح اللمع ٤٩/١.
(٥) في الحلل ١٧٨.
(٦) في شرح الجمل ٤٥٠/١، ٤٥٣، ٥٢٤.
(٧) في شرح التسهيل ١٢٩/٢.
(٨) في الكافي ٧٦٦/٣-٧٦٧.
(٩) في التذييل ٢٥٥/٦، ٢٥٩، والارتشاف ١٣٢٥/٣.
(١٠) في التقييد ٥٨٩/٢.
(١١) في التبصرة ١٢٥/١.
(١٢) في الارتشاف ١٣٢٦/٣.
(١٣) في الهمع ٢٧١/٢.
(١٤) في التمهيد ١٦٣٩/٤.

عن ابن عصفور نسبته إلى أكثر البصريين، ونسبه ابنُ لبٍّ[١]، والشاطبي[٢] إلى جمهور النحويين، وهو مذهبُ جماعة آخرين[٣]. وكانت أقوى علةٍ موجبةٍ للمنع هي عدم السماع؛ ولذا قال الشاطبي: "وهو العمدةُ في القول بالجواز، فإذا عُدِم السماعُ انهدَّ ركنُ القياس". وذكر الفارسي[٤] علةً عقليَّةً نسبَها إلى المازني، وهي أن البناء لما لم يُسمَّ فاعلُه هنا يلزم منه حذفُ اسم "كان" لفظًا وتقديرًا، وهو غيرُ جائزٍ بإجماع النحويين لما فيه من بقاء الخبر دون مُخبَر عنه. وعلى هذا فإن ما صرَّح به سيبويه هنا مُشكِلٌ غاية الإشكال، وعبَّر غيرُ واحدٍ من النحويين عن هذا الأمر[٥]، بل نقل ابنُ جني[٦] عن الفارسي عجزَه عن توجيه كلام سيبويه فقال: سألتُ أبا علي: هل يُقال مَكُونٌ من كان الناقصة؟ فقال: لا. قلتُ: فقد وقع ذلك في الكتاب، أأخطأ الناسخُ؟ فقال: لا، الروايةُ به صحيحةٌ. قلتُ: أتقول: إن سيبويه أخطأ؟ فقال: لا. قلتُ: فما عندك في ذلك؟ فقال: ليس كلُّ داءٍ يُعالجه الطبيبُ، وتلا الآية: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ (يوسف: ١٠٥). ومن النحويين من حمل الكلام على غير ظاهره الممنوع، ولجأ إلى القول بالتأويل على النحو الآتي:

---

(١) في التقييد ٢/٥٨٤.

(٢) في المقاصد ٣/٧.

(٣) ينظر: البديع ١/١/١١٩، واللباب ١/١٦٣، وأمالي ابن الحاجب ٢/٧٢٢، وشرح ابن عصفور ١/٣٩١، وشرح الأبذي ٩٤٧ (تحقيق الغامدي)، وشرح الرضي ١/١/٢٤٠، وشرح ابن الفخار ٢/٣٣٥، وتمهيد القواعد ٤/١٦٣٩، والمقاصد الشافية ٣/٧-٨.

(٤) في البصريات ١/٢٣٢-٢٣٣.

(٥) ينظر: شرح الأبذي ٩٤٧ (تحقيق الغامدي)، والتذييل والتكميل ٦/٢٥٥، وتمهيد القواعد ٤/١٦٤٠.

(٦) لم أقف عليها في شيءٍ مما طُبع من كتبه، ورُويت عنه في الحلل ١٧٨، وشرح الأبذي ٩٤٧، والتذييل ٦/٢٥٥-٢٥٦، وشرح ابن الفخار ٢/٣٣٥، وتمهيد القواعد ٤/١٦٤٠، وتقييد ابن لب ٢/٥٩٠.

١. أن "مكون" الواردة في نص سيبويه مُرادٌ بها "كان" التامة لا الناقصة، وبناءُ ما لم يُسمَّ فاعلُه منها جائزٌ إجماعًا(١)، ونسب الأُبَّذي(٢)، وابنُ لب(٣) هذا التأويل إلى الفارسي، وأنه قاله في تذكرته، وزاد أبو حيان(٤) نسبته إلى الأعلم، وقال به ابنُ السيد(٥). وهو تأويلٌ ضعيفٌ؛ لأن نصَّ سيبويه وسياق كلامه قاطعٌ بأنه يُريد الناقصة لا التامة لقوله بعد ذلك مباشرةً(٦): "وقد يكون لــ كان موضع آخرُ يُقتصَر على الفاعل فيه ...".

٢. أنها من الناقصة، ولكن ليس مراده إجازة بناء ما لم يسمَّ فاعلُه فيُقال: "كِيْنَ"، وإنما الإشارة إلى أنها فعلٌ متصرفٌ مثل سائر الأفعال، يجوز فيه ما جاز في غيره، وامتناعُ صوغ اسم المفعول منها ليس بسبب جمودها وعدم تصرُّفها، وإنما لما يلزم عليه من لازمٍ ممنوعٍ وهو حذفُ المبتدأ وبقاء الخبر، وذهب إليه الورَّاقُ البغدادي(٧)، ونسبه ابنُ السيد(٨)، والأبذي(٩)، وأبو حيان(١٠) إلى الفارسي، ونسبه ابنُ أبي الربيع(١١) إلى الفراء، ووصفه بأنه حسنٌ وقريبٌ، واختاره ابنُ خروف(١٢)، وابن الفخار(١٣).

---

(١) حكى الإجماع عليه ابنُ لب في التقييد ٥٨٨/٢، والشاطبي في المقاصد ٩/٣.
(٢) في شرح الجزولية ٩٤٨/٢ (تحقيق الغامدي).
(٣) في التقييد ٥٨٨/٢، ٥٨٩، ٥٩٠.
(٤) في الارتشاف ١٣٢٦/٣.
(٥) في الحلل ١٨٠.
(٦) في الكتاب ٤٦/١.
(٧) في علل النحو ٢٤٥.
(٨) في الحلل ١٧٨، ١٧٩.
(٩) في شرح الجزولية ٩٤٨ (تحقيق الغامدي).
(١٠) في التذييل ٢٥٦/٦، والارتشاف ١٣٢٦/٣.
(١١) في البسيط ٧٧٥/٢.
(١٢) في شرح الجمل ٤٥٣/١.
(١٣) في شرح الجمل ٣٣٦/٢.

٣. أنها ليست اسم مفعول من "كان"، وإنما هي مصدرٌ جاء على وزنه مثل "المعقول"، و"المفتون"، ولما كان المصدر على وزن "مفعول" مسموعًا غيرَ مقيسٍ، فلعل سيبويه قد سمعه من العرب؛ إذ هو مأمونٌ ثقةٌ لا ينقُل من نحو هذا إلا ما سمع، فكأنه قال: "كان" فعلٌ متصرفٌ يُبنى منه أبنيةٌ فيقال: يكونُ، وكائنٌ، ومَكُونٌ كما أن ضَرَبَ كذلك فيقال: يضربُ، وضاربٌ، ومضرُوبٌ. وهذا مذهبُ أبي بكر بن عبيدة، رواه عنه ابنُ لب[١]. وهو تأويلٌ في غاية الضعف؛ لأن كلام سيبويه يدفعُه ويأباه، إذ هو واضحٌ في إرادته اسمَ المفعول لا المصدر بدلالة قَرْنِ مكون بمضروب، ولو أراد المصدر لعبَّر عنه بالثابت والمشهور وهو "الكَوْن" أو "الكَيْنُونة"، إضافة إلى أنه مذهبٌ مبنيٌّ على الظن بأن سيبويه سمعه، ولولا ذلك ما قاله! وهذا رجمٌ بالغيب ولا يُعلم مثلُه إلا بوحيٍ، يُضاف إلى ذلك أن سيبويه[٢] يُنكِر مجيءَ المصدر على "مفعُول"، ويرى أن "المعقول"، و"المفتون" وما ماثلها ليست مصادرَ، وإنما هي مفعُولاتٌ.

٤. أنه يريد بـــ "كائن" اسم "كان" الناقصة، وبـــ "مكون" خبرها؛ لأنه سمَّى في ترجمة الباب اسم "كان" اسمَ فاعلٍ، وخبرها اسم مفعول فقال[٣]: "هذا بابُ الفعل الذي يَتعدَّى اسمَ الفاعل إلى اسم المفعول، واسمُ الفاعل والمفعولِ فيه لشيءٍ واحدٍ". فكأنه يقول: "كان" تطلب معمولَين؛ مرفوعًا مُشبَّهًا بالفاعل وهو "كائن"، ومنصوبًا مُشبَّهًا بالمفعول وهو "مكون" كما كان لـــ ضرب ضارب ومضروب. وهذا مذهبُ أبي نصر القرطبي[٤]، ورواه ابنُ لب[٥] عن السُّهيلي.

---

(١) في التقييد ٢/٥٩٠.
(٢) في الكتاب ٤/٩٧، وينظر: شرح السيرافي ٤/٤٧١، وتعليقة الفارسي ٤/١٥٣.
(٣) في الكتاب ١/٤٥.
(٤) في شرح عيون كتاب سيبويه ٤٧.
(٥) في التقييد ٢/٥٩٠.

الثاني: الجواز؛ وهو مذهبُ السيرافي[١]، والأعلم[٢]، وابن عصفور[٣]، والأبذي[٤]، ونسبه ابنُ السراج[٥] إلى قومٍ لم يُسمِّهم، ونسبه السيرافي إلى الفراء، وعزاه ابنُ مالك[٦] إلى الكسائي، وضمَّ إليهما أبو حيان[٧] هشام الضرير، ونقل ناظر الجيش[٨] عن ابن عصفور نسبته إلى بعض البصريين دون تعيينٍ، ونسبه ابنُ لب[٩] إلى الشلوبين. وهو ظاهرُ عبارة سيبويه، وعزاه إليه ابنُ عصفور، وأبو حيان. ووجهُ الجواز كما يذكر السيرافيُّ أن يُحذَف الاسم والخبر جميعًا، وتُصاغ "كان" لمصدرها، وينوبُ منابَ الاسم والخبر، ويكون الاسم والخبر تفسيرًا له، فيُقال: "كِينَ الكونُ زيدٌ منطلقٌ". ووافقه الأعلمُ، والأبذي، ونُسب إلى ابن خروف، والشلوبين[١٠]. واعترضهم ابنُ السيد[١١]، وابن عصفور[١٢] بأن الناقصة لا مصدرَ لها لعدم دلالتها على الحدث -كما عرضتُ له في المسألة قبل هذه-، وبأنها لا تنصب مصدرها فلم يرد سماعٌ عن العرب أنهم قالوا: "كان زيدٌ قائمًا كونًا"، وإذا لم تنصب فكيف ترفع؟[١٣] وهذا التجويزُ -كما ترى- تجويزٌ

---

(١) في شرح الكتاب ٢/٣٦٦-٣٦٧.
(٢) في النكت ١/١٨٣.
(٣) في شرح الجمل ١/٣٩٢، ٥٤٧، والمقرب ١/٧٩.
(٤) في شرح الجزولية ٩٤٧ (تحقيق الغامدي).
(٥) في الأصول ١/٨١.
(٦) في شرح التسهيل ٢/١٣٠.
(٧) في التذييل ٦/٢٥٥، ٢٥٧، والارتشاف ٣/١٣٢٥.
(٨) في تمهيد القواعد ٤/١٦٣٩.
(٩) في التقييد ٢/٥٨٦.
(١٠) في التذييل ٦/٢٥٦، والارتشاف ٣/١٣٢٦، وتقييد ابن لب ٢/٥٨٦، والهمع ٢/٢٧١.
(١١) في الحلل ١٨٠.
(١٢) في شرح الجمل ١/٣٩٢، ٥٤٦.
(١٣) قاله أبو حيان في التذييل ٦/٢٥٥-٢٥٧.

مطلقٌ بلا قيدٍ، والفراء[١] حين أجاز بناء "كان" على "كين" وجعل خبرها نائبًا عن الفاعل مثَّل عليه بالخبر المفرد الجامد: "كان زيدٌ أخاك"، والمشتق: "كان زيدٌ قائمًا"؛ فيُقال: "كين أخوك"، و"كين قائمٌ"، وينقل أبو حيان[٢] عن ابن النحاس أن البصريين يُجيزونه بهذا الشرط ما لم يكن المشتق رافعًا للسببي؛ فإن رفعه نحو: "كان زيدٌ قائمًا أبوه" امتنع البناءُ. وأمثَلُ ما اعتُرض به عليه بقاءُ الخبر دون مُخبَرٍ عنه لا في اللفظ ولا في التقدير.

ونقل ابنُ مالك[٣]، والرضي[٤]، وأبو حيان[٥]، وابن عقيل[٦]، وابن لب[٧]، والشاطبي[٨] عن الكسائي والفراء إجازته إذا كان الخبر جملة فعلية نحو: "كان زيدٌ يقوم"، فيُقال: "كين يُقامُ"، واعترضه الرضي، والشاطبي بأن اسم "كان" أصله المبتدأ، ولا يجوز حذفه إلا بدليل، وعلى هذا القول فهو محذوفٌ بلا دليل ودون أن يُنوى فانْتَفَت الفائدةُ. وزاد الشاطبي بأن وجود مرفوع يُحذف فيُبنى فعلُه لضمير المجهول، أو يبقى الفعل فارغًا من الإسناد لا نظيرَ له في العربية.

---

(١) نُصَّ عليه في: شرح السيرافي ٣٦٧/٢، والحلل ١٧٨، وشرح ابن عصفور ٣٩٢/١، ٥٤٦، وشرح التسهيل ١٣٠/٢، وشرح الأبذي ٩٤٨، وشرح الرضي ٢٤٠/١/١، والتذييل ٢٥٥/٦، والارتشاف ١٣٢٦/٣، وتقييد ابن لب ٥٨٤/٢، والمقاصد الشافية ٧/٣، وتعليق الفرائد ٢٦٢/٤، والهمع ٢٧١/٢.

(٢) في التذييل ٢٥٨/٦، والارتشاف ١٣٢٧/٣.

(٣) في التسهيل ٧٧، وشرحه ١٣٠/٢.

(٤) في شرح الكافية ٢٤٠/١/١.

(٥) في التذييل ٢٥٨/٦، والارتشاف ١٣٢٦/٣.

(٦) في المساعد ٤٠٠/١.

(٧) في التقييد ٥٨٥/٢.

(٨) في المقاصد الشافية ٩/٣.

وذهب ابنُ عصفور[١]، والأبذي[٢] إلى إجازة ذلك إذا كانت عاملةً في الظرف أو الجار والمجرور المتعلقَين بها، فتُبنى للمفعول وينحذف اسمُها وخبرُها، وتُقام شبهُ الجملة مقام الفاعل نحو: "كان زيدٌ قائمًا في الدار أو يومَ الجمعة"، ونقل ناظر الجيش[٣] عن ابن عصفور نسبته إلى بعض البصريين، وصحَّحه، وصرَّح ابنُ عصفور بأن نصَّ سيبويه يتخرَّج على هذا الوجه وإن كان لم يُعلق شيئًا بـــ "مَكُون"، ويؤيدُ هذا أن سيبويه صرَّح بهذا التعليق في قوله[٤]: "هذا بابُ ما ينتصب من الأماكن والوقت وذلك لأنها ظروفٌ تقع فيها الأشياءُ، وتكونُ فيها، فانتَصب لأنه موقوعٌ فيها، ومَكُونٌ فيها". وأمثَلُ ما اعتُرض به على هذا القول أنه بعد البناء للمفعول لا يُعلَم أهيَ الناقصةُ أم التامة؟ والله أعلمُ.

(١) في شرح الجمل ٥٤٧/١، والمقرب ٧٩/١.
(٢) في شرح الجزولية ٩٤٨ (تحقيق الغامدي).
(٣) في تمهيد القواعد ١٦٣٩/٤.
(٤) في الكتاب ٤٠٣/١-٤٠٤.

٧. **المسألة السابعة**- تقسيم حروف النداء بحسب قُرْب المنادى وبُعْده:

حروفُ النداء عند سيبويه[١] ومَن معَه من النحويين[٢] خمسة: "يَا، وأيَا، وهَيَا، وأَيْ، والهمزةُ". ولَمَّا كان حديثه عنها بعد فراغه من الكلام في باب النُّدبة بأداةٍ خاصةٍ هي: "وا" نصَّ بعضُ النحويين[٣] على أنها ستةٌ، ونفاه فريقٌ آخر[٤]، وعلَّلوه بأن المندوب ليس مُنادًى على التحقيق؛ لكونه لا يُرجى إقبالُه، وزادها بعضُهم[٥] إلى ثمانية بمد الهمزة و"أَيْ".

---

(١) في الكتاب ٢/٢٢٩.

(٢) ينظر: المقتضب ٤/٢٣٣، والأصول ١/٣٢٩، والجمل ١٥٥، وإعراب القرآن ٢/٣، وشرح السيرافي ٨/٣٤، وتعليقة الفارسي ١/٣٣٧، وعلل النحو ٣٤٧، وشرح الرماني ١/٢١٣، واللمع ١٠٧، والتبصرة ١/٣٣٧، والمرتجل ١٩١، والبديع ١/٢/٣٩٢، وشرح الإيضاح ٣/١١١٠، وتوجيه اللمع ٣٢٠، والتوطئة ٢٨٨، وإيضاح ابن الحاجب ٢/٢١٢، وشرح التسهيل ٣/٣٨٦، وشرح الأبذي ١٦٨ (تحقيق حسن)، والتذييل ١٣/٢٢٤، والارتشاف ٥/٢١٧٩، والمساعد ٢/٤٨٢، والتمهيد ٧/٣٥٣٢، والمقاصد الشافية ٥/٢٣٤.

(٣) ينظر: المفصل ٣١٤، والمقدمة الجزولية ١٨٧، وشرح ابن يعيش ٨/١١٨، وشرح الشلوبين ٣/٩٤٩، وابن عصفور ٢/٨٢، والمقرب ١/١٧٥، والمحصول ٢/٥١٥، وشرح ابن الناظم ٢١٩، وشرح الرضي ٢/١٣٦٢، وتوضيح المقاصد ٣/١٠٥١، وشرح ابن الفخار ٢/٦٩٠، وشرح ابن عقيل ٢/٢٥٥.

(٤) ينظر: الإيضاح لابن الحاجب ٢/٢١٢.

(٥) ينظر: كتاب العين ٨/٤٤٠، وشرح ابن يعيش ٨/١١٨، وشرح ابن عصفور ٢/٨٢، والمقرب ١/١٧٥، والتسهيل ١٧٩، وشرح التسهيل ٣/٣٨٦، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٨٩، وشرح عمدة الحافظ ١/٢٧٧، وشرح ابن الناظم ٢١٩، وشرح الرضي ٢/٢/١٣٦٢، والتذييل ١٣/٢٢٦، والارتشاف ٥/٢١٧٩، وتوضيح المقاصد ٣/١٠٥١، والجنى الداني ٢٣٢، ٢٣٣، وشرح ابن الفخار ٢/٦٩٠، والمغني ١/١٠٤، ٥٠٥، وأوضح المسالك ٤/٣-٧، والمساعد ٢/٤٨٢، وتمهيد القواعد ٧/٣٥٢٦، والمقاصد الشافية ٥/٢٣٤، ٢٣٥، ومصابيح المغاني ٧١، ١٨٧، والتصريح ٢/٢٠٥، والهمع ٣/٣٤.

ويُقسَّم المنادى بحسب قُرْبه وبُعْده قسمين: منادى قريب، وآخر بعيد، هذا الذي مشى عليه سيبويه ومن معه، وزاد الرماني[١] قسمًا ثالثًا وهو المنادى المتوسط، ونسبه ابنُ مالك[٢]، وابنُ إياز[٣] إلى ابن بَرْهان.

وتختلف هذه الأحرف الخمسة في المشهور في استعمالها للقرب والبُعد على النحو الآتي:

"يا": وهي أمُّ الباب، وهي صالحةٌ معَ كل منادى؛ وذلك لخِفَّتها وتمكُّنها لأسبابٍ هي: أنه لا يُقدَّر حين حذف حرف النداء سواها، ولا يُنادى اسم الله عزَّ وجلَّ، والاسم المستغاث، و"أيُّها" و"أيَّتُها" إلا بها، ولا المندوب إلا بها أو بـ "وا"[٤]. ويذكر ابنُ إياز[٥] أن لها خمسةَ أوجه من التصرُّف: أنها لنداء القريب والبعيد، ووقوعُها في باب الاستغاثة دون غيرها، ووقوعُها في باب الندبة. ودخولُها علي "أيُّها" و"أيتُها"، وأن القرآن المجيد مع كثرة النداء فيه لم يأتِ فيه غيرُها. وتُستعمل "يا" للقريب والبعيد، فيُنادون بها البعيد مسافةً أو حكمًا كالغافل والساهي إذا أرادوا أن يمدُّوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، والإنسان المعرِض عنهم الذي يُرَون أنه لا يُقبل عليهم إلا بالاجتهاد، أو النائم المستثقَل[٦]. وقد يستعملونها معَ القريب على أحد ثلاثة أوجه: إذا كان غافلًا أو لاهيًا أو ساهيًا أو مُعرضًا، أو كان نائمًا مُستثقَلًا، أو لقصد التوكيد والتنبيه والحرص على البيان والمبالغة في أن الباعث على ندائه أمرٌ مهمٌّ.

---

(١) في شرح الكتاب ٢١٣/١.

(٢) في شرح الكافية الشافية ١٢٨٩/٣.

(٣) في المحصول ٥١٦/٢، وهو عنه في الأشباه والنظائر ٣٨٢/٢.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٤٤٧/٤، وبصائر ذوي التمييز ٤٢٢/٥، ومصابيح المغاني ٥٤٣، والأشباه والنظائر ٢٢٢/٣.

(٥) في المحصول ٥١٥/٢.

(٦) ذكره سيبويه في الكتاب ٢٣٠/٢.

وأما "أَيَا"، و"هَيَا"، و"أَيْ": فهي لنداء البعيد، وقد تستعمل مع القريب على تلك الوجوه.

وأما "الهمزة" فلا يُنادى بها إلا القريب، ولا تُستعمل لنداء البعيد. هذا مذهب سيبويه(١)، والمبرد(٢)، وابن السراج(٣)، ووافقهم جمعٌ من النحويين(٤)، واستثنى الرُّمَّاني(٥) من ذلك "أَيْ" فجعلها للمنادى المتوسط، وعلَّله بأن فيه حرف مدٍّ لم يُمكَّن تمكين "أيَا"؛ إذ ليس ما قبله منه، واختاره ابنُ الخشَّاب(٦)، وابنُ أبي الربيع(٧)، والمالقي(٨)، وابن الفخار(٩)، ونسبه ابنُ مالك(١٠) إلى ابن بَرْهان، وتابعه ابنُ إياز(١١)، وابنُ الناظم(١٢)، والشاطبي(١٣)، والسيوطي(١٤). وذهب

---

(١) في الكتاب ٢/٢٢٩-٢٣٠.
(٢) في المقتضب ٤/٢٣٣، ٢٣٥.
(٣) في الأصول ١/٣٢٩.
(٤) ينظر: التعليقة ١/٣٣٧، وعلل النحو ٣٤٧، وشرح الرماني ١/٢١٣، ومعاني الحروف ٣٢، ١١٧، والتبصرة والتذكرة ١/٣٣٧، والبديع ١/٢/٣٩٢، وتوجيه اللمع ٣٢٠، وشرح الشلوبين ٣/٩٤٩، وشرح ابن عصفور ٢/٨٢، والمقرب ١/١٧٥، وشرح التسهيل ٣/٣٨٦، وشرح ابن الناظم ٢١٩، والتذييل ١٣/٢٢٤، والارتشاف ٥/٢١٧٩، وتوضيح المقاصد ٣/١٠٥١، والجنى الداني ٢٣٣، ٣٥٤، والمساعد ٢/٤٨١، وشرح ابن عقيل ٢/٢٥٥، وتمهيد القواعد ٧/٣٥٣٢، والمقاصد الشافية ٥/٢٣٤، والهمع ٣/٣٤-٣٦.
(٥) في شرح الكتاب ١/٢١٣.
(٦) في المرتجل ١٩١.
(٧) في الملخص ٤٧٢.
(٨) في رصف المباني ٢١٣-٢١٤.
(٩) في شرح الجمل ٢/٦٩٠.
(١٠) في شرح الكافية الشافية ٣/١٢٨٩.
(١١) في المحصول ٢/٥١٦.
(١٢) في شرح الألفية ٢٢٠.
(١٣) في المقاصد الشافية ٥/٢٣٤.
(١٤) في الأشباه والنظائر ٢/٣٨٢.

جماعةٌ من النحويين كالزمخشري[١]، والجزولي[٢]، وابن معط[٣]، وابن الخباز[٤]، وابن يعيش[٥]، وابن الحاجب[٦]، وابن إياز[٧]، والرضي[٨] إلى أن "أَيْ" لنداء القريب، وذهب إليه أيضًا الجوهري[٩]، ونسبه ابنُ مالك[١٠] إلى المبرد[١١]. وردَّه ابنُ مالك بأنه خلافُ ما رواه سيبويه عن العرب، وأنه لم يُعتمَد فيه إلا على الرأي، والروايةُ لا تُعارَض بالرأي.

ويبدو أن هذا التقسيم الثلاثي للمنادى لم يَرُقْ لأبي بكر بن عبيدة؛ ولذا نرى ابنَ الفخَّار[١٢] ينقل عنه قوله: "وإذا نظرتَ إلى الوسط فهو مُتَراخٍ عن القريب". وكأنه ينحُو إلى قول سيبويه والجمهور من تقسيم المنادى قسمين لا ثلاثة، والله أعلمُ.

---

(١) في المفصل ٣١٤.
(٢) في المقدمة الجزولية ١٨٧.
(٣) في الدرة الألفية ٥٣.
(٤) في توجيه اللمع ٣٢١.
(٥) في شرح المفصل ١١٨/٨.
(٦) في الكافية ٥٤، والإيضاح ٢١٢/٢.
(٧) في المحصول ٥١٦/٢.
(٨) في شرح الكافية ١٣٦٢/٢/٢.
(٩) في الصحاح (أيا) ٢٢٧٧/٦، وتُوبع في مختار الصحاح ٢٧، واللسان ٦١/١٤، والقاموس ١٢٦١، والتاج ١٣٣/٣٧.
(١٠) في شرح التسهيل ٣٨٦/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٨٩/٣، وشرح عمدة الحافظ ٢٧٦/١.
(١١) ووافقه شُراح التسهيل، ينظر: التذييل ٢٢٥/١٣، والمساعد ٤٨٢/٢، والتمهيد وهو أيضًا في شرح ابن الناظم ٢٢٠، والارتشاف ٢١٧٩/٥، والهمع ٣٥/٣، وحاشية الصبان ١٩٩/٣، والذي في المقتضب ٢٣٣/٤، ٢٣٥ موافقٌ فيه لسيبويه، قال الشاطبي في المقاصد ٢٣٥/٥: "ولم أرَ مذهبَه في المقتضب إلا كمذهب سيبويه والجمهور؛ فانظُرْ من أين نقله؟".
(١٢) في شرح الجمل ٦٩١/٢.

٨. **المسألة الثامنة**- تكرير المنادى المفرد في حال الإضافة:

إذا كُرِّر الاسم المنادى المفرد، وكان ثاني الاسمين مضافًا نحو: "يا زيد زيد عمرٍو"، وكقول جرير:

يَا تَيمُ تَيمَ عَدِيٍّ لاَ أَبَا لَكُمُ لاَ يُلقِيَنَّكُمُ فِي سَوْءَةٍ عُمَرُ

وقول الآخر:

يَا زَيدُ زَيدَ اليَعْمَلَاتِ الذُّبَّلِ تَطَاوَلَ اللَّيلُ عَلَيكَ فَانْزِلِ

فالاسمُ الثاني واجبُ النصب، ويجوز في الاسم الأول وجهان[(١)]:

الأول: البناء على الضم بأنه منادى مفرد معرفةٌ، وهو الأجودُ والأكثرُ في لسان العرب؛ لأنه ليس فيه تكلُّفٌ ولا تأويلٌ. ويكون نصب الاسم الثاني من خمسة أوجهٍ: أن يكون عطفَ بيانٍ على الأول. أو أن يكون بدلًا منه. وكلا الوجهين على الموضع. أو أن يكون منادًى ثانيًا مستأنفًا حُذِف حرفُ ندائه. أو أن يكون منصوبًا بإضمار فعل تقديره "أعني". أو أن يكون نعتًا للأول كأنه قال: "يا زيدُ زيدَ عمرٍو" أي: "يا زيدُ المنسوب إلى عمرٍو"، ذكره السيرافي[(٢)]. وضعَّفه أبو

(١) ينظر: الأصول ٣٤٣/١، والجمل ١٥٧، واللامات ١٠١، والتعليقة ٣٤٨/١، وعلل النحو ٣٤٨، والتبصرة والتذكرة ٣٤٢/١، وأمالي ابن الشجري ٣٠٧/٢، والبديع ٤٠٧/٢/١، والجزولية ١٩٥، وشرح ابن خروف ٧١٧/٢، وشرح ابن يعيش ١٠/٢، وشرح الشلوبين ٩٦٣/٣، والإيضاح لابن الحاجب ٢٤٢/١، وأماليه ٧٢٥/٢، وشرح ابن عصفور ٩٦/٢، والمقرب ١٨٠/١، وشرح التسهيل ٤٠٥/٣، وشرح عمدة الحافظ ٢٨٣/١، وشرح الأبذي ١٨٩ (تحقيق حسن)، وشرح ابن الناظم ٢٣٥، والملخص ٤٦٣، وشرح الرضي ٤٦٠/١/١، والتذييل ٣٢٦/١٣، والارتشاف ٢٢٠٤/٥، وتوضيح المقاصد ١٠٨٠/٣، وأوضح المسالك ٢٥/٤، والمساعد ٥١٨/٢، والمقاصد الشافية ٣٢٥/٥، والتصريح ٢٢٠/٢، والهمع ٥٧/٣.

(٢) في شرح الكتاب ٤٠٢/٢.

حيان[١]، وابنُ الفخار[٢]، والشاطبي[٣] بأن الوصف بالجامد على توهُّم الاشتقاق موقوفٌ على السماع، وقد وُجد عنه مندوحةٌ بما تقدَّمه من أوجهٍ. وزاد ابنُ الحاجب[٤]، وابنُ مالك[٥] وجهًا آخرَ وهو أن يكون توكيدًا، وتابعهما ابنُ عقيل[٦]، وتعقَّبهم الأُبَّذي[٧] بأن العَلَمَ لا يُنعتُ به، وهو إنما أُضيف بعدما سُلِبت منه علميتُه. وزاد أبو حيان[٨] بأنه لا يجوز القول بالتوكيد البتةَ؛ لأنه إن أراد المعنوي فليس تكرار الأول مضافًا من ألفاظ التوكيد المحفوظة، وإن أراد اللفظي فلا يصحُّ منه لاختلاف جهتي التعريف؛ فالأول معرفة بالعلمية أو النداء، والثاني معرفة بالإضافة. وأجاب ناظر الجيش[٩] عنه بعدم التسليم بلزوم اتحاد جهتي التعريف بين المؤكِّد والمؤكَّد، وإن سُلِّم فالعَلَم بعد إضافته باقٍ على تعريف العلمية؛ لأن تعريفه للتوضيح لا للتخصيص فلم تختلف الجهة، واستدل لجواز القول بالتوكيد بأنه نصُّ عبارة سيبويه، وهو كما قال.

الثاني: النصبُ فيُقال: "يا زيدَ زيدَ عمرٍو"[١٠]، واختُلف فيه على خمسة آراءٍ:

---

(١) في التذييل ٣٢٨/١٣.

(٢) في شرح الجمل ٦٩٨/٢.

(٣) في المقاصد الشافية ٣٢٨/٥.

(٤) في الإيضاح ٢٤٤/١.

(٥) في التسهيل ١٨٢، وشرحه ٤٠٥/٣، وشرح الكافية الشافية ١٣٢٠/٣.

(٦) في شرح الألفية ٢٧٣/٣، وذكر في المساعد ٥١٨/٢ أن فيه نظرًا، ولم يزد.

(٧) في شرح الجزولية ١٨٩ (تحقيق حسن).

(٨) في التذييل ٣٢٨/١٣، ورواه عنه ناظر الجيش في التمهيد ٣٥٧٧/٧، والسيوطي في الهمع ٥٨/٣.

(٩) في تمهيد القواعد ٣٥٧٩/٧.

(١٠) وجعله المبرد في الكامل ١١٣٩/٣-١١٤٠ الأكثر على ألسنة العرب.

- رأي سيبويه[١]: وهو أن الاسم المضاف إليه مخفوضٌ بالاسم الأول، والاسم الثاني مُقحَمٌ بين المضاف والمضاف إليه، والتقديرُ: "يا زيدَ عمرٍو زيدَ عمرٍو"؛ فحُذِف "عمرٌو" الثاني لدلالة الأول عليه، ثم قُدم "زيدٌ" الثاني وأُقحِم بين المضاف والمضاف إليه، وهذا تقدير ابن عصفور[٢]، وقدَّره أبو حيان[٣] تقديرًا آخر هو: "يا زيدَ عمرٍو زيدَهُ"؛ فحُذف المضاف إليه من الثاني وهو الضمير العائد على "عمرو"، وأُقحِم "زيد" بين المضاف والمضاف إليه.

- رأي المبرد[٤]: وهو أن المضاف إليه مخفوضٌ بالاسم الثاني، ومخفوضُ الاسم الأول محذوفٌ لفظًا، مُرادٌ معنًى، وإنما حُذِف لدلالة ما بعده عليه؛ والتقديرُ: "يا زيدَ عمرٍو زيدَ عمرٍو" فحُذف عمرٌو الأول لدلالة الثاني عليه، وأُقِرَّ وهو غيرُ مضاف لفظًا بغير تنوين كحاله لو كان مضافًا لفظًا[٥]. وأجازه ابنُ السراج[٦]، والسيرافي[٧]، والشلوبين[٨]، وابنُ مالك[٩]، والأبذي[١٠]، وغيرهم[١١]، وجعله

---

(١) في الكتاب ٢/٢٠٥-٢٠٦.
(٢) في شرح الجمل ٢/٩٦.
(٣) في التذييل ١٣/٣٢٩.
(٤) في المقتضب ٤/٢٢٧.
(٥) للمبرد مذهبان في المسألة؛ مذهبه هذا الذي ذكره هو في المقتضب وهو المشهورُ عنه عند النحويين، ومذهب آخر وهو موافقة سيبويه، وهو الرأي الذي بدأ به في الموطن نفسه من المقتضب، واكتفى به في الكامل ٢/٦٦٩، ٣/١١٣٩-١١٤٠، وينظر ما قيَّده الشيخ عضيمة في حواشي المقتضب.
(٦) في الأصول ١/٣٤٣.
(٧) في شرح الكتاب ٢/٤٠٢، ٣/٤٦ب.
(٨) في شرح الجزولية الكبير ٣/٩٦٣.
(٩) في شرح التسهيل ٣/٤٠٥، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٢١، وشرح عمدة الحافظ ١/٢٨٣.
(١٠) في شرح الجزولية ١٩٠ (تحقيق حسن).
(١١) ينظر: توضيح المقاصد ٣/١٠٨١، والمساعد ٢/٥١٨، والهمع ٣/٥٨.

ابنُ الحاجب[١] هو الظاهرَ، وهو الأولى عند الرضي[٢]. وعلى كلا الوجهين فالفتحةُ فتحةُ إعراب.

- رأي السيرافي[٣]: قال: "وعندي وجهٌ ثالثٌ لم أعلم أحدًا ذكره، وهو قويٌّ في نفسي، وذلك أن تجعل أصله: يا زيدُ زيدَ عمروٍ فيكون زيد عمرو الثاني نعتًا للأول مثل قولنا: يا زيدُ بنَ عمروٍ، ثم تُتْبع حركة الأول المبني حركة الثاني المعرب؛ لأن زيد عمرو في بيانه للأول مثل ابن عمرو لاجتماع الأولين في أنهما مناديان مبنيان ما يجتمعان في حكم اللفظ". وأجازه الأبذي[٤]، والرضي[٥]، والسيوطي[٦]. وذكر الشاطبي[٧] أن ابن خروف أجازه، وأن كلام ابن مالك في الألفية يميل إليه، وسبق تضعيف أبي حيان، وابن الفخار، والشاطبي له.
- رأي الأعلم[٨]: وهو أن فتحة الاسم الأول والثاني فتحةُ بناءٍ لا إعراب، جُعِلا اسمًا واحدًا مركَّبًا وأُضيف إلى "عمرو" كما قالوا: "ألا ماءَ ماء باردًا"، و"ما فعلت خمسةَ عَشَرَك"، وأجازه ابنُ مالك[٩].

---

(١) في الإيضاح ٢٤٣/١.
(٢) في شرح الكافية ٤٦٤/١/١.
(٣) في شرح الكتاب ٤٦/٣ب-٤٧أ.
(٤) في شرح الجزولية ١٩٠ (تحقيق حسن).
(٥) في شرح الكافية ٤٦٤/١/١.
(٦) في الهمع ٥٨/٣.
(٧) في المقاصد الشافية ٣٢٨/٥-٣٢٩.
(٨) في النكت ٥٥٥/١.
(٩) في شروحه للتسهيل ٤٠٥/٣، والكافية ١٣٢٢/٣، والعمدة ٢٨٣/١، وتبعه المرادي في التوضيح ١٠٨١/٣، ، وابنُ عقيل في المساعد ٥١٨/٢.

- رأي الفراء[١]: وهو أن يكون الاسمان الأول والثاني مُضافَين لـ "عمرو" مثل قول الشاعر:

إلاَّ عُلاَلَـــةَ أَو بُـــدَا هَـةَ قَـارِحٍ نَهْـدِ الجُـزَارَهْ

وقول الآخر:

يَـا مَـنْ رَأَى عَارِضًـا يُسَـرُّ بِـهِ بَـينَ ذِرَاعَـيْ وَجَبْهَـةِ الأَسَـدِ

وجعل النحويون هذا مقتضى كلامه لأنه أجازه في هذين البيتين، وإلا فهو لم يصرح بذلك في "يا زيد زيد عمرو"، نصَّ على ذلك أبو حيان[٢].

وأما الاسم الثاني فهو على رأي سيبويه[٣] منصوبٌ على التوكيد؛ لأنه مُقحَمٌ، ولما كان مقحَمًا لم يجُز فيه البدلُ؛ لأن الاسم لا يُبدَل منه إلا بعد كماله، ولا يكمُلُ "زيد" الأول إلا بما أُضيف إليه، ولهذه العلة نفسِها لم يجز فيه عطف البيان. وأما على رأي المبرد فيكون الثاني بدلًا أو عطف بيان أو توكيدًا أو منادى مستأنَفًا، وإنما جاز التوكيد هنا؛ لأن المضاف إليه مرادٌ وإن كان محذوفًا فصار توكيدًا لفظيًّا. وأما على رأي الأعلم فيكون مجموعُ الاسمين في موضع نصبٍ لأنه منادى مضاف. والأمرُ واضحٌ على رأي الفراء.

وردَّ النحويون[٤] مذهبَ المبرد بوجُوهٍ من الرد:

---

(١) في معاني القرآن ٣٢١/٢-٣٢٢، وينظر: إعراب القرآن ٢٦٣/٣-٢٦٤

(٢) في التذييل ٣٣٢/١٣، والارتشاف ٢٢٠٦/٥.

(٣) وهو روايةُ أبي زيد في نوادره ٤١١ عن المفضَّل.

(٤) ينظر: شرح ابن خروف ٧٢١/٢، وشرح ابن عصفور ٩٦/٢-٩٧، وشرح الأبـذي ١٩١ (تحقيق حسن)، والتذييل ٣٣٠/١٣، وشرح ابن الفخار ٦٩٩/٢-٧٠٠، ومغنـي اللبيـب ٤٠٠/٦، وتمهيد القواعد ٣٥٨٠/٧، والمقاصد الشافية ٣٣٠/٥-٣٣١.

- أنه لو كان المضاف إليه الأول محذوفًا لوجب رجوع التنوين لزوال ما أوجب حذفه؛ لأنه إنما حُذِف للإضافة، فلما حُذِف المضافُ إليه الذي هو سببُ حذف التنوين وجب ردُّه لارتفاع سبب الحذف كما في "كل"، و"بعض".
- أنه لو كان كذلك لم يختصَّ هذا الحكمُ بالنداء فكان يُقال: "هذا زيدُ زيدُ عمروٍ"، ونحو ذلك؛ لأن مخفوض الاسم الأول عنده محذوفٌ لدلالة الثاني عليه، وهذا الحكمُ مُطَّردٌ في باب التنازع، فكونه اختُصَّ بالنداء دليلٌ على خلاف ما ذهب إليه.
- أن تأخُّر الدليل على المحذوف على خلاف الأصول المقررة للحذف؛ لأنه لا يُحذف الأول لدلالة الثاني عليه، وإنما يُحذف الثاني لدلالة الأول عليه. الرابع: أنه يؤدي إلى تكرار الاسم الظاهر الذي لا يجوز إلا في الشِّعر.

وردَّ أبو حيان[١] رأيَ الأعلم بأنه لا ينبغي اللجَأُ إليه ما وُجِدت عنه مندوحةٌ؛ لأن البناء للتركيب لم يثبُت في باب النداء بخلاف بابي "لا" النافية للجنس والعدد فإنه معهودٌ فيهما التركيب. وأبطل رأي الفراء بأنه لا يجتمع مُؤثِّران على مؤثر واحد؛ لأنه يلزم بالضرورة أن يكون أحدهما لغوًا.

وأشار ابنُ الحاجب[٢]، وابن الفخار[٣] -وتبعه تلميذُه الشاطبي[٤]- إلى أن المبرد نَقَدَ مذهبَ سيبويه بأمرين:

- أن اطِّراد الفصلَ بين المضاف والمضاف إليه مخصوصٌ بالشعر، وبشرط أن يكون الفصل بالظرف أو الجار والمجرور.

---

(١) في التذييل ٣٣١/١٣، وتبعه ناظر الجيش في التمهيد ٣٥٨٠/٧.

(٢) في الإيضاح ٢٤٣/١.

(٣) في شرح الجمل ٧٠٠/٢.

(٤) في المقاصد الشافية ٣٣٠/٥.

- أن الاسم الثاني غير مضاف إلى ما بعده، وهو مع ذلك غيرُ منوَّنٍ، ولو كان غيرَ مضاف على ما يقوله سيبويه لكان مُنونًا؛ إذ لا مانع يمنع منه.

وأجاب ابنُ ولَّاد[١] عن الأول بأنه لما كُرِّر الأول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كأن الثاني هو الأول، وكأنه لا فصلَ بينهما؛ لأنه لم يزد بذكر الثاني معنًى في الكلام فكأنه لم يذكره، وارتضاه الرضيُّ[٢]. وأجاب ابن أبي الربيع[٣] عن الثاني بأن الاسمين رُكِّبا وصُيِّرا كاسمٍ واحدٍ، ويكون تركيبُه إذ ذاك من عطف البيان، ولا يكون من البدل؛ لأن البدل في تقدير جملة ثانية. وأجاب ابنُ الفخار[٤] بالفرق بين هذا وبين قوله هو في الأول، وذلك بأن هذا في صورة المضاف فأُلزم حذفَ التنوين لإصلاح اللفظ لاستقباح تنوينٍ مباشرٍ للمضاف إليه، وليس هذا في الأول؛ لأنه غيرُ مباشر للمضاف إليه. ونَقَلَ عن أبي بكر بن عبيدة أنه قال عن جواب شيخه ابن أبي الربيع: "هذا قولٌ حَسَنٌ". ومعنى هذا تصحيحُه قولَ سيبويه، والله أعلمُ.

---

(١) في الانتصار ٨٤.

(٢) في شرح الكافية ٤٦١/١/١.

(٣) في الملخص ٤٦٤.

(٤) في شرح الجمل ٧٠٠/٢-٧٠١.

٩. **المسألة التاسعة**- ترخيمُ ما سُمِّي به من جمع المُعتلِّ اللام:

كنتُ فرغتُ من دراسة هذه المسألة في البحث السابق الذي أشرتُ إليه في مقدمة البحث، وبما أن لابن عبيدة مشاركةً فيها رأيتُ إعادة ما ذكرتُه هناك رابطًا إياه بما قاله ابنُ عبيدة؛ فأقولُ: للترخيم لغتان؛ الأولى: حذفُ آخر الاسم وبقاءُ ما قبل المحذوف على حاله من حركةٍ أو سكون، وتُسمى هذه لغةَ مَن ينتظر، أو مَن ينوي؛ لأنه ينتظر المحذوف وينويه ويجعله بمنزلته ملفوظًا به. الثانية: حذفُ آخر الاسم ويكون الباقي بمنزلة اسمٍ لم يُحذف منه شيءٌ، وتُسمى هذه لغةَ مَن لا ينتظر، أو مَن لا ينوي. فمثال الأولى قولك في حارث ومالك وجعفر: "يا حارِ"، و"يا مالِ"، و"يا جعفَ"، وتضُمُّ هذه الحروف في اللغة الثانية، واللغةُ الأولى أكثرُ استعمالًا.

فإن كان في آخر الاسم المنادى زيادتان زيدتا معًا كالألف والنون في نحو: "سَلْمان، وعِمْران، ومَرْوان" فإنهما يُحذفان فيقال: "يا سَلْمَ"، و"يا عِمْرَ"، و"يا مَرْوَ". فإذا رُخِّم نحو: "قاضُون"، و"مُصطَفَون" من جمع المعتلِّ اللام عَلَمًا قيل: "يا قاضِي"، و"يا مُصطفَى" في اللغتين جميعًا؛ لأن أصل "قاضُون = قاضِيُون"، فنُقلت ضمةُ الياء إلى ما قبلها فاجتمع ساكنان؛ فحُذِفت الياءُ، فلما أُريد ترخيمُها بُنِيت على ما كانت تُعرَب به وحُذفت الزيادتان منها وهما الواوُ والنون، وحينئذٍ وَجَبَ ردُّ الياء فقيل: "يا قاضِي"؛ لزوال ما أوجَبَ حذفَها؛ لأنها إنما حُذِفت لسكونها وسكون الواو بعدها، فلما حُذفت الواوُ زال بذلك سببُ حذف الياء؛ فوَجَبَ ردُّها، فلما رجعت وَجَبَ كسرُ ما قبلها؛ لأن ضمَّه إنما كان بنقل ضمة الياء عند حذفها، فلما رجعت الياءُ وَجَبَ تحريكُ الحرف بحركة أصله. والفرقُ في المسألة بين اللُّغتين أن الكلمة مبنيةٌ على الواو المحذوفة على لغة مَن ينتظر؛ لأنها في حكم الملفوظ به، والمنادَى المقصود يُبنى على ما كان يُرفَع به، وأما على لغة مَن لا ينتظر فهو مبنيٌّ على ضمةٍ مُقدَّرةٍ على الياء؛ لأنه بمنزلة اسمٍ لم يُحذف منه

شيءٌ، فلا فرقَ بين اللغتين إلا بالتقدير. هذا مذهبُ الخليل وسيبويه والنحويين عمومًا[١]. وهو مذهبُ ابن مالك في الكافية الشافية[٢] إذ يقول:

وَنَحوُ قَاضِينَ عَلَى الوَجهَينِ مَا عَن رَدِّ لَامِهِ غِنًى إِنْ رُخِّمَا

وشَرَحَه بقوله: "ولو سُمِّي بـ قاضين ونحوه من جمع المعتلِّ اللام لقيل في ترخيمه: يا قاضي على الوجهين؛ لأن الياء التي هي لامُ الكلمة حُذفت لملاقاة ياء الجمع، فلما حُذفت ياءُ الجمع ونونُه ترخيمًا عادت الياءُ الأصليةُ لزوال سبب حذفها، ولا فرقَ في هذا بين لغة مَن نوى، ولغةِ مَن لم ينوِ، إلا أنَّ مَن لم ينوِ يُقدِّر ضمة الياء، ومَن نوى لا يُقدِّرها". وذكر[٣] أن هذا هو مذهبُ أكثر النحويين، وأنهم يُشبِّهونه بردِّ ما حُذف لأجل نون التوكيد الخفيفة عند زوالها وَقْفًا كقول الواقف في "هل تفعَلُنْ": "هل تفعلُون" بردِّ واو الضمير ونون الرفع لزوال سبب حذفهما وهو ثبوتُ نون التوكيد وصلًا. وحَكَمَ على هذا التشبيه بالضَّعْف، وعلله بأن الحذفَ لأجل الترخيم غيرُ لازمٍ، فيصح معه أن يُنوى ثُبُوتُ المحذوف، وحذفَ نون التوكيد الخفيفة لأجل الوقف لازمٌ، فلا يصحُّ معه أن يُنوى ثبوت المحذوف. وذكر أنهم احتجُّوا أيضًا بأن ياء "قاضي"، وألف "مصطفى" حُذِفتا لِمُلاقاة الواو، فإذا حُذفت الواوُ للترخيم رُدَّت الياء والألف كما تُردَّان إذا حُذف المضاف إليه في نحو: "إن مُدْمِنِي البِرِّ وافرُو الأجرِ"، لأنه لو لم يُردَّا لكان حذفُهما دون سببٍ.

---

(١) ينظر: الكتاب ٢٦٢/٢، والأصول ٣٦٣/١، وشرح السيرافي ٨٧/٨، والتعليقة ٥/٢، ١٣، والمسائل المنثورة ٢٣٩، والتبصرة ٣٧١/١، والنكت ٥٨٨/١، وأمالي ابن الشجري ٣٢٨/١، وإيضاح ابن الحاجب ٢٦٦/١، وشرح ابن عصفور ١١٦/٢، والمقرب ١٨٨/١، وشرح الأبذي ٢٠٧ (تحقيق حسن)، وشرح الرضي ٤٨٧/١/١، والملخص ٤٨١، والارتشاف ٢٢٣٤/٥، وتوضيح المقاصد ١١٣٩/٣، وشرح ابن الفخار ٧٣٥/٢، والمساعد ٥٥٥/٢، والمقاصد الشافية ٤٤٧/٥، والتصريح ٢٥٧/٢، والهمع ٨٩/٣.

(٢) في شرح الكافية الشافية ١٣٦٦/٣.

(٣) في التسهيل ١٨٩، وشرحه ٤٢٤/٣.

وتَعَقَّب هذا الاحتجاجَ بأنه يستلزم أن يُعادَ إلى كل مُتغيرٍ بسبب إزالة الترخيم ما كان يستحقُّه لو لم يكن ذلك السببُ موجودًا أصلًا، فكان يقالُ في ترخيم كَرَوان: "يا كَرَا"، قولًا واحدًا؛ لأن سببَ تصحيح واوه هو تلاقي الساكنين وقد زال، ومعَ ذلك يُبْقون الحكمَ المرتَّبَ عليه لكون المحذوف مَنويَّ الثبوت، ولا فرقَ بين نيَّة ثبوته ونيَّة ثبوت سبب حذف ياء "قاضُون" وألف "مُصطَفَون" حين يُرخَّمان، فعلى هذا يقال في ترخيمهما على مذهب مَن ينوي المحذوف: "يا قاض"، و"يا مصطف" بالضمِّ والفتح، ليدُلَّ بذلك على تقدير ثبوت المحذوف، وأما على مذهب من يجعل ما بقِيَ مقدَّرَ الاستقلال فيجوز أن يُقال: "يا قاضِ"، و"يا قاضي"، و"يا مصطفَ"، و"يا مصطفى".

واعترضه ابنُ الفخَّار[1] بأن قولَه كلَّه تخليطٌ وإفسادُ قاعدةٍ أثبَتَها الأئمةُ الموثوقُ بعلمهم بتخيُّلٍ ضعيفٍ، وعدمِ شعُورٍ بالفرق بين مُشتبِهَين، وذلك أنهم جعلوا جميعَ ما هو راجعٌ إلى اللفظ قِسمًا على حِياله، وجعلوا ما هو راجعٌ إلى الأحكام التصريفية قسمًا آخر، فما هو راجعٌ إلى اللفظ جعلوا فيه السببَ مربُوطًا بسببه وجودًا وعَدَمًا، وما هو راجعٌ إلى الأحكام التصريفية فرَّقُوا في ترخيمه بين لغة مَن نوى ولغة مَن لم ينوِ، وبيانُ ذلك أن حذف ياء "قاضي" وألف "مصطفى" مع واو الجمع إنما كان لتعذُّر النطق بالساكن، فوَجَب تعلُّقُ الحكم به ضرورةً، فلما زال ذلك بالترخيم وجَبَت مراجعةُ الأصل على اللغتَين معًا؛ لأنها تكون بأدنى سببٍ، فضلًا عن أقوى سببٍ. وأن ترخيم "كروان" و"تزوان" و"ثمود" وما أشبهه إن كان على لغة مَن نوى قيل: "يا كرو"، و"يا نزو"، و"يا ثمو"؛ لأن النطقَ بنحو هذا غيرُ مُتعذِّر. وإذا قيل: ينبغي أن تنقلب الواوُ في الأوَّلَين ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، والضمةُ كسرةً، والواوُ ياءً في نحو: "ثمو"؛ لأنه لا يوجد في الأسماء المعربة اسمٌ آخره واوٌ قبلها ضمة، ومتى أدَّى قياسٌ إلى ذلك رُفِضَ، وقُلبت الضمةُ كسرةً،

(١) في شرح الجمل ٢/٧٣٧-٧٣٩.

والواوُ ياءً؛ أُجيب بأن المسألةَ تصريفيةٌ، والتصريفُ يُراعَى فيه المعاني دون مجرد الألفاظ، فوَجَب لذلك أن يُفرَّقَ بين لغة مَن نوى ولغة مَن لم ينوِ فيُقال: ما كان على لغة مَن نوى فإنه يبقى الشيءُ فيه على صورته قبل الترخيم؛ لأنه في معنى ما لم يُحذَف منه شيءٌ، وما كان على لغة مَن لم ينوِ جرى عليه حكمُ التصريف؛ لأنه بمنزلة ما لم يُحذَف منه شيءٌ. ويذكر ابنُ الفخَّار[١] في هذا السياق سؤالًا طرحه أبو بكر بنُ عبيدة على شيخه ابن أبي الربيع فقال له: ما الفرق بين "دِرْحاية"[٢] و"قاضون" حيث بقي "درحاية" بعد الترخيم على صورته قبل الترخيم، ولم يَبقَ "قاضون" بعد الترخيم على صورته؟ فأجابه بأنه حصل ذلك في "قاضون" لأجل النطق؛ لأنه لا يمكنُ النطقُ بساكنين، وأما نحو: "دِرْحاية" فيمكنُ النطقُ بقولك: "يا دِرْحاي"[٣].

والمذهبُ الذي عليه جمهورُ النحويين -وهو ما نصره ابنُ الفخَّار هنا- وهو ردُّ المحذوف لأجل الساكنين عند الترخيم هو الأرجحُ؛ لأن الساكن الثاني لما حُذِف للترخيم لم يكن لبقاء الأصلي غيرَ مرجوعٍ وجهٌ إذ كان مُوجِبُ الحذف قد زال، وعلَّله سيبويه[٤] بالقراءة في الدرج: ﴿غَيۡرَ مُحِلِّي ٱلصَّيۡدِ﴾ (المائدة: ١) فتُحذف

---

(١) في شرح الجمل ٢/٧٣٨.

(٢) هو القصير السمين عظيم البطن. ينظر: الصحاح (درح) ١/٣٦١، واللسان ٢/٤٣٤، والقاموس ٢١٧، والتاج ٦/٣٦٢.

(٣) وينظر: الكتاب ٢/٢٦١، والأصول ١/٣٦٠، ٣/٦٦، وشرح السيرافي ٣/٧٤ب، والتعليقة ٣/٢٩٠، والحجة للقراء ٣/٥٠، ٤/٩٦، وشرح الرماني ١/٣٠٦، وسر الصناعة ١/١١١، واللباب ٢/٢٩٧، وشرح ابن يعيش ٥/١١٣، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٥٢، والتذييل ٢/٢٦، والارتشاف ٢/٦٢٥، وتمهيد القواعد ٩/٣٩٩٣، والمقاصد الشافية ٦/٤١٧.

(٤) في الكتاب ٢/٢٦٢-٢٦٣.

ياءُ ﴿مُحِلِّي﴾ فيه، فإذا وُقِف عليها أُثبِتت لزوال ما أوجَبَ حذفَها، واستظهر الشاطبي[١] من حديث ابن مالك في ألفِيَّته[٢] في قوله:

وَإِنْ نَوَيتَ بَعدَ حَذْفٍ مَا حُذِفْ فَالبَاقِيَ استَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ

أنه يميلُ إلى ما اختاره في التسهيل وشرحه، وذكر أنه يلزم من قوله ذلك أن يقول في ترخيم "رادٍّ"، و"تُضارٌّ"، و"مُضارٍّ" مُسمًّى بها: "يا رادْ"، و"يا تُضارْ"، و"يا مُضارْ"، لكنه يُقالُ: "يا رادِ"، و"يا تُضارِ" أو "يا تُضارَ"، و"يا مُضارِ" أو "يا مُضارَ" فتُحرَّك بحركة الأصل، وإذا كان كذلك فلم يُستعمَل الباقي بما فيه أُلِف من حيث كان المألوفُ فيه السكون، فتُرك إلى التحريك، وبموافقة الجماعة يقول في هذا[٣]؛ فيلزمه التناقُضُ بين ما هنا وما في التسهيل وشرحه. ثم ذكر اعتراضًا على هذه الحجة وهو أن ما ذُكر لا يلزم؛ لأن التحريكَ فيه ضروريٌّ إذ لا يجتمع ساكنان في مثله ما لم يكن الثاني مُدغَمًا بخلاف نحو: "قاضُون"، و"مُصطَفَون" فإنه لا ضرورةَ تدعو إلى ردِّ المحذوف، فوَجَب التنبيهُ عليه دون الأول. وأجاب عنه بقوله[٤]: "الأمرُ في الجميع واحدٌ؛ إذ هو حكمٌ لفظيٌّ، فإن اعتبرتَ اللفظ بعد الحذف لزمَ أن تقول: يا قاضي، ويا مُصطفَى لزوال الساكن، كما تعتبره في التقاء الساكنين هنا فتقول: يا مُضارَ، وإن اعتبرتَ المحذوف لزم أن تقول: يا مُضارْ بالسكون كما تقول: يا قاضُ، ويا مُصطفَ، لا فرقَ بين الموضعين، فإن التزم هذا هنا حسب ما يقتضيه ظاهرُ لفظه خالفَ الناسَ، والحقُّ في أصل المسألة معَ غيره، ويدُ الله معَ الجماعة". والله أعلمُ.

---

(١) في المقاصد الشافية ٥/٤٤٧-٤٤٩.

(٢) وهو مما اصطفاه من الكافية الشافية ٣/١٣٦٢.

(٣) ذهب في شرح التسهيل ٣/٤٢٤، وشرح العمدة ١/٣٠٩، وشرح الكافية ٣/١٣٦٧ إلى موافقة الجماعة في الرد إلى حركة الأصل.

(٤) في المقاصد الشافية ٥/٤٤٩.

١٠. **المسألة العاشرة**- البدل على اللفظ في قولهم: "ما أنتَ بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعْبأُ به":

"الذي يجوز في الاستثناء الذي يُحمَل المستثنى فيه على الموضع إذا تقدَّم عاملان أحدهما يعمل في الموضع، والآخر يعمل في اللفظ، وكان المستثنى يصحُّ حملُه على عامل الموضع في المعنى حُمِل عليه، وإن كان يصحُّ على عامل اللفظ حُمِل عليه، وإن صحَّ على الأمرين جاز أن يُحمِل على كل واحدٍ منهما"(١).

وهاهنا موضعٌ لا يجوزُ فيه الإتباعُ على اللفظ، بل على المحل(٢) فتلزم فيه المخالفةُ، وذلك أن المستثنى منه إذا كان مخفوضًا بحرف جرٍّ زائدٍ فلا يخلو من أن يكون ذلك الحرف "مِن"، أو الباء؛ لأنه لا يُزاد في النفي من حروف الجر غيرهما، فإن كان مجرورًا بـ "مِن"، وكانا في موضع رفع نحو: "ما أتاني من أحدٍ إلا زيدٌ" فإنه يجوز في الاسم الواقع بعد "إلا" ثلاثة أوجه: النصبُ على الاستثناء، والخفضُ على النعت على اللفظ، وهو ضعيفٌ لضَعْف الوصف بـ "إلا"، والرفعُ على البدل على الموضع لا على اللفظ؛ لأن المبدَل منه مجرور اللفظ بـ "مِن" الزائدة، مرفوعٌ الموضع على الفاعلية، ولَمَّا كان ما قبل "إلا" منفيًّا، وما بعدها مُوجَبًا مُثبتًا، فلا يجوز جرُّ "زيد" بكونه بدلًا على اللفظ؛ لأن البدل على نية

---

(١) من كلام الرماني في شرح الكتاب ٤٥٦/٢، وينظر: المخالفة في الإتباع مظاهرها ودلالاتها، ٩٨-١٠٠.

(٢) ينظر: الكتاب ٣١٥/٢-٣١٦، والمقتضب ٤٢٠/٤، والأصول ٢٩٧/١، وشرح السيرافي ١٧٧/٨، والتعليقة ٤٩/٢، والإيضاح ٢٠٦-٢٠٧، والمسائل المنثورة ٦٣، وشرح الرماني ٤٥٦/٢، والمقتصد ٧٠٥/٢، والمفصل ٨٩، والبديع ٢٢٩/١/١، وشرح الإيضاح ٩٨٤/٣، وشرح ابن يعيش ٩٠/٢، والإيضاح لابن الحاجب ٣٣٤/١، والمقرب ١٦٨/١، وشرح الأبذي ١٣ (تحقيق معتاد)، وشرح الرضي ٧٥٧/٢/١، والتذييل ٢٦٠/٤، والارتشاف ١٢٠١/٣، والجنى الداني ٣٢٩، وشرح ابن عقيل ٣٠٦/١، وتمهيد القواعد ١١٩٧/٣، والمقاصد الشافية ٢٣٤/٢، والهمع ١١٠/٢.

تكرار العامل فيلزم أن يكون التقدير: "ما أتاني من أحدٍ إلا من زيدٍ"، ولأن جرَّ المبدل منه بـــ "من" الزائدة وهي لا تُزاد لتأكيد النفي إلا مع النكرات، ولا تدخل على الموجَب المثبَت فامتنع البدلُ هنا على اللفظ؛ لأن زيدًا معرفةٌ لا نكرة، ولأنه مثبتٌ لا منفيٌّ فوجب الإتباعُ على المحل، ووقعت المخالفةُ بين البدل والمبدل منه، فإن رُفع على أن يكون نعتًا على الموضع جاز. وأما إن كان المستثنى منه مجرورًا بالباء الزائدة، وكان المخفوض خبرًا لـــ "ما" مثل: "ما أنتَ بشيءٍ إلا شيء لا يُعْبأُ به" فيجوز في الاسم الذي بعد "إلا" ثلاثةُ أوجهٍ أيضًا: الخفضُ، والنصبُ، والرفعُ؛ فالخفض على النعت لـــ "بشيء" على اللفظ، وهو ضعيفٌ لضَعْف الوصف بـــ "إلا"، والنصبُ على الاستثناء أو النعت له على الموضع إن قُدِّرت "ما" حجازيةً، والرفعُ على البدل من "بشيء" على الموضع، أو النعت له على الموضع إن قُدِّرت "ما" تميميةً. ولا يجوز جرُّهُ على أن يكون بدلًا على اللفظ؛ لأن البدل في نية تكرار العامل فيلزم أن يكون التقدير: "ما أنت بشيءٍ إلا بشيءٍ" والباءُ لا تُزاد في الموجب.

فعندما تُقدَّر "ما" تميميةً مهملةً تكون "بشيء" في موضع رفع خبر، فيتعذَّر حملُ "شيء" على اللفظ؛ لأن البدل على نية تكرير العامل، فيكون خفضُه حينئذٍ بتقدير الباء، وهي زائدةٌ لتأكيد النفي، ولا تُزاد معَ الموجَب، وما بعد "إلا" مُثبتٌ، فوجب الحملُ على الموضع، وهو الرفعُ على البدلية من موضع المبدل منه. وأما عندما تُقدَّر "ما" حجازيةً عاملةً عملَ "ليس" فإنه يتعذر أيضًا حملُ "شيء" على اللفظ؛ لأن الباء الزائدة لا تدخل على الموجَب. و"بشيء" عندهم في موضع نصب على الخبرية، وإعمالها مشروطٌ عندهم بعدم انتقاض النفي فلا يصحُّ نصبُ "شيء" على البدلية على الموضع؛ لأنها موجَبةٌ بـــ "إلا"، فهي إذ ذاك واجبةُ الرفع، وحكمُ البدل والمبدَل منه واحدٌ في الإعراب؛ فيلزم من ذلك رفعُ المبدل منه، ويكون

موضع "بشيءٍ" رفعًا أيضًا للعلة نفسِها، ومشى على ذلك ابنُ عصفور[١]، والأُبَّذي[٢]، وأبو حيان[٣]، والمرادي[٤]، وابن هشام[٥]، وابن عقيل[٦]، وناظر الجيش[٧]، والشاطبي[٨]، والسيوطي[٩]، وذكروا أن هذا هو ظاهرُ كلام سيبويه، وأنه حين قال[١٠]: "استوت اللغتان" أنه يقصد أنه لَمَّا انتقض النفيُ بـــ "إلا" بطَلَ حملُ "ما" على "ليس"[١١] عند الحجازيين فصارت كالتميمية، فاستوت اللُّغتان؛ ولذلك زاد أبو حيان وابن عقيل وغيرُهما في شروط إعمال "ما" عمل "ليس": ألَّا يُبدَل من الخبر بدلٌ مصحوبٌ بـــ "إلا"؛ أي بدلٌ مُوجَب، فإن أُبدل بطلُ العملُ. ويذكر ابنُ عقيل[١٢] أن الشُّرَّاح لكلام سيبويه مُختلِفون في مراده من تلك العبارة؛

---

(١) في شرح الجمل ٢٥٦/٢، والمقرب ١٦٨/١.
(٢) في شرح الجزولية ١٣-١٤ (تحقيق معتاد).
(٣) في التذييل والتكميل ٢٦٠/٤.
(٤) في الجنى الداني ٣٢٩.
(٥) في إعراب لا إله إلا الله ١١.
(٦) في شرح الألفية ٣٠٥/١.
(٧) في تمهيد القواعد ١١٩٧/٣.
(٨) في المقاصد الشافية ٢٣٤/٢.
(٩) في همع الهوامع ١١٠/٢.
(١٠) في الكتاب ٣١٦/٢.
(١١) إذا انتقض نفيُ "ما" بـــ "إلا" بطل عملُها؛ لأنه لا تعمل في الموجب بخلاف "ليس" التي تعمل فيه وفي المنفي؛ لأن عملها للفعلية لا للنفي وهو موجودٌ في الحالين. ينظر: اللباب ١٧٥/١، والكافية ٢٦، وإيضاح ابن الحاجب ٣٣٦/١، وشرح ابن يعيش ٩١/٢، وشرح التسهيل ٢٨٥/٢، وشرح الرضي ٧٦٠/٢/١، والتذييل ٢٢١/٨، والارتشاف ١٥١٠/٣، وشرح ابن الفخار ٩٩٢/٣، وأوضح المسالك ٢٢٨/٢، والمغني ١٤٣/٦، وتمهيد القواعد ٢١٤٧/٥، والمقاصد الشافية ٢٢٠/٢، ٣٥٨/٣، والهمع ٢٥٥/٣.
(١٢) في شرح الألفية ٣٠٦/١.

فقال قوم: هو راجعٌ إلى الاسم الواقع قبل "إلا"، والمراد أنه لا عملَ لـــ "ما" فيه فاستوت اللغتان في أنه مرفوعٌ، وهؤلاء هم الذين شرطوا في إعمال "ما" ألا يُبدَل من خبرها مُوجَبٌ. وقال قومٌ: هو راجعٌ إلى الاسم الواقع بعد "إلا"، والمراد أنه يكون مرفوعًا سواء جُعِلت "ما" حجازيةً أو تميميةً، وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا في إعمال "ما" ذلك الشرط.

ويرى الرماني(١) أنه لا يصحُّ الحمل على موضع "بشيءٍ" المنصوب؛ لأنه لا يُحمل مرفوعٌ على منصوب، وأنه محمولٌ على تأويل الموضع. ورده ابنُ الفخَّار(٢) بأن الرفع على البدلية في اللغتين يكون على الموضع في اللغة التميمية، وعلى المعنى على اللغة الحجازية اعتبارًا بأن البدل على تقدير تكرار العامل، أو على تقدير إلغاء المبدَل منه، ونظَّر لكونه لا يعمل في البدل العاملُ في المبدَل منه بقولنا: "لا إلهَ إلا اللهُ"، وأن البدل هنا مرفوعٌ بالابتداء اعتبارًا بالمعنى، والمبدَلُ منه منصوبٌ بـــ "لا"، والتقديرُ: "ما لنا إلا اللهُ"(٣)، وأن ظاهر كلام سيبويه أن المجرورَ منصوبُ المحل في اللغة الحجازية. ثم روى عن أبي بكر بن عبيدة أن أهل الحجاز لما قصَدُوا إلى البدل لم يُمْكِنهم العملُ فاستوت اللُّغتان كما تستويان في: "ما زيدٌ إلا شيءٌ لا يُعبأ به"، فيكون ظاهرُ كلام سيبويه أن المسألة يقولُها

---

(١) في شرح الكتاب ٤٥٧/٢.

(٢) في شرح الجمل ٩٩١/٣-٩٩٢.

(٣) هذا تقديرُه، وفي كلمة التوحيد مذاهبُ أخرى خصَّها بعضُ العلماء بمصنفاتٍ مفردةٍ، ومما حُقِّق منها: مسألة في كلمة الشهادة للزمخشري، وإعراب لا إله إلا الله لابن هشام، والمرقاة في إعراب لا إله إلا الله لابن الصائغ، ومعنى لا إله إلا الله للزركشي، وكنز السعادة في كلمة الشهادة للشهاب الأشموني، والتجريد في إعراب كلمة التوحيد للملا علي القاري، ورسالة في إعراب لا إله إلا الله للوفائي الفضالي، وعُجالة ذوي الانتباه بتحقيق إعراب لا إله إلا الله للكوراني، ناهيك عما في الحديث عنها في بطون المصنفات.

أهلُ الحجاز وبنو تميم. وتعقَّبه[١] بأنه لا يثبتُ ما قاله في اللغة الحجازية أن يرجعوا إلى اللغة التميمية عند تعذُّر البدل، ولو كان كذلك لرجعوا إليها مع "بل" و"لكنْ" فكان يُقال على لغتهم: "ما زيدٌ قائمٌ بل قاعدٌ"، و"ما زيدٌ قائمٌ لكنْ قاعدٌ"، وأن هذا لا يُؤْثَر عنهم أصلًا. وروى عنه أيضًا أنه روى عن بعضهم قولَه: لا يكون إلا على لغة تميم، وأما الحجازيون فينصبُون، وذلك أنهم لَمَّا لم يُمْكنهم البدلُ على اللفظ لامتناع إبدال المرفوع من المنصوب عدَلُوا إلى النصب على الاستثناء، و"بشيءٍ" عندهم في موضع نصب. وتعقَّبه بأن ظاهر كلام سيبويه هو الأولُ، وأن الرفعَ على اللُّغتين جميعًا. وما رواه ابنُ عبيدة عن بعضهم هو ما ذهب إليه الرمانيُّ.

وكان السيرافي[٢] حكى أن الكوفيين يُجيزون فيما بعد "إلَّا" الخفض إذا كان نكرةً، ويمنعونه في المعرفة نحو: "ما جاءني من أحدٍ إلا زيدٌ"؛ لأن "مِن" تُزاد عندهم في الواجب، وردَّه بأنْ لا فرقَ بين الحالين؛ لأن حرف الخفض إنما دخل لأجل النفي، وأنه لا يتعلَّق بالموجب، وأن ما بعد "إلا" موجبٌ في الحالين جميعًا فثبت أنْ لا فرقَ بينهما. والله أعلمُ.

---

(١) في شرح الجمل ٩٩٣/٣.

(٢) في شرح الكتاب ١٨٠/٨، وتُوبع في شرح ابن يعيش ٩٠/٢، وشرح الأبذي ١٣ (تحقيق معتاد)، وشرح الرضي ٧٥٨/٢/١، والمساعد ٥٦٢/١، والتمهيد ٢١٤٧/٥، والهمع ٢٢٤/١.

١١. **المسألة الحادية عشرة**- البدل على اللفظ من اسم "لا" النافية للجنس:

اسم "لا" النافية للجنس له ثلاثةُ أحوال: أن يكون مفردًا نحو: "لا رجلَ في الدار"، وهو مبنيٌّ على ما يُنصب به لتركُّبه مع "لا" تركيبَ خمسة عشر، أو لتضمُّنه معنى "مِن" الاستغراقيَّة. وأن يكون مضافًا نحو: "لا غلامَ رجلٍ في الدار". وأن يكون شبيهًا بالمضاف نحو: "لا مُكرِمًا ضيفَه البخيلُ". وهو في هاتين الحالتين مُعرَبٌ إعرابًا صحيحًا.

وتحدث بعضُ النحويين في الباب الذي عقدوه لـــ "لا" عن حكم توابع اسمها واحدًا واحدًا على اختلاف أحوال الاسم، وما يُهِمُّنا منها هو حكمُ التابع إذا كان بدلًا. وتناول بعضُهم هذه المسألةَ في باب الاستثناء، ولا سيما عند الحديث عن جواز الإتباع على البدل على اللفظ أو الموضع. وأشار اللُّورَقي الأندلسي(١) إلى أن النحويين تحدثوا في باب "لا" الجنسية عن أحكام توابع اسمها إذا كان وصفًا أو عطفَ نسَق، وأنه لا نصَّ لهم في بقية التوابع من البدل، وعطف البيان، والتوكيد اللفظي، وأنه ينبغي أن يكون حكمُها معَ اسم "لا" حكمَها مع المنادى المضموم فيجب البناءُ إن كان مفردًا نكرةً(٢). ويرى ابنُ مالك(٣) أن البدل سواء كان مفردًا أم مضافًا أم شبيهًا به إن كان نكرةً جاز فيه النصبُ باعتبار عمل "لا" نحو: "لا أحدَ فيها رجلًا ولا امرأةً"، و"لا مالَ له دينارًا ولادرهمًا"، والرفعُ باعتبار عمل الابتداء نحو: "لا أحدَ فيها رجلٌ ولا امرأةٌ"، فإن كان معرفةً لا يصلح لعمل

(١) في المباحث الكاملية ٢٨٧/٣.
(٢) وينظر: التوطئة ٣١٣.
(٣) في التسهيل ٦٨-٦٩، وشرحه ٦٩/٢.

"لا" فيه وجب رفعُه نحو: "لا أحدَ فيها زيدٌ ولا عمرٌو"[١]. وأما إن كانا مُفردَين متَّصلَين فلا يجوز أن يتركَّبا كالمنعوت مع نعته. ورجَّح الرضيُّ[٢] قولَ اللورقي بأن البدلَ ليس بقاصرٍ عن النعت الذي يُبنى جوازًا حالَ توافر شروطه، بل هو زائدٌ عليه بكونه المقصودَ بالنسبة. ويرى ابنُ عصفور[٣] أنه إن كان نكرةً وأُبْدل على اللفظ فحكمه النصبُ نحو: "لا مِثْلَك صاحب دابة في الدار"، و"لا مثلَك رجلًا عندنا"، وإن أُبْدل على الموضع فحكمُه الرفعُ إلا إن يكون المبدل معرفةً فلا يجوز فيه إلا الرفعُ على الموضع نحو: "لا مثلَك في الدار زيدٌ ولا عمرٌو". ونقل ابنُ الفخَّار[٤] اتفاقَ النحويين على أن البدل إن كان معرفةً فلا يجوز حملُه إلا على الموضع وحدَه، وإن كان نكرَةً فيُجرَى على الموضع، وفي إجرائه على اللفظ قولان للنحويين:

الأول: المنعُ، وهو مذهبُ ابن أبي الربيع[٥]، وحجتُه أن البدل على تقدير تكرار العامل، ولا يُتصوَّر ذلك هنا لمكان التركيب؛ لأنه راجعٌ إلى اللفظ، و"لا" لا تعملُ محذوفةً، ولأنَّ "لا" لا تعمل إلا في النكرة الشائعة لأنها تجري في عملها مجرى "مِن" الزائدة. ووافقه الأُبَّذي[٦]، والرضيُّ[٧].

---

(١) ووافقه بعضُ شُرَّاح التسهيل؛ ينظر: التذييل ٣٠٢/٥، والمساعد ٣٤٩/١، وتمهيد القواعد ١٤٤٣/٣، وتعليق الفرائد ١٢٤/٤، وبعضُ شُرَّاح الألفية؛ ينظر: منهج السالك ٨٨، وتوضيح المقاصد ٥٥٠/٢، وأوضح المسالك ٢٤/٢، والمقاصد الشافية ٤٤١/٢.

(٢) في شرح الكافية ٨٤٣/٢/١.

(٣) في المقرب ١٩١/١.

(٤) في شرح الجمل ١٠١٢/٣.

(٥) في الملخص ٥٠٤.

(٦) في شرح الجزولية ٩٣ (تحقيق معتاد).

(٧) في شرح الكافية ٧٥٧/٢/١، ٧٥٩.

الثاني: الجوازُ، وهو مذهبُ ابن خروف وابن الضائع[١]، وابن عصفور[٢]، ورواه ابنُ الفخَّار[٣] عن أبي بكر بن عبيدة، وحجتُهم أن قولهم: "البدلُ على نية تكرار العامل" ليس معناه أن العامل فيه محذوفٌ، وإنما معناه أن حُكمَه حكمُه لو كُرِّر فيه العاملُ، فلما امتنع التركيبُ لمكان الفَصْل بالأول لزمه الإعرابُ. والله أعلمُ.

١٢.

١٣.

١٤.

(١) رواه عنهما ابنُ الفخار في شرح الجمل ١٠١٢/٣.

(٢) في المقرب ١٩١/١.

(٣) في شرح الجمل ١٠١٢/٣.

١٥. **المسألة الثانية عشرة**- نعت تابع المنادى في نحو: "يا زيد زيد الطويل":

إذا كان المنادى مفردًا معرفةً فحكمه البناءُ على ما يُرفع به، فإذا ما كُرر المنادى نحو: "يا زيدُ زيد" فإنه يجوز في الثاني ثلاثةُ أوجه[١]: أن يكون مرفوعًا منونًا حملًا على لفظ المنادى. أو أن يكون منصوبًا منونًا حملًا على موضع المنادى، ورواه يونسُ عن رُؤبةَ، وحكاه سيبويه[٢]، وهو في هاتين الحالتين عطفُ بيان. أو أن يكون مبنيًّا على الضم على أنه بدلٌ من الأول، وكأنه قيل: "يا زيدُ يا زيدُ" لأن البدل على نية تكرير العامل، ورواه سيبويه عن أبي عمرو.

فإذا ما جيء له بنعتٍ مفرد فقيل: "يا زيدُ زيد الطويل" جاز كونُ التابع على حسب "زيد" الثاني من حالتي الرفع أو النصب؛ لأنه نعتٌ له فيُقال: "يا زيدُ زيدٌ الطويلُ"، و"يا زيدُ زيدًا الطويلَ". ويجوز أن يكون نعتًا للمنادى وهو "زيد" الأول رفعًا ونصبًا على الموضع بشرط أن يُوافق إعرابُه إعرابَ عطف البيان. فإن جُعِل "زيد" الثاني بدلًا جاز في النعت الرفعُ باعتبار لفظ المنادى، والنصبُ باعتبار موضعه. ويروي ابنُ الفخار[٣] عن أبي بكر بن عبيدة أنه ذكر في شرح الكتاب أنه لا يجوز أن يُحمَل عطفُ البيان على اللفظ، والنعتُ على الموضع، ولا عكسُ ذلك لما فيه من المنافَرة اللفظية، وأنهم إذا كانوا قد فرُّوا من المنافرة اللفظية معَ

---

(١) ينظر: الكتاب ١٨٥/٢-١٨٦، والمقتضب ٢٠٩/٤-٢١٠، والأصول ٣٣٤/١-٣٣٥، والإيضاح للفارسي ٢٣١، والتبصرة ٣٤٨/١-٣٥٠، وشرح المقدمة المحسبة ٤٢١/٢-٤٢٢، والمقتصد ٧٧٥/٢، والنكت ٥٣٩/١، والمفصل ٦٢، والبديع ٤٠٥/١/١، وشرح الإيضاح ١١٤٠/٣، وشرح ابن يعيش ٣/٢، ٧١/٣-٧٢، وشرح ابن عصفور ٢٩٦/١، والمقرب ٢٤٨/١، والتسهيل ١٨٢، وشرحه ٤٠٣/٣، وشرح الرضي ٤٣٠/١/١، والملخص ٤٥٩، والتذييل ٣٢٣/١٣، والارتشاف ٢٢٠٣/٤، وشرح ابن الفخار ٦٧٦/٢، ١٠١٩/٣، والمساعد ٥١٧/٢-٥١٩، والتمهيد ٣٥٧٤/٧، والهمع ١٩١/٥.

(٢) في الكتاب ١٨٥/٢.

(٣) في شرح الجمل ١٠١٩/٣.

فساد المعنى في قولهم: "هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ" فأحرى معَ صحته. وعلَّق عليه بأنه بناءً على هذا الأصل فإنه كان ينبغي امتناعُ ما يُشبِهُه من هذه المسألة، وأن في قوله نظرًا؛ لأن الفارسي[١] قال في قول الشاعر:

فَلاَ أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ إِذَا هُوَ بِالمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

إن "مثل" يحتمل أن يكون صفةً فيجوز نصبُه على اللفظ، فإن حُمِل على الموضع فرفعُه أقبحُ منه في غير هذا الموضع؛ لأنك لَمَّا عطفتَ بالنصب فقد أنبأتَ بأنه منصوبٌ، فإذا رفعتَه بعد ذلك كان قبيحًا؛ لأنك حكمتَ برفعه بعدما حكمتَ بنصبه؛ فهذا أقبَحُ من أن تُحمَل الأسماءُ المبهمةُ على المعنى ثم ترجعُ إلى اللفظ؛ لأن الاسمَ كما يُعلَم منه الإفرادُ فقد يُعلَم منه الجمعُ، فتكون دلالتُه على ذا كدلالتِه على ذا، ولا يُعلَم من الرفعِ النصبُ، ولا من النصبِ الرفعُ، فلهذا يُستحسَن حَملُ الصفة هنا على اللفظ معَ كون أحدِ الموصُوفَين مبنيًّا والآخر معربًا؛ لأن هذا المبنيَّ أصلُه الإعرابُ.

وعلى هذه الأوجه جميعًا جاء قولُ الراجز:

إِنِّي وَأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا لَقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرَا

فـ "نصر" الأول مبنيٌّ لأنه منادى، و"نصر" الثاني مرويٌّ بثلاثة أوجه[٢]: الأول: النصب منونًا، إما على أنه عطفُ بيان للمنادى على موضعه، أو توكيد لفظيٌّ، وذهب صاحبُ العين[٣] إلى أنه منصوبٌ على المصدر، والتقدير: "انصرني نصرًا"، وأجازه الصيمري[٤]، والعكبريُّ[٥]، وقيل منصوب بتقدير: "أعني". وأجاز

(١) في المسائل البصريات ٤٨٨/١-٤٩١.
(٢) ونقل البغداديُّ في الخزانة ٢٢١/٢ نصب الأول معَ جر الثاني بإضافة الأول إليه كما يُقال: "طلحة الخير"، و"حاتم الجود".
(٣) في كتاب العين ٢١٠/٧.
(٤) في التبصرة والتذكرة ٣٤٩/١.
(٥) في شرح الإيضاح ١١٤٣/٣.

ابن مالك[١]، وابنُه[٢]، وابن هشام[٣] نصبَه على أنه مصدرٌ دُعائيٌّ مثل: "سَقْيًا"، و"رَعْيًا". الثاني: الرفعُ منونًا بكونه عطفَ بيان للمنادى على لفظه، وأجاز العكبريُّ رفعه على الخبرية لمبتدأ محذوف، وأنكره أبو حيان[٤] وعلَّله بأن القطع بالرفع إنما تكلَّمت به العربُ إذا قصدَت البيانَ أو المدح أو الذم أو الترحُّم، و"نصر" لا يُفهَم منه شيءٌ من ذلك. الثالث: البناءُ على الضم، وهو محمولٌ على البدل من المنادى، والتقدير: "يا نصرُ يا نصرُ". وضعَّف ابنُ مالك[٥] القول بالبدل هنا؛ لأن حقَّ البدل أن يُغايرَ المبدل منه بوجهٍ ما إذ لا معنى لإبدال الشيء من نفسه إلا معَ ضميمةٍ تُصيِّره كالمغاير كالوصف مثلًا في: "يا زيدُ زيدُ الطويلُ"، وأنَّ اختيار سيبويه معَ وجود هذا الضميم التوكيدُ لا البدل[٦]، وتبعه ابنُ عقيل[٧]، وناظر الجيش[٨]. وذهب الرضيُّ[٩] كذلك إلى أنه توكيدٌ لفظيٌّ، وضعَّف عطفَ البيان الذي قال به سيبويه[١٠]، والبدلَ الذي قال به الفارسي[١١] بأنهما يُفيدان ما

(١) في شرح الكافية الشافية ١١٩٥/٣.
(٢) في شرح الألفية ٢٠٢.
(٣) في مغني اللبيب ٣٩٣/٥-٣٩٤.
(٤) نقله عنه البغدادي في الخزانة ٢٢٠/٢.
(٥) في شرح التسهيل ٤٠٤/٣.
(٦) وهو مذهبه أيضًا في شرح الكافية الشافية ١١٩٥/٣.
(٧) في المساعد ٥١٩/٢.
(٨) في تمهيد القواعد ٣٣٨٧/٧.
(٩) في شرح الكافية ٤٣١/١/١.
(١٠) في الكتاب ١٨٦/٢، وقال به جمعٌ من النحويين؛ ينظر: المقتضب ٢٠٩/٤، والأصول ٣٣٤/١، والتبصرة ٣٤٨/١، وشرح المقدمة المحسبة ٤٢٢/٢، وأسرار العربية ٢٠٦، وشرح الإيضاح ١١٤٢/٣، وشرح ابن يعيش ٣/٢، وشرح ابن عصفور ٢٩٦/١، والمقرب ٢٤٨/١، وشرح الأبذي ١٧٧ (تحقيق حسن)، والملخص ٤٥٩، وشرح الشذور ٤٤٥، والمقاصد الشافية ٣٠١/٥، والهمع ١٩١/٥.
(١١) في الإيضاح ٢٣١.

لا يُفيده الأولُ من غير معنى التأكيد، والثاني هنا لا يفيد إلا التأكيد، وهذا ما قاله ابنُ مالك، وسبقهما إلى القول بالتوكيد اللفظي ابنُ الطراوة(١)، وابنُ الحاجب(٢)، وتبعهم ناظرُ الجيش(٣)، وردَّ عليهم جميعًا ابنُ هشام بوُجُوهٍ من الرد(٤). ونقل أبو حيان(٥) عن بعض أصحابه –وأظنُّه يعني ابن عصفور(٦)– أنَّ جَعْلَه عطفَ بيان لا تأكيدًا لفظيًّا لأن الأول مُخالِفٌ للثاني في المعنى ينبني عليه اختلافُ جهَتي التعريف؛ لأن تعريف الأول بالإقبال عليه بالنداء، وتعريف الثاني بالعلمية، وتعقَّبه بأن هذا لا يتأتَّى إلا على تقدير سلب العلمية في "يا زيدُ" وجعله معرفةً بالإقبال عليه، وأما مَن ذهب إلى أنه على عَلَميَّته حالَ النداء فلا.

وأما "نصر" الثالث فمنصوبٌ ليس غيرُ؛ إما على المصدر، وهو قولُ الأصمعي كما رواه عنه المبرد(٧)، أو توكيد لفظيٌّ لـ "نصر" الثاني على الموضع، أو عطف بيان على موضع المنادى، وذهب أبو عبيدة كما يرويه عنه المازني(٨) إلى أن الثاني والثالث منصوبان على الإغراء، والتقدير: "اضرِبْ"، أو "لُمْ"، وما أشبه ذلك، وأجازه ابنُ بابشاذ(٩)، وابن هشام(١٠)، واكتفى به ابنُ عصفور(١١)، والله أعلمُ.

---

(١) في الإفصاح ٨٤.
(٢) في الإيضاح ٢٣١/١.
(٣) في تمهيد القواعد ٣٥٧٦/٧.
(٤) تراها في مغني اللبيب ٣٨٩/٥-٣٩٤.
(٥) في التذييل ٣٢٥/١٣-٣٢٦.
(٦) ينظر: شرح الجمل ٢٩٦/١.
(٧) في المقتضب ٢١٠/٤، واكتفى به الأنباري في أسرار العربية ٢٠٦، وابن يعيش في شرحه ٣/٢.
(٨) نقله المبرد في المقتضب ٢١٠/٤ عن أبي عُبَيدة، ونقله السيرافي في شرح الكتاب ٣٧/٣أ عن المازني عنه، وكذا صنع الصيمري في التبصرة ٣٤٩/١، ونسبه ابنُ يعيش في شرحه ٣/٢ إلى المازني مباشرةً.
(٩) في شرح المقدمة المحسبة ٤٢٢/٢.
(١٠) في مغني اللبيب ٣٩٤/٥.
(١١) في شرح الجمل ٢٩٦/١.

١٦. المسألة الثالثة عشرة- دلالة "كان" الناقصة:

الأصلُ في دلالة الفعل أن يدلَّ على حدَثٍ وزمنٍ؛ فـ "قام" يدل على حدثٍ وهو القيام، وعلى زمنٍ وهو الماضي، و"يقوم" يدل على حدثٍ وهو القيام، وعلى زمنٍ وهو الحاضر أو المستقبل، وهكذا بقية الأفعال، إلا أن هاهنا خلافًا بين النحويين في دلالة الفعل الناقص "كان" أهو دالٌّ على ما دلَّت عليه الأفعال من الحدث والزمن أم إنه يدلُّ على الزمن فقط؟ والخلافُ ناشئٌ أساسًا من الخلاف في فهم قول شيخ الصَّنْعة سيبويه حين قال[١]: "تقول: كان عبدُ الله أخاك، فإنما أردتَ أن تُخبِر عن الأُخُوَّة، وأدخلتَ كان لتجعل ذلك فيما مضى". فانقسم النحويون في قوله هذا قسمين:

الأول: مَن يرى أنها مجردةٌ من الدلالة على الحدث، ومقتصرةٌ على الدلالة على الزمن فحسبُ، فإذا قيل: "كان زيدٌ" فلا حدثَ، فإذا ما جاء الخبر فقيل: "كان زيدٌ أخاك" دلَّ على أن ذلك الخبر وهو الأخوة في الزمن الماضي؛ ولذلك سُمِّيت أفعالًا ناقصةً، ورأوا أن هذا هو ظاهرُ كلام سيبويه؛ إذ لم يذكر لـ "كان" إلا الدلالة على الزمن الماضي، ومشى على هذا المبرد[٢]، وابن السرَّاج[٣]، والفارسي[٤]، وابن جني[٥]، والورَّاق البغدادي[٦]، وابن بابشاذ[٧]، وعبد القاهر[٨]،

---

(١) في الكتاب ١/٤٥.
(٢) في المقتضب ٣/٣٣، ٩٧، ٤/٨٦.
(٣) في الأصول ١/٨٢.
(٤) في المسائل البغداديات ١١٣، والبصريات ١/٢٣٢، والعسكريات ٩٦، والمنثورة ٢١٩، والحجة للقراء ٢/٤٣٦، وحاشية الإيضاح ٩٦.
(٥) في اللمع ٣٦، وينظر: الخصائص ١/١٧.
(٦) في علل النحو ٢٤٥.
(٧) في شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٤٩-٣٥٠.
(٨) في المقتصد ١-٣٩٨، ٤٠١.

وابن بَرْهان(١)، والشلوبين(٢)، وابن أبي الربيع(٣)، ورواه ابنُ لُب(٤) عن أبي بكر بن عبيدة، وذهب إليه جماعةٌ غيرهم(٥). وبسبب اقتصار دلالتها على الزمن سمَّاها الزجاجي(٦) حروفًا. واستدلُّوا بأن العرب لم يُعدُّوا "كان" إلى المصدر كما يُعَدُّون إليه سائر الأفعال، فلو كانت دالةً على حدثٍ وهو المصدر لتعدَّت إليه ونصبته؛ ولم يرد سماعٌ عن العرب أنهم قالوا: "كان زيدٌ قائمًا كونًا".

الثاني: مَن يرى أنها دالةٌ على حدثٍ وزمنٍ معًا مثل سائر الأفعال، فإذا قيل: "كان زيدٌ أخاك" فالمعنى الإخبار عن ذلك المعنى الذي هو الأُخُوَّة بكونه في الزمن الماضي، ورأوا أن هذا هو مذهبُ سيبويه؛ لأن ظاهر كلامه أن مُرادَه: فأردتَ أن تُخبِر عن مقتضى الجملة التي هي قولك "عبد الله أخوك"، وهذه الأُخُوَّة بكونه فيما مضى أي موجودًا في الزمن الماضي، وأن الكون الذي بمعنى الوجود هو الحدَثُ، وأنه ليس في "كان عبد الله أخاك" ما يُخبَر به عن الأُخُوة إلا الحدث الذي دلَّت عليه "كان" الذي اقترن بالزمن، وأن قول سيبويه: "وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى" يريد به وأدخلت "كان" أي هذه الصيغة المعينة لتجعل ذلك الخبر

---

(١) في شرح اللمع ٤٩/١، ٦١.

(٢) في التوطئة ٢٢٤، ويروي عنه ابنُ لب في التقييد ٥٧٤/٢ أنه رجَّح هذا القول أيضًا في شرح كتاب سيبويه.

(٣) في الملخص ٢١٠-٢١١، والبسيط ٦٦٢/٢-٦٦٥، والكافي ٧٤٤/٣-٧٤٥.

(٤) في التقييد ٥٧٤/٢.

(٥) ينظر: المرتجل ١٢٤، وأسرار العربية ١٠٠، والبديع ٤٦٠/١/١، وشرح الإيضاح ٥٠٧/٢، واللباب ١٦٤/١، وشرح ابن يعيش ٨٩/٧-٩٠، ٩٧، وشرح ابن الناظم ٥٠، والمقاصد الشافية ١٤٤/٢، والأشباه والنظائر ١٤٦/٢.

(٦) في الجمل ٤١، وينظر تعليق شُرَّاحه عليه عند ابن خروف ٤١٥/١، وابن عصفور ٣٧٨/١، وابن أبي الربيع ٦٦١/٢، وابن الفخار ٣١١/١، وابن لب ٤٩٢/٢، واعتذر له ابن السيد في الحلل ١٥٧-١٦٠، والأنباري في الأسرار ١٠٠، والعكبري في اللباب ١٦٤/١، وابن الخباز في التوجيه ١٣٤.

الذي هو كون الأخوة أي وجودها فيما مضى، فـ "ذلك" إشارةٌ إلى الخبر المفهوم من قوله: "أن تُخبِر"، فكأنه قال: وأتيتَ بهذه الصيغة لتجعل وجود تلك الأخوة فيما مضى، ونقصانُها جاء من عدم اكتفائها بالمرفوع، ومشى على هذا ابن السِّيد[١]، والزمخشري[٢]، وابنُ خروف[٣]، وابن عصفور[٤]، وابن مالك[٥]، والأُبَّذي[٦]، والرضي[٧]، وأبو حيان[٨]، وابن هشام[٩]، وغيرهم[١٠]، وهو ظاهرُ كلام السيرافي[١١]. واستدلَّ ابنُ مالك[١٢] على دلالتها على الحدث بعشرة أوجهٍ[١٣]، وذكر ابنُ لُب[١٤] أن أصحاب هذا القول استدلُّوا بثلاثة أمور:

- أن من الثابت أن جميع الأفعال دالةٌ على حدثٍ وزمنٍ، ولا وجهَ لإخراج أفعال هذا الباب من هذه القاعدة الثابتة للأفعال ولا سيما مع إمكان البقاء عليها.

---

(١) في الحلل ١٥٨.
(٢) في المفصل ٢٦٤.
(٣) في شرح الجمل ٤١٥/١.
(٤) في شرح الجمل ٣٨٥/١، وينظر: المقرب ٩٢/١.
(٥) في التسهيل ٥٣، وشرحه ٣٣٨/١-٣٤١، وشرح الكافية الشافية ٣٨٦/١-٣٨٧.
(٦) في شرح الجزولية ٩٤٦ (تحقيق الغامدي).
(٧) في شرح الكافية ١٠٢٣/٢/٢-١٠٢٤.
(٨) في التذييل والتكميل ١٣٣/٤، والارتشاف ١١٥١/٣، وينظر: منهج السالك ٥٤.
(٩) في مغني اللبيب ٢٨٨/٥.
(١٠) ينظر: توجيه اللمع ١٣٤، والإيضاح لابن الحاجب ٦٧/٢، وتوضيح المقاصد ٤٩٨/١، والمساعد ٢٥٢/١، وتعليق الفرائد ١٧٠/٣، والهمع ٧٤/٢.
(١١) في شرح الكتاب ٣٥٣/٢-٣٥٥، ٣٦١.
(١٢) في شرح التسهيل ٣٣٨/١-٣٤٠.
(١٣) وساقها أبو حيان في التذييل ١٣٥/٤-١٣٨، وناظر الجيش في التمهيد ١٠٨٥/٣-١٠٨٨، والدماميني في التعليق ١٧٢/٣-١٧٤.
(١٤) في التقييد ٥٧٧/٢-٥٧٨.

- أن أفعال هذا الباب تكون أمرًا ونهيًا نحو: "كُنْ قائمًا"، و"لا تكُنْ قائمًا"، والأمر والنهي لا يكونان إلا أمرًا بحدَثٍ أو نهيًا عن حدثٍ، وأنه لا يُتصوَّرُ الأمرُ بالزمن ولا النهي عنه.
- أن أفعال هذا الباب يُستعمَل مصدرُها عامِلًا عمَلَها فيُقال: "أعجبني كونُ زيدٍ أخاك"، و"يعجبني كونُك قائمًا"، والمصدرُ لا يدلُّ على زمنٍ.

ونقل عن ابن أبي غالب أنه انفصل عما احتجَّ به الأولون من عدم تعَدِّيها إلى المصدر بأن العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء إذا كان في معناه كاستغنائهم بـــ "تَرَكَ تَرْكًا" عن "وَذَرَ وذْرًا"، و"وَدَعَ وَدْعًا" لكون المعنى واحدًا، وكذلك هنا لما كان نفسُ الخبر يُفهَم منه الكونُ والوجودُ، والكون بمعنى الوجود وهو مصدر "كان" استُغني به عن ذلك المصدر؛ إذ قد حصل معناه منه وهو منصوبٌ بالفعل مثله فعاقَبُوا بينه وبينه، وجعلوه عِوَضًا عنه، ولم يجمعوا بينهما. وأن ما ذهبوا إليه من أنه لا عملَ لهذه الأفعال في شيءٍ غير اسمها وخبرها يرُدُّه أن سيبويه[١] ذكر في قول العرب: "ما أنت وزيدًا"، و"كيف أنت وزيدًا" أنه على إضمار "كان"، وأنها الناصبة للمفعول معَه، فجعلها عاملةً في غير اسمها وخبرها، وأن تقديره هذا ظاهرٌ في أنه قائلٌ بالقول الثاني لا الأول.

ويروي ابنُ لب[٢] عن الشلوبين أنه انفصل في شرح الكتاب عن ثلاثة الأشياء التي احتجَّ بها أصحابُ القول الثاني بأن وجه خروجها في الوجه الأول عن القاعدة المطَّردة التنبيهُ على أن السبب في المجيء بالفعل إنما هو الدلالةُ على الزمن، وإن كان مع دلالته على الزمن يدلُّ على الحدث فإن السبب الأقوى في مجيئه هو الزمان فدلُّوا على هذا المعنى وأنه الأصل في الأفعال بأن جرَّدوا بعض أنواعها وهو أفعال هذا الباب للدلالة على ذلك الأصل وحدَه وهو الزمن؛

(١) في الكتاب ١/٣٠٣.
(٢) في التقييد ٢/٥٧٨-٥٨١.

إشعارًا منهم بأن الدلالة على الزمن هو الذي وُضِعت الأفعالُ له، ولأجله جيء بها ولذلك يُجرَّد الفعلُ للدلالة عليه، ولا يُجرَّد للدلالة على الحدث، فخرجت هذه الأفعالُ عن القاعدة المطَّردة مَنْبَهةً على الأصل. وعلَّق ابنُ لب بأن ما ذكره من أن السبب الذي لأجله جيء بالأفعال هو للدلالة على الزمن خاصةً وانجرَّ معه الحدَثُ جارٍ على مذهب الجمهور، وأن ابن الطراوة[١] خالَفَهم فذكر أن السبب الذي لأجله جيء بالأفعال إنما هو الدلالة على الحدث، وانجرَّ معَه الزمن.

وأما الثاني فإنَّ "كان" والخبر معًا يقومان مقام الفعل الدال على الحدث والزمن فلا يُنكَر توجُّهُ الأمر والنهي على "كان" لما كانت هي والخبر كالفعل وحدَه، والفعل يُؤْمر به ويُنْهى عنه فإذا قيل: "كان زيدٌ أخاك" فـ "كان" دالةٌ على الزمن الماضي، والخبر دالٌ على الحدث الذي هو وجود الأُخُوَّة؛ فصارت "كان" مع خبرها بمنزلة "أخاك" إذا قيلَ: "أخوك زيدٌ"؛ لأن أخاك يدلُّ على الحدث الذي هو الأخوة وعلى الزمن الماضي بمنزلة "كان" مع خبرها فصارت هنا "كان" مع خبرها بمنزلة هذا الفعل وحدَه؛ فكما يُؤمر بهذا الفعل ويُنهى عنه فيقال: "آخِ زيدًا"، و"لا تُؤاخِ عَمرًا" فكذلك يُؤمر بـ "كان" مع خبرها ويُنهى عنه.

وأما الثالث فإنه لا يبعُدُ أن يقال: "أعجبني كونُ زيدٍ أخاك" والمعنى: "أعجبني أنْ كان زيدٌ أخاك"؛ فيكون المصدر الذي هو الكَوْن مُرادًا به الماضي من حيث هو في تقدير "كان" الماضية، و"أنْ" مع الفعل تتناوب هي والمصدر؛ فلا يُنكَر أن يُوضَع المصدرُ موضعَ "أنْ" والفعل في ذلك إذا فُهِم المعنى. ويذكر ابنُ أبي الربيع[٢] أنه لولا أن: "أعجبني كونُ زيد عالمًا" جيء به للزمان بمنزلة "أنْ كان" لما صحَّ أن يقال "كون" إذ لا حدَثَ لـ "كان" الناقصة ولم يُؤتَ بها للدلالة عليه إذ كان مفهومًا قبل دخولها، وإنما جيء بها للدلالة على الزمن خاصةً، وكذلك "كائن" لولا أنه بمنزلة "يكون" في التعرُّض للزمن لَمَّا صحَّ أن يُقال. وفي العموم فإن كلا المذهبين له وجهٌ يُسوِّغه، وكلام سيبويه يحتملُه، والله أعلمُ.

---

(١) في الإفصاح ٢١، وتبعه تلميذُه السُّهيلي في نتائج الفكر ٦٦.

(٢) في البسيط ٢/٦٦٤-٦٦٥.

ثانياً- آراؤه التصريفية:

١. **المسألة الأولى**- النسَبُ إلى ما كان على "فَعُولة"، أو "فُعُولة":

أجمع النحويُّون على أنه إذا كان الاسمُ على "فَعِيلة" كحَنِيفة، أو "فُعَيلة" كجُهَينة وأُريد النسبُ إليه فإنه تُحذف ياؤُه وتاؤُه فيُقال: "حَنَفيٌّ" على "فَعَليٌّ"، و"جُهَنيٌّ" على "فُعَليٌّ"، وما جاء خلاف هذا فشاذٌّ، لا خلافَ فيه بين النحويين(١)، وذكر الشاطبي(٢) أن الاكتفاء بهذين الوزنين هو أصلُ الباب المتَّفق عليه. ومن النحويين المتقدِّمين مَن اكتفى بهذين البناءين(٣) فلم يذكر غيرهما. وكان الفارسي(٤) ذكر ضابطًا في هذا الباب وهو أن كلَّ اسم ثالثُه ياء أو واو ساكنة وآخره هاء التأنيث فإنه يُعامَل كذلك. وهذه الكُلِّيَّةُ التي نصَّ عليها تشمل هذين البناءين الأصلَين، وبناءين آخرين هما: "فَعُولة" كشَنُوءَة، و"فُعُولة" كخُؤُولة.

فأما ما كان على "فَعُولة" كرَكُوبة، وحَمُولة فاختُلف فيه على قولين:

الأول: أن يكون ملحَقًا في الحكم بأخَوَيه فيكون في التغيير بمنزلة "فَعِيلة"، فتُحذف منه الواوُ كما حُذفت الياءُ من ذينك البناءين، وتُفتح عينُه المضمومة، وهذا مذهبُ سيبويه(٥)، والجمهور(٦) فيُقال: "رَكَبيٌّ"، و"حَمَليٌّ" على "فَعَليٌّ"، ويذكر

---

(١) نقل إجماعَهم عليه أبو حيان في الارتشاف ٦١٢/٢، وابنُ الفخَّار في شرح الجمل ١١٣١/٣.

(٢) في المقاصد الشافية ٤٩٣/٧.

(٣) ينظر: المقتضب ١٣٤/٣، والجمل ٢٥٢-٢٥٣، واللمع ٢٠٨.

(٤) في التكملة ٥٦، واقتفى أثره الواحديُّ في الإعراب ٦٧٨، وينظر أيضًا: المسائل البصريات ٧٦٧/٢-٧٦٨، والعضديات ٢١-٢٢.

(٥) في الكتاب ٣٣٩/٣.

(٦) ينظر: الأصول ٧٢/٣، والخصائص ١١٥/١، والتبصرة ٥٨٩/٢، وشرح التكملة ٤٣٤/١، والمفصل ٢٠٢، والبديع ٢٠١/٢/١، والجزولية ٢٣٨، وشرح ابن خروف ١٠٣٦/٢، =

سيبويه أنه سُمِع في كلامهم "شَنَئِيٌّ" في شَنُوءة[١]، ويذكر ابنُ ولَّاد[٢] أن سيبويه حين سوَّى بين ذوات الياء والواو فإنما حكاه عن العرب، ولم يدَّع أنه استنبطه وقاسه.

الثاني: أن يكون له حكمُ نفسه، فيُنسَب إليه على لفظه فيُقال: "رَكُوبيٌّ"، و"شَنُوئيٌّ"، وهذا مذهبُ المبرد[٣]؛ لأنه يرى أن شَنَئِيًّا شاذٌّ لا يُقاس عليه، وأنه لم يُسمَع غيرُه، وهذا شذوذٌ في السماع، وأما شذوذُه في القياس فإن بين الواو والياء في هذا الباب فرقًا، وذلك أنهم قالوا في عَدِيٍّ: "عَدَويٌّ"، وفي عَدُوٍّ: "عَدُوِّيٌّ"، ففصلوا بين الواو والياء، ولم يُغيِّروا الواو، وفَرْقٌ بين الضمة والكسرة في هذا الباب أيضًا إذ قالوا في نَمِر: "تَمَريٌّ"، وقالوا في سَمُر: "سَمُريٌّ"، فغيَّروا في نَمِر من أجل الكسرة، ولم يُغيِّروا في سَمُر؛ لأنهم استثقلوا اجتماع الياءات والكسرات، فلما خالفت الضمةُ الكسرةَ في نَمِر وسَمُر، والياءُ الواوَ في "عدِيٍّ"، و"عدُوِّيٍّ" وجب أن تُخالِف الياءُ في "فَعِيلة" الواوَ في "فَعُولة"[٤]. ووصف

= واللباب ١٥٣/٢، وشرح ابن يعيش ١٤٦/٥، وشرح الشلوبين ١٠٣٣/٣، والتوطئة ٣٢٩، وشرح ابن عصفور ٣١٧/٢، والتسهيل ٢٦٣، وشرح الكافية الشافية ١٩٤٤/٤، وشرح عمدة الحافظ ٨٩٣/٢، وشرح الأبذي ٢٥٧، وشرح ابن الناظم ٣١٧، وشرح الشافية ٢٣/٢، والتذييل ٢٥٦/٥أ، والارتشاف ٦١٢/٢، وتوضيح المقاصد ١٤٥٦، وأوضح المسالك ٣٣٥/٤، والمساعد ٣٦٥/٣، وتمهيد القواعد ٧١٠٢/٩، والهمع ١٦٢/٦.

(١) وينظر: العين ٢٨٧/٦، والجمهرة ٨٨٢/٢، وتهذيب اللغة ٤٢٢/١١، والصحاح (شنأ) ٥٨/١، والمحكم ١٢٤/٨، واللسان ١٠٢/١، والتاج ٢٨٩/١.

(٢) في الانتصار ٢١٠.

(٣) لم أقف عليه في شيءٍ من كتبه، ونُقِل عنه في الانتصار ٢٠٩، وشرح السيرافي ١٤٩/٤أ، وغيرهما كثير، كما نُسب هذا المذهب أيضًا في التذييل ٢٥٦/٥أ، والارتشاف ٦١٥/٢، والمساعد ٣٦٥/٣، والهمع ١٦٣/٦ إلى الأخفش والجرمي؛ فيكونان سابقين إليه.

(٤) هذه حجتُه المذكورة في شرح السيرافي ١٤٩/٤أ، وهي في التبصرة ٥٩٠/٢، والمخصص ٢٤١/١٣، وشرح ابن يعيش ١٤٧/٥، وشرح الأبذي ٢٥٨ (تحقيق معتاد)، وشرح الشافية ٢٣/٢-٢٤، وأشار إليها ابنُ ولاد في الانتصار ٢٠٩-٢١٠ وردَّها.

ابنُ يعيش[١] قولَ المبرد بأنه متينٌ من جهة القياس[٢]، وقولَ سيبويه بأنه أشدُّ من جهة السماع. وذهب ابنُ الطراوة[٣] إلى حذف الواو وإقرار الضمة على حالها فيُقال: "رَكُبيٌّ"، و"حَمُليٌّ"، و"شَنُئيٌّ".

وأما "فُعُولة" فلم يذكره أحدٌ من النحويين المتقدمين، ولم يمثِّلوا له، واقتفى أثرَهم جمعٌ من المتأخرين، وألحقه جماعة منهم كابن أبي الربيع[٤]، وتبعه ابنُ الفخار[٥].

وأهمل ابنُ مالك في ألفيَّته ذكر البناءين بالكُليَّة، وأيَّد الشاطبي صنيعَه فقال[٦]: "ونِعْمَ ما فعل". وذكر أن إهماله ذكرَهما إما لأنه قائلٌ بمذهب المبرد، أو لأنه ترك ذكر "فَعُولة" لكونه محلًا للنظر إذ كانت المسألةُ اجتهاديةً، ولم يرَ فيها في ذلك الوقت مذهبًا بعينه. كما يمكن أيضًا لَحْظُ ميل السيرافي[٧] إلى مذهب المبرد حين لم يُصحِّح مذهبَ سيبويه كعادته، وترك النظرَ في قياس المبرد بعد إيراده إياه، وما ذاك إلا لظهوره عنده[٨].

وهذا الحذفُ والتغييرُ في تلك الأبنية مشروطٌ بأن تلزمها تاءُ التأنيث، وألَّا تكون مُعتلةَ العين، أو مُضاعَفتها؛ فإن اختلَّ أحدُها فلا حذفَ ولا تغييرَ؛ فلم يحذف العربُ الياء من "فَعِيلة" إذا كانت مُعتلَّة العين بل أتمُّوها فقالوا في طَوِيلة: "طَوِيليٌّ"، وفي حَوِيزة: "حَوِيزيٌّ"، لكراهيتهم تحرُّك الواو لو قالوا: "طَوَليٌّ"،

(١) في شرح المفصل ١٤٧/٥.
(٢) ووصفه بالمتانة أيضًا الرضيُّ في شرح الشافية ٢٤/٢.
(٣) في الإفصاح ١١٣.
(٤) في الملخص ١٠١/٢ (نقلًا عن حاشية محقق المقاصد الشافية ٥٠٣/٧).
(٥) في شرح الجمل ١١٣٠/٣.
(٦) في المقاصد الشافية ٤٩٤/٧.
(٧) في شرح الكتاب ١٤٩/٤أ.
(٨) قاله الشاطبي في المقاصد الشافية ٤٩٤/٧.

و"حَوَزِيٌّ" لثقلها ولُزُوم قلبها ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فيكون ذلك إجحافًا كبيرًا. وكذا لم يحذف العربُ الياء من "فَعِيلة" إذا كانت مُضاعَفة العين واللام بل أتمُّوها فقالوا في جَلِيلة: "جَلِيلِيٌّ"، وفي شديدة: "شَدِيدِيٌّ" لكراهيتهم اجتماع المثلين من غير إدغامٍ لو قالوا: "جَلَلِيٌّ"، و"شَدَدِيٌّ"، وهذان تعليلا الخليل(١).

وأما ما كان على "فَعُولة" فسبق أن ذكرتُ أنها محمولةٌ في الحكم على "فَعِيلة" فيُقال في حَرُورة: "حَرُورِيٌّ"، وفي صَرُورة: "صَرُورِيٌّ"، وفي قَوُولة: "قَوُولِيٌّ" بالتصحيح فيها جميعًا، ولا يُقال: "حَرَرِيٌّ"، ولا "صَرَرِيٌّ"، ولا "قَوَلِيٌّ" للتعليل السابق نفسه.

وأما ما كان على "فُعَيلة" مُعتلَّ العين، أو مضاعَفَها فلم يذكره النحويون المتقدمون، ولم يتحدث سيبويه وغيرُه إلا عن "فَعِيلة" خاصَّةً(٢)، وروى ابنُ الفخَّار(٣) عن شيخه أبي إسحاق الغافقي أنه لا يذكر للمتقدمين فيه نصًّا. ونصَّ عليه بعضُ المتأخرين كابن أبي الربيع(٤)، وأبي حيان(٥)، وابن الفخار(٦)، وابن عقيل(٧)، وناظر الجيش(٨) فجعلوا حُكمَه كحكم ما كان على "فَعِيلة" فقالوا في لُوَيزة: "لُوَيزِيٌّ"، وفي هُرَيرة: "هُرَيرِيٌّ"؛ لأن من مذهبهم أن الحكم فيهما واحدٌ معَ صحة العين وعدم التضعيف، فكذلك ينبغي أن يكون الحكمُ فيهما معَ إعلال العين والتضعيف كذلك. والحقُّ أن بينهما فرقًا؛ وذلك أن السبب الذي أوجَبَ إبقاء

(١) رواهما عنه سيبويه في الكتاب ٣/٣٣٩.
(٢) نصَّ عليه الشاطبي في المقاصد الشافية ٧/٥٠٤.
(٣) في شرح الجمل ٣/١١٣٢.
(٤) في الملخص ٢/١٠١ (نقلًا عن حاشية محقق المقاصد الشافية ٧/٥٠٣).
(٥) في التذييل ٥/٢٥٦أ.
(٦) في شرح الجمل ٣/١١٣٠.
(٧) في المساعد ٣/٣٦٦.
(٨) في تمهيد القواعد ٩/٧١٠٣.

"طويلة" المعتل العين على أصله عند النسب وعدم حذف يائه هو التعليلُ الذي ذكرتُه آنفًا، وهو الثِّقَلُ ولُزُوم القلب، وهو غيرُ موجود في "لُوَيزة"؛ إذ لو قيل: "لُوَزيٌّ" لم يكن هناك مُوجِبٌ لقلب الواو ألفًا، ولأجل هذا الاختلاف بينهما حصل الخلافُ بين النحويين المتأخرين؛ فذهب ابنُ أبي الربيع ومَن وافقه إلى إجراء "فُعَيلة" مجرى "فَعِيلة"، و"فُعُولة" مجرى "فَعُولة"، فحُمِل ما ليس فيه مُوجِبٌ على ما فيه مُوجِب ليجري الجميعُ على أسلوبٍ واحدٍ، وذهب أبو بكر بنُ عبيدة فيما يذكره ابنُ الفخار(١)، والشاطبي(٢) إلى أن لـــ "فُعَيلة"، و"فُعُولة" حكمَ نفسِها، فحين لم يكن فيها السببُ الموجِبُ للتغيير رُجِعَ بها إلى الأصل القياسي من حصول التغيير فيُقال في لُوَيزة: "لُوَزيٌّ"، وفي خُوُولة: "خُوَلِيٌّ" كما قيل في قُتيبة: "قُتَبِيٌّ". وهي من المسائل التي خالَفَ فيها ابنُ عبيدة شيخَه ابنَ أبي الربيع، نصَّ عليه ابن الفخار، وتلميذُه الشاطبي، والله أعلمُ.

(١) في شرح الجمل ١١٣٢/٣.

(٢) في المقاصد الشافية ٥٠٥/٧.

٢. **المسألة الثانية**- الوقف بالرَّوْم على الاسم المنصوب غير المنون، وعلى المفتوح:

للوقف على أواخر الكلم المتحركة طرائقُ، منها الوقفُ بالرَّوْم، وهو النطقُ ببعض الحركة وإضعاف الصوت بها حتى يذهب معظمُها، فيُسمَع لها صُوَيتٌ خفيٌّ يُدرِك معرفته الأعمى بحاسَّة سمعه(١)، واختُلف في الوقف به على ثلاثة أقوال:

الأول: أنه جائزٌ في أحوال المتحرك مطلقًا: في المرفوع منوَّنًا وغير منون، وفي المضموم، وفي المنصوب غير المنوَّن، وفي المفتوح، وفي المنصوب بالكسرة، وفي المجرور بالكسرة أو الفتحة، وفي المكسور؛ وذلك لأنه صُوَيتٌ ضعيفٌ بالحركات الثلاث يتبع الحرفَ الموقوفَ عليه، ولأن عمل الروم ممكنٌ في الحركات كلها لأنه عملُ اللسان، فيلفظ بها لفظًا خفيفًا مسموعًا، وهذا مذهبُ سيبويه(٢) وجمهور النحويين(٣)، وأجازه مكيٌّ(٤)، والداني(٥)، ورُوِي عن ابن

(١) هذا تعريف الداني في جامع البيان ٨٢٩/٢، والتيسير ١٩٩، والتحديد ١٦٩.
(٢) في الكتاب ١٧١/٤.
(٣) ينظر: الأصول ٣٧٣/٢، وشرح السيرافي ١٥٦/٥أ، والتكملة للفارسي ٢٠، والتعليقة ٢١٣/٤، والتبصرة والتذكرة ٧١٧/٢، وشرح التكملة ٢٦٢/١، والنكت ١١٠٢/٢، والمفصل ٣٥١، والبديع ٦٨٢/٢/١، والجزولية ٢٨٠، وشرح ابن يعيش ٦٨/٩، والإيضاح لابن الحاجب ٣٠٢/٢، وشرح الشلوبين ١٠٦٥/٣، وشرح ابن عصفور ٤٣٨/٢، وشرح الكافية الشافية ١٩٨٩/٤، وشرح عمدة الحافظ ٩٧٣/٢، وشرح الأبذي ٤٥ (تحقيق الزهراني)، وشرح ابن الناظم ٣٣١، وشرح الشافية ٢٧٥/٢، والارتشاف ٨٠٨/٢، وتوضيح المقاصد ١٤٧٧/٣، وأوضح المسالك ٣٤٥/٤، والمساعد ٣١٣/٤، وتمهيد القواعد ٥٢٩٤/١٠، والمقاصد الشافية ٥١/٨-٥٢، والهمع ٢٠٧/٦.
(٤) في الكشف عن وجوه القراءات ١٢٢/١، ومشكل إعراب القرآن ٤١٦/١.
(٥) في جامع البيان ٨٢٩/٢، والتحديد ١٦٩.

الباذش[١]، وذكر الداني[٢] حُجَّتهم وهي أن الفتح وإن كان خفيفًا لسُرعة خروجه مع النطق بلا كَلفة، فلا بدَّ من أن يضعُفَ الصوت به بعضَ الضعف إذا أُريد ذلك فيه، وإذا كان ذلك وصحَّ فإنه فلم يخرج عن الغرض فيه من إضعاف الصوت بالحركة.

الثاني: أنه جائزٌ في المرفوع، والمجرور دون المنصوب، وهو مذهبُ القُرَّاء جميعًا[٣]، ونسبه الداني[٤] إلى أبي حاتم[٥]، ورواه ابنُ الناظم[٦]، والرضي[٧]، وابنُ هشام[٨]، عن الفرَّاء[٩]، وهو مذهبُ ابن سِيدهْ[١٠]، وروى الشاطبي[١١] عن أبي بكر بن عبيدة أنه أطلَقَ العبارة به أخذًا منه لذلك عن شيخه

---

(١) رُوي عنه في الارتشاف ٨٠٨/٢، والمساعد ٣١٣/٤، وتمهيد القواعد ٥٢٩٤/١٠، والهمع ٢٠٧/٦، وليس في الإقناع.
(٢) في جامع البيان ٨٣١/٢.
(٣) ينظر: التذكرة ٢٤٠/٢، والتبصرة لمكي ٣٣٥-٣٣٦، والتيسير ٢٠٠، وجامع البيان ٨٢٩/٢، والتحديد ١٧١، والاكتفاء ٧٢-٧٣، والإقناع ٥٠٨/١-٥١١، والموضح في التجويد ٢٠٩، وإبراز المعاني ٢٦٩، والنشر ١٢٦/٢، والإتحاف ٣١٤/١.
(٤) في جامع البيان ٨٣٠/٢.
(٥) وتوبِع في الإقناع ٥٠٩/١، والارتشاف ٨٠٨/٢، وتوضيح المقاصد ١٤٧٧/٣، وتمهيد القواعد ٥٢٩٤/١٠، والمقاصد الشافية ٥١/٨، والهمع ٢٠٧/٦.
(٦) في شرح الألفية ٣٣١.
(٧) في شرح الشافية ٢٧٥/٢.
(٨) في أوضح المسالك ٣٤٥/٤.
(٩) كذا جاء النصُّ عليه عندهم، وجاء في مطبوعة شرح الكافية الشافية ١٩٨٩/٤: "وعند القُرَّاء [كذا، بالقاف] يجوز في الضمة والكسرة، ولا يجوز في الفتحة". وفي مطبوعة المساعد ٣١٣/٤: "ولذا منعه القُرَّاء [كذا، بالقاف] في الفتحة، وأما النحويون فجمهورهم على جوازه فيها". وذكر محققُه أنه ورد في نسخ الكتاب الثلاث: "الفَرَّاء"، وغيَّره بما ترى! وفي مطبوعة الهمع ٢٠٧/٦: "ولذلك لم يُجزه الفراء [كذا، بالفاء] في الفتحة، وأما النحويون فمذهب الجمهور جوازه في الفتحة". وعلَّق محققُه بأنه بالفاء في إحدى النسخ، وهو دالٌّ على أن المثبت في المتن تصحيفٌ، صوابُه بالقاف؛ فليُحرَّر.
(١٠) في المحكم ٣٣٤/١٠.
(١١) في المقاصد الشافية ٥٢/٨.

ابن أبي الربيع حيث جعل الرَّومَ في المنصوب قليلًا[١]؛ ولهذا لم يقرأ به أحدٌ من القرَّاء، واحتجُّوا بخفَّة الفتحة وضَعْفها؛ لأنه إذا نُطِق ببعضها فقد نُطِق بها جميعها لأنها لا تقبل التبعيض كما يقبله الضمُّ والكسر لما فيهما من الثِّقَل، يقول أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)[٢]:

لَكِنَّ مِنْ مَذَاهِبِ القُرَّاءِ ... أَلَّا يَرُومُوا النَّصْبَ فِي الأَدَاءِ
لِكَوْنِهِ حَرَكَةً خَفِيَّةْ ... فَهْوَ لِذَا يَظْهَرُ بِالكُلِّيَّةْ
إِذَا أُرِيدَ رَوْمُهُ فِي الوَقْفِ ... فَعَدَلُوا عَنْهُ مِنَ اجْلِ الضُّعْفِ

وقال القاسم بن فِيرُّهْ الشاطبي (ت ٥٩٠هـ)[٣] في مواضع الروم والإشمام:

وَفِعْلُهُمَا فِي الضَّمِّ وَالرَّفْعِ وَارِدٌ ... وَرَوْمُكَ عِنْدَ الكَسْرِ وَالجَرِّ وُصِّلَا
وَلَمْ يَرَهُ فِي الفَتْحِ وَالنَّصْبِ قَارِئٌ ... وَعِنْدَ إِمَامِ النَّحْوِ فِي الكُلِّ أُعْمِلَا

الثالث: أنه مقصورٌ على المرفوع والمضموم خاصةً، ورواه أبو جعفر النحاس[٤] عن المبرد، وعزاه ابنُ السِّيد[٥] إلى ابن كيسان، وهو ظاهرُ كلام الزجاجي[٦].

وظاهرٌ أن هذا الخلاف إنما هو في المنصوب غير المنوَّن، وأما المنون فالوقفُ عليه بإبدال تنوينه ألفًا في اللغة المشهورة الفاشية على ألسنة العرب، ولا تجري فيه وُجُوهُ الوقف الأخرى، والله أعلمُ.

---

(١) لم أقف عليه في شيءٍ مما طُبِع من مصنفات ابن أبي الربيع، وكلُّها نواقصُ، وعدَّه ابنُ الحاجب في الشافية ٧٩ قليلًا أيضًا، فهو مسبوق به.
(٢) في الأرجوزة المنبهة ٢٧٤-٢٧٥.
(٣) في حرز الأماني ووجه التهاني ٣٠ المسمى (متن الشاطبية).
(٤) في عمدة الكُتَّاب ١٩٧.
(٥) في الحلل ٣٣٤، وتبعه الشاطبي في المقاصد الشافية ٥٣/٨.
(٦) ورد في مطبوعة الجمل ٣٠٩، ٣١٠ زيادة عبارة "أو مجرور" على نص الزجاجي حين عرَّف الروم أخذًا من إحدى النسخ، ونصُّ الشاطبي في المقاصد الشافية ٥٣/٨ على أنه ظاهرُ كلام الزجاجي، ونَقْلُه عن الشلوبين تأوُّله عبارة الزجاجي، وتعقُّبُ ابن السيد إيَّاه في الحلل ٣٣٤، والخفاف في شرح الجمل ٥٧٩/٢، كلُّ ذلك قاطعٌ بأن هذه زيادةٌ مُقحَمةٌ لم ترد في نسخهم.

٣. **المسألة الثالثة**- إدغام التاءين في أول الفعل:

الإدغامُ وَصْلُ حرفٍ ساكنٍ بحرفٍ مثلِه متحركٍ من غير أن يُفصل بينهما بحركةٍ أو وَقْفٍ فيرتفعُ اللسانُ عنهما ارتفاعةً واحدةً[١]. والغرض منه التخفيفُ؛ لأن اجتماع المثلَين عندهم مكروهٌ لأنهم يستثقلُون أن يُمِيلوا ألسنتَهم عن موضعٍ ثم يُعيدُوها إليه لما في ذلك من الكلفة على اللسان[٢].

والإدغام يكون حينًا واجبًا بشروطٍ، وثانيةً يكون ممتنعًا في أحوال، وثالثةً يكون جائزًا في مواضعَ[٣]، ويُهمُّنا من ذلك تحديدًا موضعٌ واحدٌ من مواضع جواز الإدغام روى فيه الشاطبي[٤] وهو يشرح قولَ ابن مالك في ألفيَّته:

وَحَيِيَ افْكُكْ وَادَّغِمْ دُونَ حَذَرْ كَذَاكَ نَحْوُ: تَتَجَلَّى وَاسْتَتَرْ

رأيًا لأبي بكر بن عبيدة، وذلك إذا كان المثلان تاءَين في أول الفعل نحو: "تَتَجَلَّى"[٥]، فهذا مثالٌ يشمل في معناه الماضيَ والمضارعَ المبدوءَين بالتاء،

---

(١) هذا تعريف أبي علي في التكملة ٢٧٣.

(٢) قاله ابنُ يعيش في شرح الملوكي ٤٥١، وأصلُه من حديث شيخ الصنعة في الكتاب ٤١٧/٤.

(٣) ينظر: الكتاب ٤١٧/٤، والمقتضب ٣٣٣/١، والأصول ٤٠٥/٣-٤٠٩، والجمل ٤١٣، وشرح السيرافي ٢٤٥/٤ب، والتكملة ٢٧٣، وعلل النحو ٥٥٥، والتبصرة ٩٣٣/٢، وشرح التصريف ٢١٦، وشرح التكملة ١٦٠٤/٣، والمفصل ٤١٨، وأسرار العربية ٢٨٣، والبديع ٦٢٠/٢/٢، واللباب ٤٦٩/٢، وشرح ابن يعيش ١٢٢/١٠، والإيضاح لابن الحاجب ٤٩١/٢، والتوطئة ٣٨٢، والممتع ٤٠٤، والمقرب ١٥٠/٢، والتسهيل ٣٢٠، وشرح الأبذي ٣٦٥ (تحقيق الزهراني)، وشرح الشافية ٢٣٤/٣، والتذييل ٢٢١/٦ب، والارتشاف ٧٠٢/٢، وتوضيح المقاصد ١٦٤٠/٣، وأوضح المسالك ٤٠٨/٤، والمساعد ٢٥١/٤، وتمهيد القواعد ٥٢٦٩/١٠، والمقاصد الشافية ٤٣٣/٩، والهمع ٢٨٠/٦.

(٤) في المقاصد الشافية ٤٥٩/٩-٤٦٠.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢١٨٥/٤، وشرح ابن الناظم ٣٥١، وتوضيح المقاصد ١٦٤٤/٣، وأوضح المسالك ٤١٠/٤، وشرح ابن عقيل ٢٥١/٤، والمقاصد الشافية ٤٥٤/٩-٤٦٠، وعوَّلتُ كثيرًا على حديث الشاطبي لكونه استوعب المسألة استيعابًا لا مزيدَ عليه.

فالماضي يقع ذلك فيه في "تَفَاعَلَ"، و"تَفَعَّلَ"[١] إذا كانت فاؤهما تاءً نحو: "تَتَابَعَ"، و"تَتَبَّعَ". والمضارع يقع فيه ذلك إذا كان أولُ الماضي تاءً، ولحقت المضارعَ تاءُ الخطاب أو التأنيث نحو: "تَتَقَارَبُ"، و"تَتَكَلَّمُ". فيجوزُ هنا إظهارُ المثلين وهو القياسُ؛ لأن اجتماعهما عارضٌ وغيرُ لازمٍ لكون تاء المضارعة قد تزول ويُؤْتى بغيرها من حروف المضارعة، ولأنها تدخل على الماضي الذي فاؤه غير تاءٍ نحو: "قَاتَلَ"، و"سَلَّمَ". ويجوز أيضًا الإدغام فيُقال في الماضي: "اتَّابَعَ"، و"اتَّبَّعَ"، فيُؤتى بهمزة الوصل توصُّلًا إلى النطق بالساكن، وفي المضارع: "يَتَّابَعُ"، و"يَتَّبَّعُ". وكذلك في الأمر واسمي الفاعل والمفعول.

فإن استشكل ذلك بأن المضارع المبدوء بالتاء يتعذَّر فيه الإدغامُ إذا لحقته تاءُ المضارعة؛ لأنه لا بُدَّ من تسكين الأولى للإدغام، فإذا سكنت فإما أن يبقى المضارعُ على حاله فيلزمُ الابتداءُ بالساكن، وهو ممتنعٌ، وإما أن تدخل عليه همزةُ الوصل وهي لا تلحقُ المضارعَ مطلقًا، ولذلك فلا يُدغَمُ بل يبقى على حاله، فيُقال: "تَتَضَارَبُ"، و"تَتَقَاتَلُ". فجوابُه أن عدم لحاق همزة الوَصْلِ للمضارع لا يمنعُ الإدغامَ إذا كان ثَمَّ ما يقومُ مَقامَها لأنه يجوز في المضارع وجهان: أحدُهما حذفُ إحدى التاءين[٢]، والآخرُ الإدغامُ فيما عُرِف بـ "تاءات البَزِّي"[٣].

---

(١) هاتان الصيغتان مما اتفقت فيهما كلمةُ العلماء، وزاد المعري في رسالة الملائكة ٨٩ صيغةً ثالثةً هي "تَفَعْلَل" كـ "تدحرج".

(٢) هذه من مسائل الخلاف بين الفريقين؛ فمذهبُ البصريين أن الثانية وهي التاء الأصلية هي المحذوفة، ومذهب الكوفيين أن المحذوفة هي الأولى وهي تاء المضارعة، ينظر: الإنصاف ٥١٨-٥٢١.

(٣) هو أبو الحسن أحمد بن محمد البَزِّي (ت ٢٥٠هـ تقديرًا)، أحدُ رواة ابن كثير المكي (ت ١٢٠هـ) أحد القراء السبعة المشهورين، رُوي عنه إدغامُ التاءين في أول المضارع في واحد وثلاثين موضعًا. ينظر: التذكرة ٢٧٥/٢، والكشف ٣١٤/١، وجامع البيان ٩٣٢/٢، والتيسير ٢٤٣، والإقناع ٦١٢/٢، وإبراز المعاني ٣٦٨، والنشر ٢٣٢/٢، وهذا الإدغامُ يكون حالَ الوصل، فأما عند الوقف فلا يجوز بوجهٍ؛ لاستلزامه الابتداء بالساكن، وهو ممتنعٌ. هذا وقد روى الداني بسنده في جامع البيان ٩٣٣/٢ أنه جعل التشديد في الباب مطَّردًا، ولم يحصره بعددٍ، ونقله ابنُ الباذش في الإقناع ٦١٣/٢-٦١٤.

وقسَّم مكيٌّ[١] هذا الإدغامَ ثلاثة أقسام:

- أن يكون قبل المدغم متحرِّكٌ من كلمةٍ ومن كلمتين، نحو: ﴿فَتَّفَرَّقَ بِكُم﴾ (الأنعام: ١٥٣)، و﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ﴾ (النساء: ٩٧).
- أن يكون قبل المدغم ألفٌ، أو واوٌ ساكنة قبلها ضمةٌ، نحو: ﴿وَلا تَّفَرَّقُوا﴾ (آل عمران: ١٠٣)، و﴿عَنْهُ تَّلَهَّى﴾ (عبس: ١٠).
- أن يكون قبل المشدَّد حرفٌ ساكنٌ من غير حروف المدِّ واللِّين، نحو: ﴿إِذْ تَّلَقَّونَهُ﴾ (النور: ١٥)، و﴿نَارًا تَّلَظَّى﴾ (الليل: ١٤).

فيُدغِم البَزيُّ هنا ويعتدُّ بالاتصال العارض. وعندما قال ابنُ عصفور عن هذه القراءة[٢]: "وقد تقدَّم أن سيبويه[٣] لا يُجيز إسكانَ هذه التاء في يَتَكَلَّمُون ونحوه؛ لأنها إذا سكَنَت احتيِجَ لها ألفُ وصلٍ، وألفُ الوَصْل لا تلحقُ الفعلَ المضارعَ، فإذا اتَّصلَت بما قبلها جازَ؛ لأنه لا يُحتاجُ إلى همزة وصل. إلَّا أن مثلَ ﴿فَإِنْ تَّوَلَّوا﴾ (آل عمران: ٣٢)، و﴿إِذْ تَّلَقَّونَهُ﴾ (النور: ١٥) لا يجوزُ عند البصريين على حالٍ لما في ذلك من الجمع بين الساكنين، وليس الساكن الأول حرفَ مدٍّ ولينٍ". تعقَّبه أبو حيان فقال[٤]: "وقراءةُ البزي ثابتةٌ تلقَّتها الأمةُ بالقَبول، وليس العلمُ محصورًا ولا مقصورًا على ما نقله وقاله البصريون، فلا تنظُرْ إلى قولهم: إنَّ هذا لا يجوز". وقد صرَّح سيبويه بالجواز في قوله[٥]: "وأما قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿فَلَا تَنَنَاجَوْا﴾ (المجادلة: ٩) فإن شِئتَ أسكَنتَ الأوَّلَ للمدِّ، وإن شِئتَ

(١) في الكشف عن وجوه القراءات ٣١٥/١.
(٢) في الممتع ٤٥٦.
(٣) ينظر: الكتاب ٤٧٦/٤.
(٤) في البحر المحيط ٦٧٩/٢.
(٥) في الكتاب ٤٤٠/٤.

أَخفَيتَ وكان بزنتِهِ مُتحرِّكًا". ووافقه الأخفش[١]، والزجاج[٢]، والنحاس[٣]، والسيرافي[٤]، والفارسي[٥]، وغيرهم[٦].

ويُشترط هنا ألَّا يكون التاءَان قد حُذِفت معَهما تاءٌ ثالثةٌ نحو: "تَتَابَعُ" الذي أصله "تَتَتَابَعُ"، لأنه لا يُقال: "اتَّابَعُ"؛ لأن التاء الأُولى تسكُنُ فيلزمُ الابتداءُ بالساكن، ولا يجوز الإتيان بهمزة الوَصْل، لأنها لا تلحقُ المضارعَ كما ذُكِر من قبلُ. فإن قيل: قد يؤتى بمدٍّ أو تحريكٍ قبلها، فلم لا يجوزُ الإدغامُ كما جاز فيما عُرِف بـــ "تاءات البَزي"؛ نحو: "أنتَ تَّابَعُ"، في: "أنتَ تَتَابَعُ"، و"هيَ تَّابَعُ"، في: "هيَ تَتَابَعُ"، و"لا تَّابَعْ يا هذا". فيُجيب الشاطبي[٧] بأن "الإدغام في مثل هذا على خلاف الأصل والقياس؛ لأنه بناءٌ على الاعتداد بالعارض، والأصلُ ألَّا يُعتدَّ به، وإذا كانوا قد تركوا الإدغامَ في أحد الوجهين اعتبارًا بعُرُوض أحد المثلَين هنا مع أن التاء قد صارت جُزءًا من الكلمة نحو: "تَتَابَعَ"، و"تَتَالَى"، فما الظنُّ بالاعتداد بما هو من كلمةٍ أخرى، لكنه سُمِعَ ذلك معَ عدم الحذف، ولم يُسمَع معَ الحذف فلا نقولُ به ولا نُجيزُه. وأيضًا الإدغامُ يُشْبه الحذفَ إذ يصيرُ به الحرفان كحرفٍ واحدٍ، فهو إذا اجتمع معَ الحذف إخلالٌ بالكلمة، فاجتَنَبُوه. وأيضًا لَمَّا امتنَعَ فيه الحذفُ بعد الحذف فَارَقَ "تَتَنَاجَونَ" ونحوه، فلمَّا التُزِم فيه التاءَان في جميع

---

(١) في معاني القرآن ٢٥٤/١.
(٢) في معاني القرآن ١٣٨/٥.
(٣) في إعراب القرآن ٣٧٧/٤.
(٤) في كتاب الادِّغام ٨٧.
(٥) في الحجة للقراء ٦٧/٤.
(٦) ينظر: اللباب ٤٧١/٢، وشرح الشافية ٢٤٠/٣، والمساعد ٢٥٤/٤، وتمهيد القواعد ٥٢٧٠/١٠، والمقاصد الشافية ٤٥٨/٩، والهمع ٢٨٦/٦.
(٧) في المقاصد الشافية ٤٦١/٩.

أحواله لم تُلْتَفَت تلك الحالة؛ إذ كان غيرَ مُتعَيِّنٍ في كثيرٍ من أحوال الفعل، وأيضًا الإدغامُ ليس بأصلٍ بل الأصلُ الحذفُ، فإذا امتنع الأصلُ امتنَعَ الفرعُ"(١).

فإن اجتمع المثلان في أول الاسم وكان غيرَ جارٍ على الفعل نحو: "بَبْرٌ"، و"دَدَنٌ"، فإن مِثلَ هذا لا يُدغَمُ لاشتراط كون المثلين أولَ فعلٍ، ولأن ثاني الاسم الأول ساكنٌ ويُشترط للإدغام تحرُّكُه، ولأنه لو أُدغِمَ الاسم الثاني لسكن أولُه ولا يُبتَدَأ بساكنٍ، ولا يجوز هنا لحاقُ ألف الوصل لأن مواضع لحاقها للاسم معلومةٌ معدودةٌ، وليس هذا منها، وهذا النحو من الأسماء في غاية النُّدور. وأما إن كان جاريًا على الفعل المضارع بأن كان اسم فاعل، أو اسم مفعول فإنه يجري فيهما ذلك حكم الإدغام، فيُقال: "مُتَّارِكٌ"، و"مُتَّبِعٌ"، و"مُتَّارَكٌ"، و"مُتَّبَعٌ"، كما يُقال: "يَتَّارَكُ"، و"يَتَّبِعُ"، فيُدغَم، ويُقال: "مُتَتَارِكٌ"، و"مُتَتَبِّعٌ"، و"مُتَتَارَكٌ"، و"مُتَتَابَعٌ"، كما يقال: "يَتَتَارَكُ"، و"يَتَتَبَّعُ".

فأما إن كان مصدرًا مشتقًّا منه هذه الأشياء نحو: "التَّتَارُكُ"، و"التَّتَبُّعُ"، فقيل: لا يجُوزُ فيه الإدغامُ؛ لأن ألفَ الوَصْل لا تلحَقَ من الأسماء إلا الأسماءَ الجاريةَ على أفعالها نحو: "الاستِخرَاج"، و"الاقْتِدار"، و"التَّفَاعُل"، و"التَّفَعُّل" ليسا بجارِيَينِ على أفعالهما: "تَفَاعَلَ"، و"تَفَعَّلَ"، وإذا لم تلحق المصدرَ ألفُ الوَصْل لم يكن سبيلٌ إلى الإدغام لاستلزامه البدء بالساكن؛ ولذا فارَقَ المصدرُ اسمَي الفاعل والمفعول، وصار مثل: "دَدَن" ونحوه. ويروي الشاطبي(٢) في هذا السياق عن أبي بكر بن عبيدة أنه ذكر هذه الطريقةَ في اختصار البسيط لشيخه ابن أبي الربيع، ويغلِبُ على ظنِّ الشاطبي أن ابنَ أبي الربيع نصَّ عليه في البسيط، وإن كان لم يَرَه فيه(٣)، وأنه رآه ذكره بعينه في الكافي شرح الإيضاح(٤)، ووجَّه المنعَ بما

(١) ونصَّ على أنه من حديث ابن الضائع، وهو له في شرح الجمل ٢/١٠٦٩-١٠٧٠.
(٢) في المقاصد الشافية ٩/٤٥٩.
(٣) ليس في المطبوعة.
(٤) ليس في المطبوعة.

ذكره ابنُ عبيدة. ولكن الذي نصَّ عليه سيبويه يقتضي أن الحكم في "التَّفَاعُل"، و"التَّفَعُّل" جارٍ بجواز الوجهين كالفعل من غير فرق، ولم يُراعِ ما ذُكِر من عدم الجَرَيان، يقول[١]: "ومما يُدغَمُ إذا كان الحرفان من مخرَجٍ واحدٍ وإذا تقارَبَ المخرَجان قولُهم: يَطَّوَّعُون في يَتَطَوَّعُون، ويَذَّكَّرُون في يَتَذَكَّرون، ويَسَّمَّعُون في يَتَسَمَّعُون". ثم قال[٢]: "وتقول في المصدر: ازَّيُّنًا، وادَّارُؤًا". وكلامُ سيبويه نصٌّ في أن المتقارِبَين لهما حكمُ المثلَين، ووافقه الفراء[٣]، والأخفش[٤]، والزجاج[٥]، والسيرافي[٦]، والفارسي[٧]، ولكن يروي الشاطبي[٨] عن أبي بكر بن عبيدة أنه منع هذا الحكمَ في المتقارِبَين، ولم يعرض حجتَه.

وتعقَّب[٩] ما قيل من عدم الجريان بأنه ليس كذلك، لأنه على الجملة مصدرٌ، والمصادرُ تجري في هذا الحكم مَجرى أفعالها، ويُطلَق عليها أنها جاريةٌ عليها، لقولهم: "هذا المصدر جارٍ على فعله"، و"هذا غيرُ جارٍ عليه". والجريان أعمُّ من الجريان الذي يطلق لاسم الفاعل في بابه، فالمصدر من الأسماء الجارية على أفعالها في الأحكام كجريان اسم الفاعل والمفعول في هذه الأحكام التصريفية، بخلاف نحو: "دَدَن" الذي ذكرنا أنه في غاية الندور، وأن عدم الاعتداد به شهيرٌ في أحكام التأليفات، وأن الغالب في الأسماء التي يقع المثلان في أولها أن تكون جاريةً على الأفعال فيُحكَم لها بحكم الأفعال، والله أعلمُ.

---

(١) في الكتاب ٤/٤٧٤.
(٢) السابق نفسه ٤/٤٧٥، وينظر: التعليقة للفارسي ٥/٢٠٣.
(٣) في معاني القرآن ١/٧٥.
(٤) في معاني القرآن ١/١١٢، ١١٤.
(٥) في معاني القرآن ١/١٥٥، ١٦٦، ٢/٣١٦-٣١٧.
(٦) في كتاب الادِّغام ٢٦٨-٢٦٩.
(٧) في الحجة للقراء ٣/١١٩، ٤٠٢، ٥/٤٦٧-٤٦٨.
(٨) في المقاصد الشافية ٩/٤٥٩.
(٩) في السابق نفسه ٩/٤٦٠.

- **الفصل الثالث- منهجه النحوي**:

ظهر جليًّا من خلال دراسة آراء أبي بكر بن عبيدة النحوية والتصريفية أن له شخصيته المتميزة، وتفكيره المستقل، وجهده النحوي والتصريفي في المواضع التي أشرتُ إلى رأيه فيها، وآيةُ ذلك عنايةُ النحويين المتأخرين بنقل آرائه والحَفَل برواية اختياراته، سواء كان ذلك في سياق موافقته فيما نحا إليه وتأييد مذهبه فيه، أم الاشتغال بالرد عليه إن كان ثمة موضعٌ للرد، وهذه النصوصُ منقولةٌ عنه في مصنفاته النحوية المشهورة كشرح جمل الزجاجي، واختصار البسيط لشيخِه ابن أبي الربيع، وهي نصوصٌ دالَّةٌ على أن لابن عبيدة إسهامًا مباشرًا في معالجة بعض قضايا النحو والتصريف، وقَدَمَ صدقٍ في بناء النحو العربي بشكل عام، ولعلي أختصرُ معالم شخصيته وفكره النحوي في النِّقاط الآتية:

١) استدلالُه بالسماع، والاستشهاد بنصوصه فيما ينحو نحوَه من آراءٍ، سواء كان ذلك المسموع من آي الذكر الحكيم أم من شعر العرب وأقوالهم، ويظهر هذا من استدلاله بقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ (النصر: ١)، وقول الشاعر: "وَإِذَا هَلَكتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي" على أن الفاء واقعة في جواب شرط مقدر.

٢) أخذُه بالقياس، واعتداده به، ويظهر ذلك في قياسه جواز مجيء الجملة الطلبية خبرًا عن المبتدأ على الجملة الخبرية لوقوعها موقع المفرد لكون تقديرها به لا يُخلُّ بالمطلوب.

٣) ميلُه إلى التعليلات المنطقية في الأوجه النحوية والتصريفية التي يصطفيها، ومن ذلك ترجيحه أن طلب الهمزة والأمر والنهي في باب الاشتغال مُقدَّمٌ على طلب المشاكلة اللفظية لكون جانب المعنى مُغلَّبًا على جانب اللفظ.

٤)أنه قد يلجأ إلى القول بالتضمين أو الحمل على المعنى لتأويل ما قد يرد عن العرب مما لا يمكن تأويله وفق رأيه إلا على ذلك، ويظهر هذا من تأويله نصب المعطوف في قولهم: "مررت بزيدٍ وعَمرًا".

٥)أنه يرى أن المعنى عنصرٌ رئيسٌ في التركيب النحوي، وأنه يجب ترجيحه على الجانب اللفظي، وقد اعتمد عليه في ترجيح ما ذهب إليه في النقطة السابقة.

٦)قد يلجأ إلى ترجيح حسن السبك وتآلف النظام اللفظي ويرى أنه المقدَّمُ في الإعراب رعايةً لحق اللفظ، ويظهر ذلك في إعراب قول الراجز: "يا نصر نصرًا نصرا" وأنه لا يُجيز أن يُحمَل عطفُ البيان على اللفظ، والنعتُ على الموضع، ولا عكسُ ذلك لما فيه من المنافَرة اللفظية.

٧)قد يميل إلى ترجيح العامل المعنوي في بعض الصور، ويراه مقدَّمًا على العامل اللفظي، ويظهر هذا في اختياره أن معنى الإشارة هو العامل في الحالين في قولهم: "هذا بُسرًا أطيبُ منه رُطبًا".

٨)أنه كان معنيًّا بلغات القبائل كلغتي أهل الحجاز وبني تميم، ويظهر هذا من استعراض رأيه في جريان هذا القول: "ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعبأ به" على لسان الفريقين بالرفع والنصب، ومحاولة تأويل مقالتهم فيه لتتناسب معَ ما عُهِد من قواعدهم، وما استقرِّ من أقضيتهم.

٩)كان له بعض الآراء الشاذة التي لم أقف على أحدٍ من النحويين وافقه عليها، من مثل تأويله استعمال سيبويه لـــ "مَكُون" بأنها مصدر جاء على زنة المفعول، وليست به، وكمنعه إجراء الإدغام في الحرفين المتقاربين وقَصْره على المتماثلين.

١٠)أنه كان عمومًا بصريَّ الهوى، مؤثرًا لمذهبهم، وموافقًا لجمهورهم، وكان أثرُ شيخه ابن أبي الربيع ظاهرًا في بعض آرائه واختياراته، ولا يعني هذا بحالٍ متابعته الدائمة له وموافقته فيما ينحو نحوه من آراء، كلَّا، فباستعراض آرائه واختياراته تراه يوافقه في بعضها، ويخالفها في بعضها الآخر، من مثل موافقته في جعل الفاء واقعة في جواب شرط مقدر في قوله تعالى: ﴿لِمِثْلِ هَٰذَا فَلْيَعْمَلِ ٱلْعَٰمِلُونَ﴾ (الصافات: ٦١)، وبإطلاق القول بأن الرَّوْم لا يكون في المنصوب إلا قليلًا، وبأن المصدر الذي على "التفاعُل"، و"التفعُّل" لا يجوز فيه إدغام التاءين، وفي مقابل هذا خالفه في إبدال النكرة من اسم "لا" النافية للجنس، وتغليب طلب الهمزة والأمر والنهي على طلب المشاكلة اللفظية، كما خالفه في النسب إلى ما كان على "فُعيلة"، و"فُعُولة".

١١)فقد بان من هذا أنه حاول أن تكون له شخصيته المستقلة، وتفكيره المستقل، ومذهبه الخاص في كثير من آرائه؛ ولذا نراه يُخالِف شيخَه ابن أبي الربيع في بعض ما رجَّحه، بل ويُخالف شيخَ الصنعة سيبويه، فهو ليس متابعًا ومقلِّدًا لأحدٍ بعينه، فيُخالف حينًا، ويُتابع أحيانًا، رائدُه في ذلك تتبُّعُ الدليل، وقوةُ الحجة، ونصاعة البرهان.

الخاتمة:

كان الهدف من هذا البحث تعرُّف شخصية هذا العالم النحوي أبي بكر بن عبيدة -رحمه الله- من خلال دراسة مراحل حياته، واستعراض آرائه النحوية والتصريفية التي عرضتها بعضُ المصنفات، وذكر بعض الملامح والمعالم لمنهجه النحوي، وفي ختام ذلك كانت هناك بعض النتائج التي تمخَّض عنها هذا البحثُ أعرضُها في النِّقاط الآتية:

١) أن العصر -وهو القرن السابع الهجري- والإقليم -وهو الأندلس عمومًا- اللذين عاش فيهما أبو بكر بن عبيدة شهدا نهضة علمية رائدة في العلوم جميعًا، وفي الميدان النحوي خاصة؛ فامتلأت دور العلم بأكابر النحويين الذين كانوا ملء السمع والبصر، وتسابق الطلبة إلى النهل من علومهم، والأخذ من فوائدهم.

٢) أن أبا بكر بن عبيدة كان تلميذًا برًّا بشيخه ابن أبي الربيع، وكان أكثر شيوخه أثرًا في مسيرته العلمية، ولا يعني هذا البتةَ متابعته التامة له فيما يذهب إليه كما بينتُه من قبلُ، ويظهر أن العلاقة بينه وبين شيخه كانت متسمةً بالود فنراه يعرض عليه ما يُشكِل عليه كسؤاله إياه الفرق بين ترخيم "قاضُون"، و"دِرْحاية".

٣) أنه معدودٌ ضمن رجالات النحو البصري، وتظهر أمارة هذا في متابعته سيبويه وجمهور البصريين في الغالب الأعم.

٤) أن هذا لا يمنع من أن يكون له بعض الآراء والاختيارات التي تخرج به عن متابعة المدرسة التي ينتسب إليها، وهذا دالٌّ في بعض وجوهه على تميُّز شخصيته، وتفرُّد فكره النحوي؛ فلم يرضَ أن يكون مقلدًا لمن سبقه مرددًا

لأقواله دون أن يجعل لنفسه موقعًا في بنيان النحو، وتميُّزًا في تفكيره النحوي.

٥)كانت الأدلة التي اعتمد عليها ابنُ عبيدة في تأييد ما ذهب إليه متنوعة؛ فاعتمد السماع، والقياس، ورجَّح كون المعنى مؤثرًا في توجيه التركيب النحوي.

٦)كان التعليل حاضرًا في أغلب آرائه واختياراته، فلم يختر مذهبًا إلا بعلةٍ تكشفه، ودليلٍ يدعمه؛ ترسيخًا لقوة مُعتقِده، ودعوةً لتمثُّله والأخذ به.

٧)أن لابن عبيدة جهودَه في التصنيف النحوي فشرح جمل الزجاجي، واختصر البسيط لشيخه ابن أبي الربيع.

٨)أن مصنفات النحويين خلال المدة التي عاش فيها ابنُ عبيدة وما تلتها مَلْأَى بإشاراتٍ متعددةٍ إلى جملةٍ كبيرة من النحويين الذين لا يكاد يعرفهم أحدٌ حتى من المتخصصين، واحتفالُ أصحابها بالإشارة إلى آرائهم وبيان مكانتهم دالٌّ على عُلُو كعبهم في ميدان الدرس النحوي، وساعَدَ في الجهل بهم ضياعُ مصنفاتهم التي بها شُهِروا، ومسألةُ الرجوع إلى تلك المصنفات النحوية والتنقيب فيها وجمع ما ذُكِر من آراء كل عَلَمٍ من أولئك جديرٌ بالعناية، وحقيقٌ بالاهتمام.

والحمدُ لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحاتُ

* * *

المصادر والمراجع

أولًا- المخطوطات:

١. التذييل والتكميل لأبي حيان، نسخة مصورة عن دار الكتب المصرية بالرقم (٦٠٦١).

٢. شرح الكتاب للسيرافي، نسخة مصورة عن دار الكتب المصرية بالرقم (١٣٧).

٣. ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة لابن رُشَيد السبتي، ج٧، مكتبة الأسكوريال بالرقم (١٧٣٥).

ثانيًا- الرسائل الجامعية:

٤. الإعراب في علم الإعراب للواحدي، تحقيق عبد الله السديس (دكتوراه)، كلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية بالمدينة، ١٤٣٣هـ.

٥. تقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجي، تحقيق محمد الزين (دكتوراه)، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٦م.

٦. شرح الإيضاح للعكبري، تحقيق عبد الرحمن الحميدي (دكتوراه)، كلية اللغة العربية، جامعة جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٠٦هـ.

٧. شرح الجزولية للأبذي:

- الأبذي ومنهجه في النحو وتحقيق السفر الأول، تحقيق سعد الغامدي (دكتوراه)، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٠٥-١٤٠٦هـ.

- من أول باب التنازع إلى نهاية مباحث منع الصرف، تحقيق حسن الحربي (ماجستير)، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٢٣-١٤٢٤هـ.

-من أول باب الاستثناء إلى آخر باب تخفيف الهمزة، تحقيق معتاد الحربي (ماجستير)، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٢٣-١٤٢٤ه.

-من أول باب المقصور والممدود إلى آخر الكتاب، تحقيق محمد الزهراني (ماجستير)، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٢٤ه.

٨. شرح الجمل لابن الفخار، تحقيق حماد الثمالي (دكتوراه)، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٠٩-١٤١٠ه.

٩. شرح الكتاب للرماني، من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال في القسَم، تحقيق سيف العريفي (دكتوراه)، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤١٨ه/١٩٩٨م.

١٠. المحصول في شرح الفصول لابن إياز، تحقيق محمد صفوت محمد (دكتوراه)، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر.

ثالثاً- الكتب المطبوعة:

١١. إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة المقدسي، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٢. إتحاف فضلاء البشر للبنا، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

١٣. اختصار الأخبار لابن القاسم السبتي، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط، ط٢، ١٤٠٣ه/١٩٨٣م.

١٤. الإحاطة في أخبار غرناطة للسان الدين بن الخطيب، تحقيق محمد عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٣٩٥ه/١٩٧٥م.

١٥. ارتشاف الضرب لأبي حيان، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

١٦. الأرجوزة المنبهة للداني، تحقيق محمد الجزائري، دار المغني، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

١٧. أسرار العربية للأنباري، تحقيق د. محمد مدكور، ووائل عبد الباري، إصدارات مجلة الوعي، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م.

١٨. إشارة التعيين لليماني، تحقيق د. عبد المجيد دياب، مطبوعات مركز الملك فيصل، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

١٩. الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، تحقيق د. عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.

٢٠. الأصول لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٢١. إعراب القرآن المنسوب خطأً للزجاج، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٢٢. الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة، تحقيق د. حاتم الضامن، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٢٣. الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، مطبوعات جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٣هـ.

٢٤. الاكتفاء في القراءات السبع لابن خلف، تحقيق د. حاتم الضامن، دار نينوى، دمشق، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٢٥. أمالي ابن الشجري، تحقيق د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٢٦. إنباه الرواة للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٢٧. الانتصار لسيبويه لابن ولاد، تحقيق د. زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٢٨. الأنساب للسمعاني، تحقيق عبد الرحمن المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط١، ١٣٨٢هـ/١٩٦٢م.

٢٩. الأنساب للصحاري، تحقيق د. محمد إحسان النص، ط٤، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٣٠. الأنساب المتفقة لابن القيسراني، تحقيق كمال الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

٣١. الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، تحقيق د. جودة مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٣٢. أوضح المسالك لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

٣٣. الإيضاح لابن الحاجب، تحقيق د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.

٣٤. الإيضاح للفارسي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، ط١، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

٣٥. الإيضاح في علل النحو للزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٥، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٣٦. البحر المحيط لأبي حيان، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٠م.

٣٧. بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية، تحقيق علي العمران، دار عالم الفوائد.

٣٨. البديع لابن الأثير، تحقيق د. فتحي أحمد علي الدين، ود. صالح العايد، مطبوعات جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٠هـ.

٣٩. برنامج التجيبي، تحقيق عبد الحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨١م.

٤٠. برنامج شيوخ ابن أبي الربيع لابن الشاط، تحقيق العربي الفرياطي، الرابطة المحمدية للعلماء، المغرب ٢٠٠٨م.

٤١. برنامج شيوخ الرعيني، تحقيق إبراهيم شبوح، وزارة الثقافة السورية، دمشق، ١٣٨١هـ/١٩٦٢م.

٤٢. برنامج الوادي آشي، تحقيق د. محمد الحبيب الهيلة، مطبوعات جامعة أم القرى، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٤٣. البسيط لابن أبي الربيع، تحقيق د. عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

٤٤. بصائر ذوي التمييز للفيروزآبادي، تحقيق محمد النجار وعبد العليم الطحاوي، المكتبة العلمية، بيروت.

٤٥. البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٤٦. تاج العروس للزَّبيدي، تحقيق عبد الستار فراج، إصدارات وزارة الإرشاد والأنباء الكويتية، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.

٤٧. تاريخ الإسلام للذهبي، تحقيق د. بشار معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٤ه/٢٠٠٣م.

٤٨. التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق د. فتحي أحمد، مطبوعات جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢ه/١٩٨٢م.

٤٩. التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

٥٠. التحديد في الإتقان والتجويد للداني، تحقيق د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، الأردن، ط١، ١٤٢١ه/٢٠٠٠م.

٥١. تحفة الأقران للرُّعيني، تحقيق د. علي البواب، كنوز إشبيليا، الرياض، ط٢، ١٤٢٨ه/٢٠٠٧م.

٥٢. التذكرة في القراءات الثمان لابن غلبون، تحقيق أيمن رشدي سويد، مطبوعات جمعية تحفيظ القرآن الكريم بجدة.

٥٣. التذييل والتكميل لأبي حيان، تحقيق د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط١، (ج٤) ١٤٢١ه/٢٠٠٠م، (ج٥) ١٤٢٢ه/٢٠٠٢م، (ج٦) ١٤٢٦ه/٢٠٠٥م، (ج٧) ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، (ج٩) ١٤٣١ه/٢٠١٠م، (ج١٣) ١٤٣٧ه/٢٠١٦م.

٥٤. التصريح على التوضيح لخالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١ه/٢٠٠٠م.

٥٥. التضمين النحوي في القرآن الكريم، د. محمد نديم فاضل، دار الزمان، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٦ه/٢٠٠٥م.

٥٦. التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تحقيق د. عوض القوزي، ط١، ١٤١٠ه/١٩٩٠م.

٥٧. تعليق الفرائد للدماميني، تحقيق د. محمد المفدى، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٥٨. التفسير البسيط للواحدي، تحقيق مجموعة من الأساتذة، مطبوعات جامعة الإمام، ١٤٣٠هـ.

٥٩. تفسير البيضاوي، تحقيق محمد المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٩م.

٦٠. التكملة لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن فرهود، مطبوعات جامعة الرياض، ط١، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٦١. التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار، تحقيق عبد السلام الهراس، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٦٢. توجيه اللمع لابن الخباز، تحقيق د. فايز دياب، دار السلام، القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٦٣. توضيح المقاصد للمرادي، تحقيق د. عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٦٤. التوطئة للشلوبين، تحقيق د. يوسف المطوع، الكويت، ط٢، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٦٥. التيسير في القراءات السبع للداني، تحقيق د. حاتم الضامن، مكتبة الصحابة، الإمارات، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٦٦. جامع البيان في القراءات السبع للداني، مطبوعات جامعة الشارقة، الإمارات العربية، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٦٧. جذوة الاقتباس لابن القاضي، دار المنصور، الرباط، ١٩٧٣م.

٦٨. الجمل للزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٠٨ه/١٩٨٨م.

٦٩. جمهرة أنساب العرب لابن حزم، تحقيق عبد السلام هارون، ط٥، دار المعارف بالقاهرة.

٧٠. جواهر الأدب في معرفة كلام العرب للإربلي، تحقيق د. حامد محمد نيل، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٤٠٤ه/١٩٨٤م.

٧١. حاشية الصبان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧ه/١٩٩٧م.

٧٢. الحجة للقراء السبعة للفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون، دمشق، ط١، ١٤٠٤ه/١٩٨٤م.

٧٣. حروف المعاني للزجاجي، تحقيق د. علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦ه/١٩٨٦م.

٧٤. الحلل في إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل لابن السِّيد، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة، بيروت.

٧٥. الحمل على المعنى في العربية، د. علي العنبكي، ديوان الوقف السني، بغداد، ط١، ٢٠١٢م.

٧٦. الخاطريات لابن جني، تحقيق علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٨ه/١٩٨٨م.

٧٧. خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٤٠٩ه/١٩٨٩م.

٧٨. الخصائص لابن جني، تحقيق محمد النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣، ١٤٠٦ه/١٩٨٦م.

٧٩. الدرر الكامنة لابن حجر، تحقيق محمد عبد المعيد، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

٨٠. الدرة الألفية لابن معط، تحقيق سليمان البلكيمي، دار الفضيلة، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.

٨١. درة الحجال لابن القاضي، تحقيق د. محمد أبو النور، دار التراث، القاهرة.

٨٢. الدر المصون للسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق.

٨٣. الديباج المذهب لابن فرحون، تحقيق د. محمد أبو النور، دار التراث، القاهرة.

٨٤. الذيل والتكملة للمراكشي، تحقيق د. إحسان عباس وزميليه، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط١، ٢٠١٢م.

٨٥. رحلة ابن رشيد السبتي دراسة وتحليل، د. أحمد حدادي، مطبوعات وزارة الأوقاف المغربية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٨٦. رسائل في اللغة لابن السيد، تحقيق د. وليد السراقبي، إصدارات مركز الملك فيصل، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٨٧. رسالة الملائكة للمعري، تحقيق محمد الجندي، دار صادر، بيروت، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٨٨. سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

٨٩. سلم الوصول إلى طبقات الفحول لحاجي خليفة، تحقيق محمود الأرناؤوط، مركز الأبحاث، إستانبول ٢٠١٠م.

٩٠. سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٥ه/١٩٨٥م.

٩١. الشافية لابن الحاجب، تحقيق د. صالح الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.

٩٢. شجرة النور الزكية لمحمد بن محمد مخلوف، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤٩ه.

٩٣. شرح الألفية لابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠ه/١٩٨٠م.

٩٤. شرح الألفية لابن الناظم، تصحيح محمد اللبابيدي، مطبعة جاورجيوس، بيروت، ١٣١٢هـ.

٩٥. شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد المختون، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤١٠ه/١٩٩٠م.

٩٦. شرح التصريف للثمانيني، تحقيق د. إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٩ه/١٩٩٩م.

٩٧. شرح التكملة لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. أحمد الدويش، مطبوعات جامعة الإمام، ط١، ١٤٢٨ه/٢٠٠٧م.

٩٨. شرح الجمل لابن خروف، تحقيق د. سلوى محمد عمر عرب، مطبوعات جامعة أم القرى، ١٤١٩ه.

٩٩. شرح الجمل لابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، (دون بيانات نشر).

١٠٠. شرح شذور الذهب لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤م.

١٠١. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، تحقيق د. عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

١٠٢. شرح عيون كتاب سيبويه لأبي نصر القرطبي، تحقيق د. عبد ربه عبد اللطيف، القاهرة، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١٠٣. شرح الكافية للرضي، تحقيق د. حسن الحفظي، ود. يحيى بشير، مطبوعات جامعة الإمام، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

١٠٤. شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، مطبوعات جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

١٠٥. شرح الكتاب للسيرافي، (ج٢) تحقيق د. رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٠م، (ج٣) تحقيق د. فهمي أبو الفضل، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م، (ج٤) تحقيق د. محمد عبد الدايم، (ج٦) تحقيق د. محمد عبد الرؤوف، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، (ج٨) تحقيق مصطفى سلامة وزميله، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، (ج٩) تحقيق شعبان صلاح وزميله، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

١٠٦. شرح اللمع لابن بَرهان، تحقيق د. فائز فارس، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١٠٧. شرح المفصل لابن يعيش، المطبعة المنيرية، مصر.

١٠٨. شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، تحقيق د. تركي العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

١٠٩. شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، تحقيق خالد عبدالكريم، الكويت، ط١، ١٩٧٦م.

١١٠. شرح الملوكي لابن يعيش، تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ط١، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

١١١. الصحاح للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

١١٢. صلة الصلة لابن الزبير، تحقيق عبد السلام الهراس وسعيد أعراب، إصدار وزارة الأوقاف المغربية، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

١١٣. طبقات القراء للذهبي، تحقيق د. أحمد خان، مطبوعات مركز الملك فيصل، الرياض، ط٢، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

١١٤. عجالة المبتدي للحازمي الهمداني، تحقيق عبد الله كنون، المطابع الأميرية، القاهرة، ط٢، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

١١٥. علل النحو للوراق البغدادي، تحقيق د. محمود الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

١١٦. عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس، تحقيق بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

١١٧. عنوان الدراية للغبريني، تحقيق عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٧٩م.

١١٨. غاية النهاية لابن الجزري، تحقيق ج. برجستراسر، ط١، ١٣٥١هـ.

١١٩. غرائب التفسير لتاج القراء الكرماني، تحقيق د. شمران سركال العجلي، دار القبلة، جدة.

١٢٠. القاموس المحيط للفيروزآبادي، تحقيق محمد العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

١٢١. الكافي لابن أبي الربيع، تحقيق د. فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٢ه/٢٠٠١م.

١٢٢. الكافية في النحو لابن الحاجب، تحقيق د. صالح الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.

١٢٣. الكامل للمبرد، تحقيق د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٨ه/١٩٩٧م.

١٢٤. كتاب الادِّغام للسيرافي، تحقيق د. سيف العريفي، إصدار مركز الملك فيصل، الرياض، ط١، ١٤٢٩ه/٢٠٠٨م.

١٢٥. الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣ه/١٩٨٣م.

١٢٦. كتاب الشعر للفارسي، تحقيق د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤٠٨ه/١٩٨٨م.

١٢٧. كتاب العين للخليل، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط١، ١٤٠٨ه/١٩٨٧م.

١٢٨. الكشاف للزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧ه/١٩٨٧م.

١٢٩. كشف المشكلات للباقولي، تحقيق د. محمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط١، ١٤١٥ه/١٩٩٥م.

١٣٠. اللامات للزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٥ه/١٩٨٥م.

١٣١. اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير، دار صادر، بيروت.

١٣٢. اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق طليمات، ود. نبهان، مركز جمعة الماجد، دبي، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

١٣٣. لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت.

١٣٤. لقط الفرائد لابن القاضي، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٧ه/١٩٩٦م.

١٣٥. المحكم لابن سيده، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١ه/٢٠٠٠م.

١٣٦. المخالفة في الإتباع مظاهرها ودلالاتها، د. خديجة الحميد، دار الجنان، عَمَّان، ٢٠١٥م.

١٣٧. مختار الصحاح لابن أبي بكر الرازي، تحقيق يوسف الشيخ، المكتبة العصرية، صيدا، ط٥، ١٤٢٠ه/١٩٩٩م.

١٣٨. المختصر المحتاج إليه للذهبي، تحقيق د. مصطفى جواد، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٣٧١ه/١٩٥١م.

١٣٩. مرآة الزمان لسبط ابن الجوزي، تحقيق إبراهيم الزيبق، الرسالة العالمية، دمشق، ط١، ١٤٣٤ه/٢٠١٣م.

١٤٠. المرتجل لابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢ه/١٩٧٢م.

١٤١. المرقبة العليا للنُّباهي، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٥، ١٤٠٣ه/١٩٨٣م.

١٤٢. المسائل البغداديات للفارسي، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.

١٤٣. المسائل الحلبيات للفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٧ه/١٩٨٧م.

١٤٤. المسائل الشيرازيات للفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، الرياض، ط١، ١٤٢٤ه/٢٠٠٤م.

١٤٥. المسائل العسكريات للفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر، مطبعة المدني بالقاهرة، ط١، ١٤٠٣ه/١٩٨٢م.

١٤٦. المسائل المنثورة للفارسي، تحقيق د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، عَمَّان، ط١، ١٤٢٤ه/٢٠٠٤م.

١٤٧. المساعد لابن عقيل، تحقيق محمد بركات، مطبوعات جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٠٠ه/١٩٨٠م.

١٤٨. مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي، تحقيق د. حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٤ه/٢٠٠٣م.

١٤٩. مصابيح المغاني لابن نور الدين، تحقيق د. عائض العمري، دار المنار، القاهرة، ط١، ١٤١٤ه/١٩٩٣م.

١٥٠. معاني الحروف المنسوب للرماني، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، دار الشروق، جدة، ط٣، ١٤٠١ه/١٩٨١م.

١٥١. معاني القرآن للأخفش، تحقيق د. هدى قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١١ه/١٩٩٠م.

١٥٢. معاني القرآن للزجاج، تحقيق د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨ه/١٩٨٨م.

١٥٣. معجم الأدباء لياقوت الحموي، تحقيق د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

١٥٤. معجم البلدان لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ١٣٩٧ه/١٩٧٧م.

١٥٥. معجم الشيوخ للذهبي، تحقيق د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، ط١، ١٤٠٨ه/١٩٨٨م.

١٥٦. معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا، ١٤١٠ه/١٩٨٩م.

١٥٧. المفصل للزمخشري، تحقيق د. فخر قدارة، دار عمار، عَمَّان، ط١، ١٤٢٥ه/٢٠٠٤م.

١٥٨. المقاصد الشافية للشاطبي، تحقيق مجموعة من الأساتذة، مطبوعات جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨ه/٢٠٠٧م.

١٥٩. المقتصد لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ١٩٨٢م.

١٦٠. المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، ١٤١٥ه/١٩٩٤م.

١٦١. المقدمة الجزولية في النحو للجزولي، تحقيق د. شعبان عبد الوهاب، مطبعة أم القرى، ١٩٨٨م.

١٦٢. المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد الجواري، وعبدالله الجبوري، ط١، ١٣٩١ه/١٩٧١م.

١٦٣. ملء العيبة لابن رشيد السبتي، تحقيق د. محمد الحبيب أبو الخوجة، الشركة التونسية، ١٩٨٢م.

١٦٤. الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع، تحقيق د. علي الحكمي، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٦٥. الممتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

١٦٦. المنصف لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث بمصر، ط١، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.

١٦٧. منهج السالك لأبي حيان، تحقيق سيدني جلازر، طبعة الجمعية الشرقية الأمريكية، نيوهافن كونكتيكي، ١٩٤٧م.

١٦٨. الموضح في التجويد للقرطبي، تحقيق د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، الأردن، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

١٦٩. نتائج الفكر للسهيلي، تحقيق د. محمد البنا، دار الرياض، الرياض، ط٢، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١٧٠. النجوم الزاهرة لابن تغري بردي، دار الكتب المصرية، ط١، ١٣٤٨-١٣٩٢هـ/١٩٢٩-١٩٧٢م.

١٧١. النشر في القراءات العشر لابن الجزري، مراجعة علي محمد الضباع، المكتبة التجارية بمصر.

١٧٢. نفح الطيب للمقري، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

١٧٣. النكت للأعلم الشنتمري، تحقيق زهير سلطان، مطبوعات معهد المخطوطات، الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

١٧٤. النوادر لأبي زيد الأنصاري، تحقيق محمد أحمد، دار الشروق، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

١٧٥. نيل الابتهاج للتنبكتي، تحقيق عبد الحميد الهرامة، مطبوعات كلية الدعوة، طرابلس، ط١، ١٣٩٨هـ/١٩٨٩م.

١٧٦. همع الهوامع للسيوطي، تحقيق د. عبد العال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

١٧٧. الوافي بالوفيات للصفدي، تحقيق هلموت ريتر، فرانز شتاينر بفيسبادن، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

رابعاً- المجلات:

١٧٨. مجلة تطوان، العدد التاسع، ١٩٦٤م، بلغة الأمنية للحضرمي السبتي، تحقيق محمد تاويت الطنجي.

١٧٩. مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية في دبي، العدد الثلاثون، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، التضمين النحوي وأثره في المعنى، هادي الشجيري.

فهرس الموضوعات

م	الموضـــــــوع	رقم الصفحة
١	المقدمة	١٢٢٣
٢	الفصل الأول - حياة أبي بكر بن عبيدة:	١٢٢٦
٣	الفصل الثاني - آراؤه النحوية والتصريفية:	١٢٣٥
٤	الفصل الثالث - منهجه النحوي: وبينتُ فيه معالِمَ منهجه وتفكيره النحوي.	١٣١٦
٥	الخاتمة	١٣١٩
٦	المصادر والمراجع:	١٣٢١
٧	فهرس الموضوعات	١٣٣٩